عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

المؤسسة العسكرية السورية عام 2019:

طائفية وميليشاوية واستثمارات أجنبية

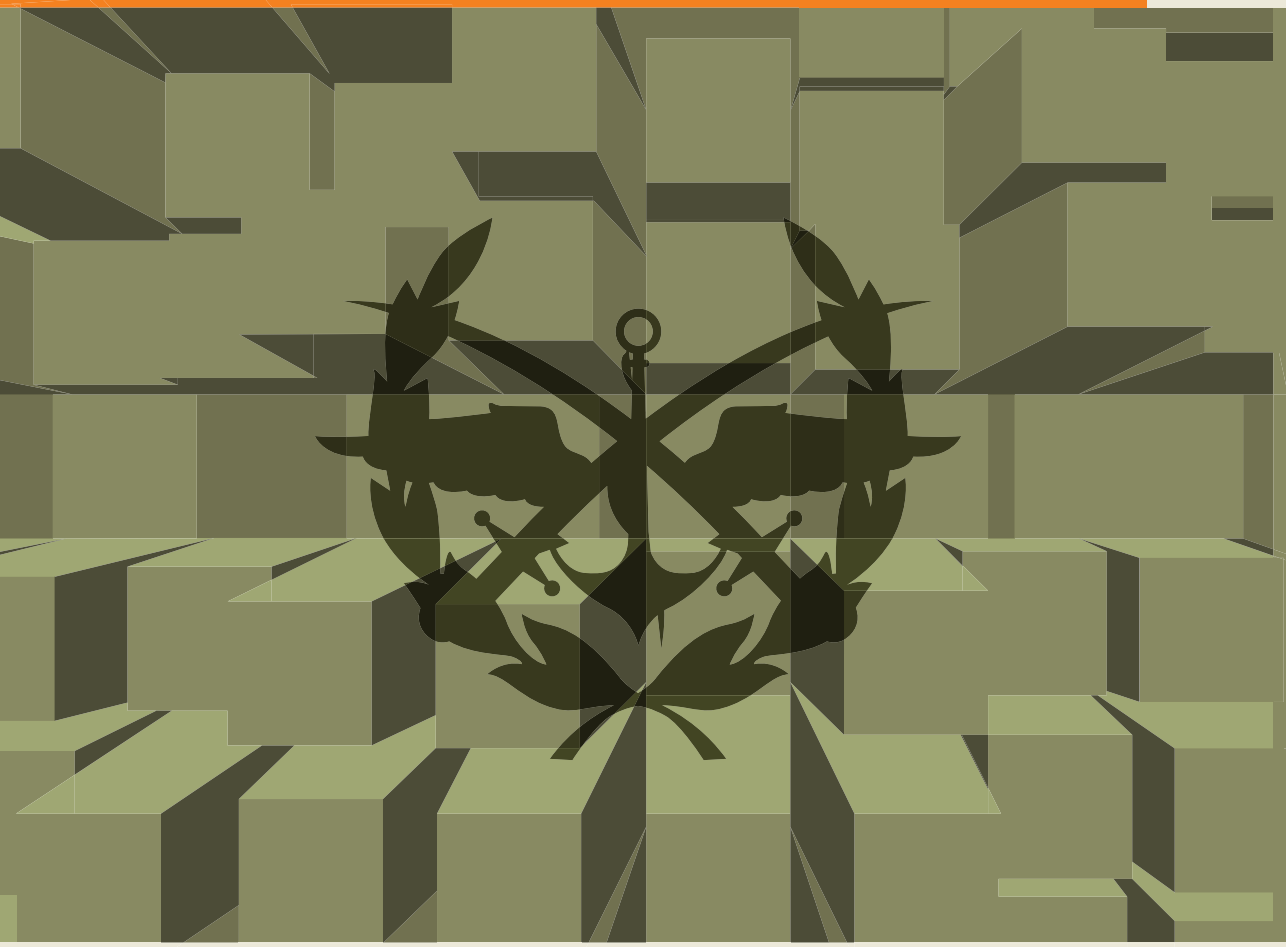

OmranDirasat.org

المؤسسة العسكرية السورية في عام 2019:
طائفية وميليشاوية واستثمارات أجنبية

شكر وتقدير

يتوجه مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بالشكر الجزيل لمركزكارنيغي للشرق الأوسط على شراكته في هذا المشروع الممول من الاتحاد الأوربي وألمانيا كجزء من مبادرة دعم عملية السلام السورية (SPPSI).

كما أن كافة المعلومات والأفكار والآراء والمحاور والملاحق الواردة في هذا الكتاب تعبر عن آراء الباحثين المشاركين في هذا الكتاب وجهودهم البحثية ولا تعبر بالضرورة عن توجهات مركز كارنيغي للشرق الأوسط أو أحد الجهات الممولة.

"This project is funded by the European Union and Germany as part of the Syria Peace Process Support Initiative (SPPSI)."

المؤسسة العسكرية السورية في عام 2019:
طائفية وميليشاوية واستثمارات أجنبية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة دراسات تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية في مجالات السياسية والتنمية والإدارة المحلية. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العملية للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل مع الفواعل عبر منصات متخصصة لتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة المشهد.

تعتمد دراسات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المتراكبة، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: أيار / مايو 2019

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أسماء المؤلِّفين

أيمن الدُّسوقي　　نوار شعبان　　أيمن أبو هاشم

معن طلَّاع　　أنور مجنِّي

المحتويات

المقدمة..... 11

ما الذي تفصح عنه الطائفية في الجيش السوري؟..... 14

المقدمة 14

جيش مسيَّس ومُرَيَّف 15

شبكات نفعية ذات حظوة مقيدة 17

تآكل العهد القديم 20

التشظي وإعادة التشكيل 24

خلاصة: جيش بحُلَّة جديدة 28

الملاحق 29

التجمعات والشبكات العسكرية داخل الجيش السوري: ولاءات متعددة وفكر ميليشياوي ..36

تمهيد 36

الشبكات الإيرانية: شبكات تتحكم أفقياً 36

شرعنة تموضع إيراني شبكي 38

الاستثمار الميليشاوي الإيراني: الحركية والواقع الراهن 40

الفيالق الروسية: التحكم العامودي كمدخل لعملية البناء 45

طموح روسي بالتحكم في عمليات إعادة الهيكلة 48

شبكاتٌ بغطاء شركاتِ أمنٍ خاصة 51

خاتمة 54

الملحق رقم (1): أبرز المجموعات المقاتلة ضمن قوات الدفاع المحلي 55

دور ومصير القوى والميليشيات الفلسطينية الموالية للنظام السوري 58

سياسات الترهيب والاحتواء في حقبة الأسد الأب 58

الاستثمار في زمن الثورة 59

الفيالق العسكرية المستحدثة في الجيش 80

فيلق رابع: خطوة أولى لم تنجح 80
فيلق خامس: نموذج لاحتواء الميليشيات 82
تشكيل "سني" قيد التشكل 87
اختبار قدرة النظام على إعادة الهيكلة والدمج..... 90
مدخل 90
سؤال القدرة وفق مخيال النظام 91
قرارات وترتيبات حذرة 92
موجهات القرار المتباينة 96
العودة للأصول أم تجمع ميليشاوي كبير؟ 98
خاتمة 102
تحديات إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية غير التقنية والفنية..... 104
تمهيد 104
جيشٌ مؤدلج! 104
نحو علاقات مدنية عسكرية مقوننة 107
جيشٌ ليس لكل السوريين؟ 110
خاتمة 112
القضاء العسكري في سورية خلال الفترة 1950-2019..... 114
مقدمة 114
أولاً: تنظيم القضاء العسكري واختصاصه 115
ثانياً: القضاء العسكري وأحكام الطوارئ 117
ثالثاً: محاكم الميدان العسكرية وزمن الحرب والاضطرابات الداخلية 118
رابعاً: تحليل بنية القضاء العسكري 120
خامساً: القضاء العسكري وتأثيراته على المجتمع السوري 123
سادساً: توصيات ختامية 125

المقدمة

لا تزال الأسئلة المتعلقة بقطاعي الأمن والدفاع في سورية من أكثر الأسئلة أهمية، وازدادت أهميتها بعد الحراك الثوري، لأن غايات الإصلاح كانت مطلباً رئيسياً في هذا الحراك، كما أنها شهدت وما تزال تحولات عميقة أثرت على بنيتها ووظيفتها، فمن جهة أولى ما تزال معظم هذه الأسئلة دون إجابات معرفية كافية، بحكم أن عملية البحث في هذا المضمار هي عملية "مناهضة للأمن والدفاع" وفق أعراف الأجهزة الأمنية، ومن جهة ثانية فإن مكامن الخلل التي تستوجب تسليط الضوء عليها كثيرة وقديمة، وقد تراكم فوقها العديد من السياسات والممارسات التي حولت الخلل إلى معضلة صعبة الحل، ومن جهة ثالثة فإن واقع المؤسسة العسكرية الراهن يفرض أسئلة تتعلق بطبيعة وجود هذه المؤسسة ومآلها، خاصة في ظل ما تشهده من تحولات وتبدلات عميقة في تكوينها الاجتماعي ومراكز القوة والفاعلين الرئيسيين فيها. تبرز الضرورة البحثية لإعادة تعريف هذه المؤسسة في ضوء ما أحدثته تلك التحولات، وبيان أثرها على عملية إعادة التشكل الآخذة بالتبلور، تلك العملية التي تخضع لعدة بوصلات متضاربة ويغيب عنها البعد الوطني.

سيبقى تساؤل حول دور الجيش وأثره في التفاعلات والتحولات المحلية وعلى حركية التحول الديمقراطي سؤالاً مركزياً يواجه عملية إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية السورية، فالخلل البنائي والوظيفي والتشوه الهوياتي الذي اعترى هذه المؤسسة دفعها باستمرار للتدخل في الحياة الاجتماعية والسياسية وفق منطوقٍ يخدُم ويُغذّي فلسفة الفئة الحاكمة. فالعبث العقائدي والتنظيمي والوظيفي بمؤسسات الأمن والدفاع حوَّلها لمؤسسة شديدة الاغتراب عن المجتمع السوري، وفاقدة لمفهوم الحياد السياسي، وقوة مصطفة سياسياً لصالح النظام. والتحدي الأبرز أمام هذه العملية ليس فقط ما هو مرتبط تقنياً ببرامج SSR, DDR وإنما ما هو أيضاً متسق مع الظرف السوري كحزبوية الجيش وعقيدته، وانعدام الأطر المقوننة للعلاقات المدنية العسكرية.

واستكمالاً لمخرجات المشروع البحثي الذي أطلقه مركز عمران للدراسات الاستراتيجية عام 2018 حول تحولات المؤسسة العسكرية السورية وتحدي التغيير وإعادة التشكل، يواصل المركز اهتماماته البحثية في هذا المجال في عام 2019، مركّزاً على أسئلة الواقع الراهن وما تستوجبه من تفكيك عدة إشكاليات بحثية، تتعلق بالبُنية التنظمية وطبيعة التشكل الشبكي الذي تشهده هذه البنية، وقد أطلق المركز مشروعه البحثي الثاني في هذا المضمار حول "**المؤسسة العسكرية**

السورية في عام 2019: طائفية وميليشاوية واستثمارات أجنبية"، وأنجز جملة من المخرجات البحثية والتي نجمعها في هذا الكتيب كما هو مبين أدناه:

1. دراسة ضمن محور التكوين الاجتماعي للجيش: ما الذي تفصح عنه الطائفية في الجيش السوري؟
2. التجمعات والشبكات العسكرية داخل الجيش السوري: ولاءات متعددة وفكر ميليشياوي (ورقة).
3. دور ومصير القوى والميليشيات الفلسطينية الموالية للنظام السوري (ورقة).
4. الفيالق العسكرية المستحدثة في الجيش (تقرير).
5. اختبار قدرة النظام على إعادة الهيكلة والدمج (ورقة).
6. تحديات إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية غير التقنية والفنية(ورقة).
7. القضاء العسكري في سورية خلال الفترة 1950-2019، (تقرير).

واعتمدت هذه المخرجات البحثية على خمسة جلسات تركيز عُقدت مع مجموعة من الضباط المنشقِّين من مختلف الاختصاصات في عدة مدن جنوب تركيا لمناقشة محورين رئيسين، الأول: ماذا بقي من الجيش؟ والثاني: التطييف وآلياته في الجيش. كما تم إجراء عشرات المقابلات الشخصية مع عدة ضباط منشقِّين.

د. عمار قحف

المدير التنفيذي

دراسة

ما الذي تفصح عنه الطائفية في الجيش السوري؟

أيمن الدسوقي*

* أيمن الدسوقي: باحث في مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، تتركز دراساته على الحوكمة والاقتصاد السياسي.

ما الذي تفصح عنه الطائفية في الجيش السوري؟

المقدمة

شهدت سورية عقب الاستقلال تحولات طالت بناها الاجتماعية وأوضاعها الاقتصادية والسياسية وكذلك هياكلها المؤسساتية. وتعدُّ هذه التحولات امتداداً ونتاجاً للسياسات التي اتخذتها فرنسا أثناء انتدابها على سورية، وشكَّل صعود الريف بقواه المجتمعية سيما الأقليات السمة الأبرز لهذه التحولات.

حفَّز التسييس العالي للمؤسسة العسكرية وضعفها الولاءات العرقية والمذهبية والانتماءات الحزبية والمناطقية داخل الجيش، لتتبلور على شكل كتل متغيرة ومتنافسة انخرطت في أروقة الصراع الداخلي والاستقطاب الدولي، وفي حين بدأ نفوذ ووزن الكتل التقليدية كالضباط السنة من دمشق وحوران بالتآكل، كان الطريق ممهداً أمام صعود طبقة من الضباط المسيسين من خلفيات ريفية وأقلوية كضباط البعث من العلويين، الذين نجحوا منذ منتصف الستينيات بالهيمنة الحاسمة على القوات المسلحة.

أتاح تولي حافظ الأسد منصب وزير الدفاع سنة 1966 والخلافات داخل اللجنة العسكرية لحزب البعث من بناء شبكته داخل القوات المسلحة، والتي كانت عاملاً حاسماً في توليه السلطة بحلول سنة 1970. وواصل حافظ الأسد تمكين شبكته داخل الجيش بأدوات عدة وبالاتكاء على نخبة ضباطه من الطائفة العلوية وتحديداً من عشيرته، مع مراعاة قاعدة التوازن الطائفية في هيكلية القيادة داخل القوات المسلحة، وقد ساهم الإقبال المتزايد من الطائفة العلوية على الجيش، في ظل إحجام السنة عن التطوع تحديداً منذ أحداث الثمانينيات، في تمظهر الملمح العلوي داخل الجيش وارتفاع منسوب الطائفية الموجهة ضد الضباط السنة. أعاد حافظ الأسد تشكيل شبكته داخل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية منذ بداية التسعينيات لتسهيل توريث ابنه باسل السلطة، ليتم العمل وبشكل مكثف عقب وفاة باسل سنة 1994 على تعبيد الطريق لتولي بديله بشار السلطة انطلاقاً من بوابة الحرس الجمهوري، وبهذه العملية فقد العديد من الضباط المناوئين للتوريث مراكزهم في شبكة الأسد. بالمقابل احتل الضباط المهندسون، زملاء باسل في الحرس الجمهوري ورفاق بشار في دوراته العسكرية، مراكز متقدمة في شبكة نفوذ بشار الناشئة داخل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وفي حين بقيت الآليات المركزية للتحكم بالشبكة قائمة كما كانت في عهد

الأسد الأب، تم الإخلال بقاعدة التوازن الطائفي أمام اندفاعة الضباط العلويين وتهميش متزايد للضباط السنة، وإدماج الضباط السوريين الشيعة في شبكة بشار الأسد.

أُقحم الجيش في المشهد الداخلي عقب حادثة الهجوم على مفرزة الأمن العسكري في جسر الشغور في حزيران 2011، وساهمت هذه الحادثة بتحفيز الطائفية ومشاعر عدم الثقة داخل سلك القوات المسلحة، معبرة عن نفسها بسياقات ونماذج مختلفة من السلوكيات والممارسات بشكلها الصريح والمبطن، وقد تعزز الشرخ الطائفي بانشقاق عدد من الضباط السنة، وتنامي هيمنة العلويين على سلكي الضباط وصف الضباط.

أدى عجز الجيش عن إخماد الحراك الاحتجاجي وانهاكه إلى اعتماده على القوات الرديفة ودعم حليفيه روسيا وإيران، وبهما تمكن من البقاء لكن متشظياً إلى شبكات متباينة الولاء والهوية ومتنافسة فيما بينها، وهو ما يعيد للذاكرة حقبتي الأربعينيات والخمسينيات بجيش ضعيف منقسم إلى كتل متنافسة متعددة الولاءات ومستقطبة من قبل قوى إقليمية ودولية.

جيش مسيَّس ومُرَيَّف

حفز التسييس العالي للمؤسسة العسكرية وضعفها الولاءات العرقية والمذهبية والانتماءات الحزبية والمناطقية داخل الجيش عقب الاستقلال في سنة 1946، لتتبلور على شكل كتل متغيرة ومتنافسة انخرطت في أروقة الصراع الداخلي والاستقطاب الدولي. وفي حين تفككت الكتل التقليدية من الضباط السنة، كان الطريق ممهداً أمام صعود طبقة من الضباط من خلفيات ريفية وأقلوية. ورثت الحكومة الوطنية للاستقلال عن فرنسا جزءاً من التشكيلات العسكرية والأمنية التي شكلتها خلال فترة انتدابها، إذ تم إدماجها بمؤسسة الجيش وكان جل المنتمين لهذه التشكيلات من خلفيات أقلوية.[1] لم تكن المؤسسة العسكرية آنذاك متماسكة وفعالة، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال شهادات سياسيين سوريين عايشوا تلك المرحلة، فضلاً عن تقارير غربية، وجميعها أفادت بافتقار الجيش للتنظيم والقدرات، وجاءت حرب سنة 1948 لتزج بالجيش في أتون السياسة وتعزز الصراع بين المدني والعسكري عقب اتهام برلمانيين لقيادات من الجيش بالتقصير والفساد.

شهدت سورية في حقبة ما بعد استقلالها عام 1946 صراعات سياسية مكثفة، وكانت أحد ساحات الاستقطابين الإقليمي والدولي. وقد حفز هذا السياق الانقلابات العسكرية، كما ساهم في بلورة كتل متغيرة من الولاءات والانتماءات متنافسة داخل الجيش، دخلت بعملية إقصاء متبادلة فيما

[1] بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، دار الجابية، ط1، 2008، نسخة إلكترونية. ص 120.

بينها، مساهمة بتآكل الكتل التقليدية كمجموعة الضباط الدمشقيين، بالوقت الذي تزايد فيه حضور الضباط المسيسين من ذوي الخلفيات الريفية والأقلوية منذ بداية الخمسينيات.[2]

شكل الضباط من ذوي الخلفيات الريفية والأقلوية سيما العلويين منهم أبرز القوى الصاعدة داخل المؤسسة العسكرية، وجاء هذا الصعود كنتاج للتطورات الاجتماعية_ الاقتصادية والتعبئة السياسية التي طالت مناطقهم أسوة ببقية مناطق الريف السوري في عهدي الانتداب والاستقلال،[3] وتلقي شهادة العقيد عبد الحميد السراج رئيس مكتب المخابرات العسكرية آنذاك الضوء على صعود العلويين داخل المؤسسة العسكرية، حيث تفاجأ بأن ما لا يقل عن 55% أو نحوه من صف الضباط كانوا من الطائفة العلوية بحلول سنة 1955. كما كان عددهم كبيراً بين الجنود العاديين في حين لم يكونوا مهمين عددياً في سلك الضباط كما السُنَّة آنذاك.[4]

ساهمت عدة عوامل متشابكة في صعود العلويين داخل المؤسسة العسكرية منذ حقبة الخمسينيات، لتمكنهم بوقت لاحق من الهيمنة الحاسمة على الجيش ابتداءً من النصف الثاني من الستينيات، وفي هذا السياق يقول باتريك سيل بأن عمليات تعبئة العلويين عسكرياً وضمهم للقوات المشرق الخاصة خلال فترة الانتداب الفرنسي، قد أسهمت بتأسيس تقليد عسكري علوي أصبح مركزياً في صعود الطائفة بوقت لاحق،[5] كما يتطرق باتريك سيل للعامل الاقتصادي في تفسير هذا الصعود، فالجيش هو المكان الوحيد الذي يمنح الطعام واللباس والراتب للمتطوعين، الذين كان جلهم من خلفيات ريفية فقيرة، وقد تكثف انضمامهم للمؤسسة العسكرية عقب إلغاء أقساط الدراسة بالكلية الحربية بحمص سنة 1946،[6] بالمقابل لا يعدُّ حنا بطاطو موطئ قدم العلويين في قوات المشرق الخاصة عاملاً مفسراً لصعودهم في المؤسسة العسكرية، لكنه بالمقابل يتفق مع باتريك سيل بأهمية العامل الاقتصادي، حيث دفع الوضع الاقتصادي السيء العلويين للانضمام إلى المؤسسة العسكرية بغرض الحصول على دخل ثابت، بالوقت الذي لم يكن فيه التعليم الجامعي متاحاً أمامهم لضيق ذات اليد، كما زادت نسبتهم بين المجندين لعدم قدرتهم على دفع بدل الخدمة العسكرية (أصبحت الخدمة العسكرية إلزامية سنة 1948) مقارنة بسنة المدن،[7] لكن وإن كانت

---

[2] رايموند هينبوش، سورية ثورة من فوق، دار رياض الرئيس للكتب والنشر، ط1، 2011، ص 81-81.

[3] حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأناً وسياساتهم، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط2، 2015، ص 300.

[4] حنا بطاطو، ص 303-304.

[5] باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط10, 2007، نسخة إلكترونية، ص 37.

[6] باتريك سيل، ص 67-86.

[7] حنا بطاطو، ص 305.

نسبتهم بين صف الضباط والمجندين عالية، فإن نسبتهم المتزايدة تدريجياً في سلك الضباط هي ما مكنهم من السيطرة الحاسمة على القوات المسلحة، وهذا لم يتحقق لهم إلا نتيجة تماسكهم باعتبارهم من أصول ريفية وأبناء منطقة واحدة وذوي انتماء بعثي بجلهم بعد سنة 1955، ووزنهم النوعي ومركزيتهم كأعضاء في اللجنة العسكرية والتنظيم العسكري لحزب البعث الذي بات يلعب دوراً مركزياً في الجيش بحكم المناصب التي تبوؤها_عقب سنة 1963، والتي أتاحت لهم القيام بعمليات إقصاء وتسريح واسعة للضباط السنة مع زيادة أعداد الضباط من الأرياف سيما من مناطق انتشار الأقليات ، فضلاً عن إحكامهم السيطرة على الوحدات الضاربة القوية المسؤولة عن إنجاح الانقلابات العسكرية أو إفشالها. بالمقابل كان الضباط السنة منقسمين بشكل بنيوي سياسياً وإقليمياً ومناطقياً، وقد أضعفت صراعاتهم وإقصاء بعضهم بعضاً وما تعرضوا له من عمليات تسريح، وزنهم وحضورهم في المراكز القيادية في الجيش.[8]

شبكات نفعية ذات حظوة مقيدة

انتهت عمليات التنافس داخل لجنة البعث العسكرية بتولي وزير الدفاع حافظ الأسد السلطة بحلول سنة 1970. وقد عزز الأسد شبكته داخل القوات المسلحة عبر آليات متعددة وبحظوة واضحة للضباط العلويين ومن عشيرته تحديداً، لتُسهم أحداث الثمانينيات في تمظهر الملمح العلوي وارتفاع منسوب الطائفية داخل الجيش، وبوفاة باسل الأسد سنة 1994 وعلى عجل أعيد تشكيل شبكة الأسد داخل القوات المسلحة لدعم توريث بشار الأسد.

بدأ التنافس بين أقطاب اللجنة العسكرية بالتبلور عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة للضباط الناصريين في تموز 1962، وأخذ شكله الواضح بانقسام اللجنة إلى أربعة تكتلات رئيسية وهي: **تكتل اللواء صلاح جديد، تكتل الفريق أمين الحافظ، تكتل اللواء محمد عمران، تكتل النقيب سليم حاطوم**.[9] وقد انخرطت هذه الكتل في صراع فيما بينها على السلطة، ووظفت في ذلك كل الأدوات الممكنة بما فيها **الولاءات العشائرية والطائفية والروابط الشخصية**، وهو ما أدى إلى انبعاث روائح التكتل الطائفي في عمليات تسريح ونقل الضباط وقبول المتطوعين،[10] ليقود الصراع إلى

[8] حنا بطاطو، صفحات 302-306-207-308.

[9] بشير زين العابدين، ص 387.

[10] منيف الرزاز، التجربة المرة، مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، ط1، 1986، نسخة إلكترونية، ص 159.

إقصاء محمد عمران بداية (سنة 1964)، ثم أمين الحافظ (سنة 1966)، ليعقبه سليم حاطوم (سنة 1966)، لينحصر بالنهاية بين صلاح جديد وحافظ الأسد.

أتاح منصب وزير الدفاع لحافظ الأسد الذي تقلده سنة 1966 الفرصة لبناء شبكته داخل المؤسسة العسكرية وتفكيك شبكة خصمه، وقد استفاد الأسد من تفرغ صلاح جديد للعمل الحزبي _ المدني عقب خروجه من رئاسة الأركان (استمر فيها بين سنتي 1963-1965) لتعزيز نفوذه داخل القوات المسلحة، وبغض النظر عن الجهة والاعتبارات التي كانت تقف وراء عمليات الإقصاء والتسريح ا، والتي تكثفت عقب حركة شباط 1966 (انقلاب 23 شباط 1966) وحجمها والسياق الذي جرت فيه، فقد أتاحت لحافظ الأسد توسيع قاعدة دعمه في القوات المسلحة، والتي كانت عاملاً حاسماً لتوليه السلطة بحلول سنة 1970.

شكل الضباط من الطائفة العلوية والمنتمين لعشيرة الأسد حجر الأساس في شبكته داخل المؤسسة العسكرية،[11] وبدأ الملمح العلوي داخل القوات المسلحة بالتمظهر منذ أحداث الثمانينيات، إذ حفزت تلك الأحداث مشاعر الخوف وعدم الاطمئنان لدى العلويين ودفعتهم للانضمام أكثر للقوات المسلحة، وعزز هذا الميل بيئة اجتماعية محفزة للتطوع، وشبكات حماية وانتشار داخل المؤسسة العسكرية عمادها الأقارب والأصدقاء والمعارف يُعرفون بـ"ضيعة"، وتسهيلات تمنحهم أفضلية القبول بالكليات الحربية،[12] بالمقابل كان هناك انخفاض تدريجي في نسبة المتطوعين السنة منذ الثمانينات، والذي قد يعود لعزوف يتحمل مسؤوليته أبناء السنة، خاصة أبناء المدن، أو نتيجة إقصاء متعمد مورس بحقهم حال دون قبولهم بالكلية الحربية.[13] وبالمحصلة واصل العلويون تعزيز حضورهم داخل القوات المسلحة، وباتوا يشكلون منذ بداية الثمانينيات ما نسبته 80-85% من كل دورة عسكرية متخرجة من الأكاديمية العسكرية،[14] كما ارتفع عدد الفرق العسكرية التي يقودها ضباط علويون من فرقتين من أصل خمسة في سنة 1973، لتصبح سبعة من أصل تسعة بحلول سنة 1992،[15] كذلك باتت الطائفية والممارسات التمييزية ظاهرة بشكل فج للعيان داخل

[11] انتمى ما لا يقل عن 61.3% من الضباط 31 الذين انتقاهم حافظ الأسد بين عامي 1970-1997 لشغل المناصب الرئيسية في القوات المسلحة والتشكيلات العسكرية النخبوية وأجهزة الأمن والاستخبارات، للطائفة العلوية، وكان 8 منهم من عشيرته و4 من عشيرة زوجته، وبالتدقيق كان 7 من هؤلاء 12 من أقرباء الأسد المباشرين، حنا بطاطو، ص 406.

[12] جلسة تركيز نظمها مركز عمران في بلدة كركخان بحضور عدد من الضباط المنشقين، تاريخ 02-03-2019.

[13] حوار أجراه الباحث مع عميد منشق من القوات الخاصة مقيم بالريحانية عبر الهاتف، تاريخ المقابلة 23-01-2019.

[14] هشام بو ناصيف، مظلومية الضبّاط السنّة في القوات المسلحة السورية: ضبّاط الدرجة الثانية، تاريخ 03-05-2016، رابط إلكتروني https://www.aljumhuriya.net/ar/34927

[15] حنا بطاطو، ص 422.

الجيش وموجهة أساساً ضد الضباط السنة، وفي ذلك يقول أحد الضباط: "شكلت أحداث الثمانينيات نقطة فارقة فيما يتعلق بالطائفية داخل القوات المسلحة، حيث باتت علنية ومنتشرة على نطاق واسع وموجهة ضد الضباط السنة، الذين باتوا يُصنفون على أنهم إخوان مسلمون، وتتم مضايقتهم والتعرض لهم على هذا الأساس"،[16] وقد ساهمت هذه الممارسات والسلوكيات بتكريس الشعور بالمظلومية لدى الضباط السنة.[17]

كان للأسد آلياته لضبط التوازنات داخل شبكته في القوات المسلحة، وإعادة تشكيلها وفق ما تقتضيه رؤيته ومصلحته، وبما يحول دون تبلور مركز قوة مستقل يتهدده، كما راعى الأسد قاعدة التوازن الطائفي والاعتبارات المناطقية والعشائرية في توزيع المناصب داخل شبكته.

أدار الأسد عملية التحكم بشبكته وإعادة تشكيلها بواسطة آليات عدة، لعل أهمها وأكثرها تأثيراً تلك التي كان يمارسها من خلال إدارة شؤون الضباط، وفرعي الضباط 293/ 291 في شعبة المخابرات العسكرية، المسؤولَين عن عمليات نقل وتعيين وفرز الضباط، وكانت إدارتهما حكراً على ضباط علويين موثوقين من قبل حافظ الأسد.[18] كذلك راعى الأسد قاعدة التوازن الطائفي في تنظيم شبكته مع حظوة واضحة للعلويين، بعضهم وليس جميعهم وبالاعتماد خاصة على عشيرته وأقاربه،[19] مبقياً على تمثيل الضباط السنة في هيكل القيادة العليا للجيش سيما وزارة الدفاع والأركان، وبدرجة أقل في المناصب العملياتية المؤثرة كقادة الفرق والألوية، كما نظمت هياكل القيادة في الوحدات العسكرية من أصغر تشكيل إلى أكبره وفقاً لقاعدة التوازن الطائفي ، وبدون أن يخل

[16] حوار أجراه الباحث مع عميد منشق من القوات الخاصة مقيم بالريحانية عبر الهاتف، تاريخ المقابلة 23-01-2019. كذلك يروي نقيب منشق من حلب أنه تعرض لعقوبة حينما كان طالباً مستجداً بالكلية الحربية سنة 1990 من قبل ضابطين علويين أقدم منه، الذين سألوا فيما إذا كان هنالك أحد من محافظة حلب وحينما رفع يده تمت معاقبته، ويفسر النقيب المنشق هذا الموقف بعدم نسيان هذين الضابطين لحادثة مدرسة المدفعية بحلب ورغبتهم بالانتقام. جلسة تركيز نظمها مركز عمران في بلدة كركخان بحضور عدد من الضباط المنشقين، تاريخ 02-03-2019

[17] للمزيد حول مظلومية الضباط السنة مراجعة، هشام بو ناصيف.

[18] حوار أجراه الباحث مع اللواء محمد الحاج علي المدير السابق لكلية الدفاع الوطني عبر سكايب، تاريخ المقابلة 06-02-2019.

[19] كانت هنالك نسب معينة لتمثيل الطوائف والعشائر داخل القوات المسلحة فيما يتعلق بعمليات القبول والتطوع والترفيع وتولي المناصب داخل المؤسسة العسكرية، كما كان هنالك تميز داخل العلويين، حيث كانت الامتيازات والمناصب المؤثرة حكراً على علوية الجبل وعلى الكلازية حصراً، كما كان ينظر للعلوية الشيرقاوية "علوية شرق حمص" وكذلك علوية الغاب على أنهم الأقل مكانة بين العلويين داخل الجيش. جلسة تركيز نظمها مركز عمران في بلدة كركخان بحضور عدد من الضباط المنشقين، تاريخ 02-03-2019.

ذلك بهيمنة الضباط العلويين وتحكمهم بالقرار،[20] وقد ساهم هذا التوزيع في زرع بذور عدم الثقة بين الضباط داخل القطع العسكرية، والحيلولة دون تكون مركز قوة مستقل فيها.

في حين كان الأسد يتحكم بالضبط العام لشبكته، كان نخبة ضباطه وخصوصاً العلويين يمتلكون مساحات للتأثير في هذه الشبكة بحكم مناصبهم ومن خلال آليات متعددة، كوصوف الضباط والتقارير الأمنية التي تعدُّ عناصر أساسية يؤخذ بها في الترفيعات والمناقلات وتولي المناصب،[21] كما كان لهؤلاء الضباط القدرة على تشكيل شبكاتهم الفرعية من المحسوبية والزبائنية، والتي كان الأسد يتساهل معها طالما أنها لا تشكل تهديداً له، وتؤدي دورها في احتواء العشائر العلوية وإنجاز التوازن فيما بينها، كذلك حينما تبقى محصورة في نطاق التربح المادي والوجاهة المجتمعية، علاوةً على سهولة تفكيكها بمجرد نقل أو تسريح الضابط المسؤول عنها.[22]

فقد العديد من نخبة ضباط الأسد مواقعهم في سياق إعادة تشكيل الشبكة التي جرت عقب الصراع مع رفعت شقيق حافظ الأسد، وتعززت هذه العملية لاحقاً أثناء التحضير لتوريث باسل منذ مطلع التسعينيات، وما تلاها من تهيئة بشار الأسد كوريث عقب وفاة أخيه سنة 1994.

تآكل العهد القديم

بدأ بشار الأسد نسج شبكته داخل الجيش عقب وفاة أخيه باسل سنة 1994، من بوابة الحرس الجمهوري وبدعم والده، ليحتل الضباط الموالون له المناصب المؤثرة في المؤسستين الأمنية والعسكرية عقب توليه الحكم، وفي حين بقيت الآليات المركزية للتحكم بالشبكة قائمة كما كان

[20] قاعدة التوازن الطائفي: تمثيل جميع المكونات الدينية في المناصب القيادية لتشكيلات الجيش العسكرية، مع رجحان كفة الضباط العلويين في توزيع المناصب القيادية داخل أي تشكيل، حيث يبقى الضباط العلويون هم مركز القرار في التشكيل العسكري، وإن لم يكونوا هم قادة التشكيلات العسكرية، فقد يكون قائد اللواء سني ونائبه علوي وضابط الأمن علوي، بالتالي هم المتحكمون بالقرار على مستوى اللواء. حديث أجراه الباحث مع العقيد الركن الطيار إسماعيل أيوب عبر سكايب، 10-02-2019.

[21] يعدُّ الوصف العسكري عنصراً رئيسياً في الترفيع ويتحكم فيه قائد الوحدة الذي يعرف داخل الجيش بـ"رب الوحدة"، في حين يعدُّ الوصف الأمني العنصر الأهم الذي يؤخذ به لتولي المناصب، ومن الطبيعي أن يكون الضباط العلويون العنصر المتحكم بعملية الوصف نظراً لهيمنتهم على المناصب داخل المؤسسة العسكرية وفي جهازي الاستخبارات العسكرية والجوية. جلسة تركيز نظمها مركز عمران في بلدة كركخان بحضور عدد من الضباط المنشقين، تاريخ 02-03-2019.

[22] عندما يستلم ضابط علوي من عشيرة/ منطقة معينة فإنه يقوم بجلب الضباط وصف الضباط من ضيعته وعشيرته للقطعة التي يتولى قيادتها، على سبيل المثال، تم تسريح قائد مطار بلي العسكري لبلوغه سن التقاعد وكان من علوية بانياس، وأتى مكانه قائد جديد للمطار من جبلة ولم تمضِ فترة حتى قام بتغيير مدير مكتبه وتعيين نقيب من جبلة، وكان السبب في ذلك انتماء اللواء من عشيرة والآخر من عشيرة، وكل منهما أتى بأفراد من عشيرته. حوار أجراه الباحث مع نقيب منشق عبر سكايب، تاريخ المقابلة 24-02-2019.

متبعاً، أخل بقاعدة التوازن الطائفي أمام اندفاعة الضباط العلويين وإدماج الشيعة السوريين في شبكة بشار الأسد.

بدأ حافظ الأسد منذ بداية التسعينيات إعادة ترتيب الأمن والجيش لجعل التوريث ممكناً،[23] وهي عملية سُبقت بتفكيك شبكة نفوذ رفعت الأسد داخل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، حيث تمت زيادة قوة الحرس الجمهوري من خلال إعادة تشكيله، وإعطاء الدور البارز في كادره وفي برنامج "الضباط القادة" المستقبليين لابنه البكر باسل، وعقب وفاته لابنه بشار،[24] وقد أفقدت هذه العملية العديد من المناوئين للتوريث وممن يخشى أن يعيقوه مراكزهم في شبكة الأسد، حيث أُستخدم ضدهم سلاح الفساد ونهاية الخدمة، وكان من أبرزهم اللواء علي حيدر والعماد حكمت الشهابي رجل أمريكا في سورية على حد توصيف العماد مصطفى طلاس، في حين تم الإبقاء على عدد من الحرس القديم ممن لا يخشى خطرهم لإنجاز التوريث واحتواء الموقف في حال خرجت الأمور عن السيطرة،[25] بالمقابل كان أبرز الصاعدين اللواءين علي أصلان (تولى رئاسة الأركان سنة 1998) وعلي حبيب (تولى قيادة القوات الخاصة سنة 1994)، الذي كان يلقب بـ "أبو الجيش"، ويعتبر الاثنان إلى جانب العميد محمد سليمان أبرز مهندسي عمليات تشكيل بشار الأسد شبكته داخل القوات المسلحة،[26] أما نواة هذه الشبكة فكانت الضباط المهندسون في الحرس الجمهوري زملاء باسل الأسد، كذلك الضباط الذين رافقوا بشار خلال أدائه للدورات العسكرية وأثناء خدمته في

[23] ليون ت غولدسميث، دائرة الخوف العلويون السوريون في الحرب والسلم، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2016، ص 243

[24] حنا بطاطو، ص 438.

[25] استدعى محمد مخلوف العماد مصطفى طلاس لملاقاة حافظ الأسد قبيل وفاته، حيث تطرق الأسد إلى الصداقة التي تربطه بمصطفى طلاس وثقته به، وأشار حافظ الأسد إلى طلاس بأنه أخذ ما يلزم من ترتيبات على الصعيدين الداخلي والخارجي لتسهيل تولي بشار الأسد السلطة، كما طلب حافظ الأسد من طلاس التدخل ونقل عائلة حافظ الأسد إلى موسكو في حال حدث طارئ وفشلت عملية تولي بشار الأسد السلطة. شهادة لأحد الضباط المشاركين في جلسة تركيز نظمها مركز عمران في بلدة كركخان بحضور عدد من الضباط المنشقين، تاريخ 16-03-2019.

[26] تولى علي أصلان رئاسة الأركان سنة 1998 خلفاً لحكمت الشهابي، وتم إصدار واعتماد إجراءات جديدة للترفيع فيما يعرف "الترفيع بحسب المنصب أو الرتبة، بمعنى رئيس فرع يرفع لعميد بينما رئيس قسم لا يرفع لعميد، قائد كتيبة يرفع لعقيد، رئيس أركان يرفع لرتبة لواء، وعلى الرغم من أن القرار "الترفيع بحسب المنصب جاء لارتفاع عدد الضباط في الجيش بسبب التخمة التي وصل إليها (وسطياً 3000-2000 متطوع في كل دورة عسكرية)، فقد تم توظيفها لانتقاء شخصيات معينة لترفيعها، وكان ذلك يجير لصالح الضباط العلويين. بالمقابل كان اللواء علي حبيب المشرف على الترفيعات باعتباره مصدر ثقة بشار الأسد، وهو ما أسس لما يعرف "المقابلة كشرط للتعيين"، لفحص وانتقاء الضباط الذين سوف يتم تعيينهم في مناصب معينة، وبات لا يعين قائد لواء إلا بموافقة علي حبيب، أما العميد محمد سليمان فكان يشغل منصب مدير المكتب الخاص ببشار، وكان المشرف على التعيينات والتنقلات إلى جانب ملفات عدة تولاها عقب استلام بشار السلطة. حوار أجراه الباحث مع عميد منشق من القوات الخاصة بالريحانية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تاريخ المقابلة 23-01-2019. كذلك للمزيد حول الضباط الذين تم استبعادهم مراجعة، سورية: محركات الصراع الداخلي في المؤسسة العسكرية ومآلاتها المتوقعة عام 2019، المرصد الاستراتيجي، 13-01-2019، رابط إلكتروني: https://strategy-watch.com/wp-content/uploads/190113-Reports-and-Studies.pdf

الحرس الجمهوري،[27] وهؤلاء باتوا يتولون مقاليد الأمور داخل المؤسستين الأمنية والعسكرية بشكل تدريجي عقب تولي بشار الأسد السلطة سنة 2000.[28]

كان الفرق جوهرياً بين نخبة الضباط في شبكة الأسد الأب ونظرائهم في شبكة الأسد الابن، ففي حين كان نخبة ضباط حافظ ينظرون لأنفسهم على أنهم شركاء النظام لما قدموه من خدمات، ويتمتعون بهامش استقلالية معين في التعيينات والترقيات، كانت نخبة بشار صنيعة النظام، ومعتمدة عليه للبقاء، وبينما اعتمد حافظ على علوية اللاذقية، بدا جلياً اعتماد بشار على علوية طرطوس.[29]

واصل بشار الأسد الاعتماد على الآليات المركزية التي أرساها والده للتحكم بشبكة نفوذه داخل القوات المسلحة وإعادة تشكيلها إن تطلب الأمر، إذ استمرت هيمنة الضباط العلويين الموالين لبشار الأسد على شعبة المخابرات العسكرية وفرعيها المركزيين 293/ 291، كذلك على إدارة شؤون الضباط، ومن خلالها كان يتم التحكم بالتعيينات والترقيات، واستغل الضباط العلويون افتقار بشار للخلفية العسكرية كوالده وأخيه باسل، وحداثة شبكته داخل القوات المسلحة، وتركيزه على السياستين الخارجية والاقتصادية، للاستيلاء على جميع المناصب في عدد من الوحدات القتالية بما فيها مناصب الضباط السنة، عبر آليات متعددة تتيحها مناصبهم وشبكة علاقاتهم داخل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، كما تم التلاعب بنظام القبول بما يعزز أفضلية قبول المتطوعين العلويين في الكلية الحربية، حيث صدر قرار في عهد بشار الأسد ينص على تخصيص كل محافظة بنسبة معينة للقبول في الكلية الحربية، وكان يحدث بأن ينقل المتطوعون العلويون نفوسهم إلى محافظات كدرعا ودمشق بتسهيلات بيروقراطية تتيحها شبكاتهم في الدولة من أجل تسهيل قبولهم باعتبارهم من أهالي هذه المحافظات،[30] وبغض النظر فيما إذا كان الدافع طائفياً أو مادياً، وفيما إذا كان ذلك يتم بقصد أو لا، فقد أدى ذلك إلى انهيار قاعدة التوازن الطائفي التي أرساها حافظ الأسد في هندسة هياكل القيادة داخل القوات المسلحة، وبات واضحاً بالنسبة لضباط الجيش سيما من السنة هيمنة

[27] التحق بشار الأسد بكلية المدرعات سنة 1995، ثم قام بالإعداد لدورة ركن سنة 1997 ليتولى قيادة كتيبة في الحرس الجمهوري ثم اللواء 105 في الحرس.

[28] حوار أجراه الباحث مع اللواء محمد الحاج علي المدير السابق لكلية الدفاع الوطني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تاريخ المقابلة 06-02-2019.

[29] حوار أجراه الباحث مع عميد منشق من القوات الخاصة مقيم بالريحانية عبر الهاتف، تاريخ المقابلة 23-01-2019.

[30] أُصدر قرار عقب تولي بشار الأسد السلطة بتحديد نسبة لكل محافظة للقبول بالكلية الحربية، وهنا تم اللجوء إلى نقل نفوس عدد من المتطوعين من العلويين إلى محافظات كدرعا ودير الزور ودمشق لتسهيل قبولهم بالكلية الحربية، وقد أدى هذا التلاعب إلى زيادة الضباط العلويين بشكل كبير في سلك القوات المسلحة. نجح في إحدى الدورات عن مدينة دمشق 30 ضابطاً كلهم من الطائفة العلوية وذلك بعد قيامهم بنقل نفوسهم لدمشق، جلسة تركيز نظمها مركز عمران في غازي عينتاب بحضور مجموعة من الضباط المنشقين. تاريخ 17-01-2019.

الضباط العلويين على جميع المناصب القيادية في عدد من الوحدات العسكرية،[31] كذلك زيادة عدد الضباط وصف الضباط العلويين في التشكيلات العسكرية التي كانت لا تحظى باهتمامهم في وقت سابق كالدفاع الجوي والشؤون الإدارية، الأمر الذي ساهم في زيادة حدية الاحتقان الطائفي داخل القوات المسلحة، وفي ذلك يقول أحد الضباط الذين كانوا آنذاك في الخدمة العسكرية: "أدت اندفاعة الضباط العلويين لاحتكار جميع المناصب، إلى حالة استسلام وخدر لدى الضباط السنة، فمهما فعلوا ومهما كانوا ذوي جدارة فلن يترقوا وينالوا مناصب قيادية في الجيش، وبات الشعور السائد بأن كل شيء بات محسوماً للضباط العلويين".[32]

عمل بشار الأسد على إعادة ترتيب شبكته في المؤسستين العسكرية والأمنية، في سياق الضغوط الدولية التي كان يتعرض لها وتتهدده عقب الغزو الأمريكي للعراق، حيث تم استكمال إزاحة الحرس القديم بحلول سنة 2005 مع انتحار وزير الداخلية غازي كنعان وما سبقه من إحالة وزير الدفاع طلاس للتقاعد سنة 2004،[33] وبدا جلياً إدماج المكون الشيعي في شبكة بشار الأسد داخل المؤسستين الأمنية والعسكرية، بالتحديد عقب غزو العراق وأزمة اغتيال رفيق الحريري، وهو ما تجلى عبر تولي ضباط شيعة مناصب قيادية وترفيعهم إلى رتب عالية كرتبة لواء، وذلك بخلاف والده الذي كان حريصاً على عدم تولي ضباط شيعة مناصب قيادية في المؤسستين الأمنية والعسكرية،[34] وفي هذا السياق يقول أحد الضباط المنشقين: "اعتمد بشار الأسد على إيران وحزب الله لاحتواء الضغوط الناجمة عن غزو العراق واغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري، الأمر الذي أفقده الاستقلالية مقارنة بوالده، وظهر هذا الاعتماد جلياً في المؤسستين العسكرية والأمنية، فعلى سبيل المثال، تم إعداد دراسة أمنية عن الضباط برتبتي رائد ومقدم سنتي 2006-2007، تمهيداً لنقل عدد منهم للأجهزة الأمنية، وكانت الأفضلية لمن يمتلك خلفية شيعية."[35]

---

[31] خدمت في اللواء 30 في الفرقة 20 (مطار الضمير) وعقب سنة 2006 باتت معظم المناصب في اللواء من قادة أسراب الطيران إلى ضابط الأمن والتوجيه السياسي وحتى مدير الكازية يتولاها ضباط علويون، حوار أجراه الباحث مع العقيد الركن الطيار إسماعيل أيوب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تاريخ المقابلة 25-01-2019.

[32] جلسة تركيز نظمها مركز عمران في بلدة كركخان بحضور عدد من الضباط المنشقين، تاريخ 02-03-2019.

[33] أجرى بشار الأسد عملية تغير واسعة داخل المؤسستين الأمنية والعسكرية منذ توليه الحكم وكان أبرزها، إحالة مجموعة من قادة الأجهزة الأمنية للتقاعد في شباط 2004، وإجراء تغييرات طالت ما نسبته 40% من ضباط القيادة في دمشق وخصوصاً سلاح الجو. للمزيد مراجعة، سورية: محركات الصراع الداخلي في المؤسسة العسكرية ومآلاتها المتوقعة عام 2019، ص 5.

[34] كان الضابط عبد اللطيف ياسين وهو شيعي نائب قائد الفرقة 15 في عهد حافظ الأسد، وحينما تم إحالة قائد الفرقة للتقاعد، تمت إحالة عبد اللطيف ياسين أيضاً للتقاعد كي لا يستلم منصب قائد الفرقة. جلسة تركيز نظمها مركز عمران في بلدة كركخان بحضور عدد من الضباط المنشقين، تاريخ 02-03-2019.

[35] يذكر من هؤلاء الضباط اللواء عبد السلام محمود (شيعي من الفوعة) رئيس اللجنة العسكرية بحماة سنة 2012، اللواء أحمد العمر ضابط في المخابرات الجوية. جلسة تركيز نظمها مركز عمران في بلدة كركخان بحضور عدد من الضباط المنشقين، تاريخ 16-03-2019

أحكم بشار الأسد تدريجياً قبضته داخل المؤسستين الأمنية والعسكرية عبر إزاحة المنافسين وتفكيك مراكز القوة التي تنزع للاستقلال، ولعل حوادث الاغتيالات التي طالت عدداً من القيادات الأمنية والعسكرية سنة 2008،[36] وما أعقبها من إعادة تشكيل مجلس الأمن القومي بما تضمنه من إعادة توزيع المناصب وإقصاء بعضهم[37] كانت ضمن هذا السياق، لتأتي لحظة الحراك الاحتجاجي سنة 2011، وما أحدثته من تشظي لشبكة الأسد، أمام بروز شبكات ناشئة ما تزال قيد التبلور.

التشظي وإعادة التشكيل

تمكَّن الجيش السوري من البقاء رغم ما أصابه من إنهاك شديد طال قدراته المادية والبشرية، والفضل بذلك لحليفيه الإيراني والروسي ولشبكات من القوات الرديفة، لكنه بالمقابل تشظى إلى شبكات متنافسة ومستقطبة بين حليفين، لكل منهما رؤيته الخاصة لإعادة هيكلية القوات المسلحة.

تعدُّ حادثة الهجوم على مفرزة الأمن العسكري في جسر الشغور (حزيران 2011) نقطة تحول بالنسبة للمؤسسة العسكرية، فعلى إثرها تراجعت أجهزة الأمن وتصدر الجيش المشهد في التعامل مع الحركة الاحتجاجية، كما أيقظت هذه الحادثة المخاوف الطائفية، وحفَّزت مشاعر عدم الثقة المتبادلة داخل سلك القوات المسلحة، لتبرز سلوكيات وممارسات صريحة ومبطنة مشحونة طائفياً، ويستذكر أحد الضباط المنشقين موقفاً جرى معه بالقول: "كنا قرابة 150 ضابطاً من مختلف الانتماءات الدينية في اجتماع صباحي في مقر القوات الخاصة بالقابون، حينها تكلم قائد القوات الخاصة اللواء جمعة الأحمد بشكل صريح دونما مواربة قائلاً: لقد أخذنا الحكم عنوة، ولن نسلمه حتى لو لم يبقى منا أحد".[38]

اعتقد قادة الجيش أن بمقدورهم إخماد الحركة الاحتجاجية واستعادة السيطرة خلال وقت قصير، ولكن عقوداً من الإهمال والفساد والمحسوبية أفقدت الجيش الكثير من قدراته وفعاليته القتالية، ومما زاده ضعفاً تآكل قدرته على التعبئة، والطعن بهويته الوطنية في ظل الاستقطاب الطائفي والتحشيد المتبادل، فضلاً عن إرهاقه بمواجهات عسكرية على امتداد الجغرافية السورية، وعلى الرغم من أن الجيش لم ينهار كلياً لكنه تغير جوهرياً، حيث تكثف الملمح العلوي في سلك الضباط في جميع المستويات القيادية، مستفيدين من مساحات الفراغ المتشكلة في هياكل القيادة

[36] للمزيد، ليون ت غولدسميث، صفحات من 309-314

[37] للمزيد مراجعة، سورية: محركات الصراع الداخلي في المؤسسة العسكرية ومآلاتها المتوقعة عام 2019، ص 5.

[38] جلسة تركيز نظمها مركز عمران في بلدة كركخان بحضور عدد من الضباط المنشقين، تاريخ 02-03-2019

إثر انشقاق ما يزيد عن 3000 ضابط سني من الجيش، واستثناء غالبية من بقي منهم من تولي مناصب ميدانية مؤثرة لحين إثبات ولائهم،[39] كما ساهم تكثيف تطوع العلويين في القوات المسلحة خلال سنوات الأزمة أمام إحجام جزء معتبر من السنة عن ذلك، في تعزيز هيمنة العلويين على سلكي الضباط وصف الضباط.[40]

لجأ النظام إلى إنشاء واستخدام مجموعات شبه عسكرية أو ما يعرف بـ "القوات الرديفة"، والتي تشكلت من خلال شبكات محلية غير رسمية وبالاعتماد على روابط عائلية ومجتمعية، وتم ربط هذه المجموعات إما بجهاز أمن النظام والحرس الجمهوري، أو بعائلة الأسد ومؤسساتها الخاصة،[41] وقد أدت عملية استيعاب هذه المجموعات ضمن الهياكل الرسمية الهشة للمؤسسة العسكرية دونما استراتيجية واضحة وبالافتقاد إلى موارد كافية إلى نشوء هيكلية عسكرية هجينة بشبكاتها المتداخلة بين القوات النظامية وغير النظامية.[42]

تمكن الجيش من الاستمرار بفضل الدعم الحيوي الذي وفرته إيران وروسيا له، وكان لكل منهما مقاربته الخاصة وما يتصل بها فيما يتعلق بدعم بقاء الجيش وإعادة هيكليته، مساهمين بتدخلهما بتشكيل شبكات موالية لهما، ومتنافسة فيما بينها داخل المؤسسة العسكرية.

كان لإيران علاقات مع عدد من ضباط الجيش السوري خلال فترة حكم حافظ الأسد، واكتسبت هذه العلاقات زخماً عقب تولي بشار الأسد زمام السلطة، واعتماده على إيران وحزب الله لمواجهة الضغوط التي فرضتها البيئتين الإقليمية والدولية على نظامه، حيث عملت إيران على تمتين علاقاتها مع عدد مع الضباط السوريين سواءً الذين خضعوا لدورات اختصاص على أراضيها أم من خلال عملها مع ضباط سوريين ميدانيين في وحدات عسكرية ككلية الدفاع الجوي والحرب الإلكترونية

[39] وصلت برقية من اللواء جميل الحسن رئيس المخابرات الجوية باعتبار الضباط السنة في الجيش خلايا أمنية نائمة، وهو ما وضعهم تحت المراقبة وحال دون استلامهم للمناصب. جلسة تركيز نظمها مركز عمران في الريحانية بحضور عدد من الضباط المنشقين، تاريخ 2019-02-15.

[40] تم تخريج 2400 ضابط من الكلية الحربية في دورة 2018، فقط 150 منهم (6%) من جميع الطوائف والباقي من العلويين (94%). مقابلة أجريت مع العميد المنشق عبد المجيد دبيس نائب كلية المدفعية سابقاً، مكان المقابلة هاتاي/ تركيا، تاريخ المقابلة 17-12-2018.

[41] خضر خضور، القوة في الضعف: قدرة الجيش السوري العرَضية على الصمود، مركز كارنيجي، تاريخ 14-03-2016، رابط إلكتروني https://carnegie-mec.org/2016/03/14/ar-pub-62969

[42] خضر خضور، الميليشيات المسبّبة للمتاعب في سورية، مركز كارنيجي، تاريخ 07-11-2018، رابط إلكتروني https://carnegie-mec.org/diwan/77664

والأهم البحوث العلمية،[43] ويمثل العميد محمد سليمان (اغتيل سنة 2008) أحد أبرز الضباط الذي جمعتهم بإيران وحزب الله علاقات وثيقة.[44]

تفيد بعض الروايات بإقناع إيران بشار الأسد ونخبته الأمنية والعسكرية باستخدام القوة للتعامل مع الحركة الاحتجاجية على غرار ما فعلته لسحق الحركة الخضراء، وانتقل الدور الإيراني تدريجياً منذ سنة 2012 من توفير الدعم التقني والاستشارات والقيام ببعض المهام الأمنية، إلى الانخراط المباشر بتأسيس شبكات غير رسمية من الميليشيات المحلية موازية للجيش واستقدام أخرى أجنبية، وكانت البداية بتأسيس قوات الدفاع الوطني على أسس طائفية: "لم يكن الانتساب للدفاع الوطني سهلاً آنذاك، حيث كان يخضع لمعايير وشروط معينة كأن يكون المتطوع معروفاً بانتمائه الطائفي وحافظاً للسر"،[45] ثم التوسع لاحقاً إلى رعاية ميليشيات محلية وعشائرية مفتوحة العضوية لجميع المكونات السورية، عرفت باسم قوات الدفاع المحلي.

كذلك حرصت إيران على إنشاء شبكتها داخل القوات المسلحة من خلال تأسيس علاقات مع ضباط الوحدات النوعية في الجيش كالحرس الجمهوري والفرقة الرابعة، وهو ما ظهر بنموذج القيادة المشتركة للدفاع الوطني بين ضباط الحرس الجمهوري والضباط الإيرانيين الملقبين بالحجاج، كذلك من خلال تخصيص الضباط والأفراد العاملين في هذه الوحدات بمنح مالية خاصة مدفوعة إيرانياً.[46]

---

[43] بدأ إيفاد الطلاب الضباط إلى إيران لإجراء دورات اختصاص منذ 2005، وكانت إيران قد بدأت حركتها داخل الجيش من بوابة الكلية الجوية والحرب الإلكترونية بوقت سابق من سنة 2004. جلسة تركيز نظمها مركز عمران في بلدة كركخان بحضور عدد من الضباط المنشقين، تاريخ 16-03-2019.

[44] يعتبر العميد محمد سليمان من دورة باسل الأسد وصديقه المقرب، وتم تقريبه من بشار الأسد عقب وفاة باسل حيث تولى منصب مدير مكتبه الخاص، وكان الشخصية الأقوى في حلقة نخبة ضباط بشار الأسد، بحكم الملفات التي كان مسؤولاً عنها وأبرزها الملف النووي والكيماوي والعلاقة مع إيران وحزب الله، وكان يتردد سليمان مع عماد مغنية وفريق من الخبراء الإيرانيين إلى الفوج 45 في مصياف/ حماة، حيث كانوا يهبطون بالحوامة في معسكر للقوات الخاصة في حماة وينتقلون عبر طريق جبلي وعر لمعسكرات (شيخ غضبان والحرة)، وكان يمنع على الضباط السوريين غير المصرح لهم بالاقتراب من هذه المعسكرات، وقد تمت إزالة هذه المعسكرات عقب وفاة مغنية ومحمد سليمان. حوار أجراه الباحث مع عميد منشق من القوات الخاصة مقيم بالريحانية عبر الهاتف، تاريخ المقابلة 23-01-2019.

[45] حوار أجراه الباحث مع أحد منتسبي الدفاع الوطني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تاريخ المقابلة 05-11-2018.

[46] منحت إيران مبلغاً مالياً وقدره 10 آلاف ل.س "منحة العشر آلاف القتالية" لعناصر الجيش المنتشرين على الجبهات، وقد استفاد منها بشكل خاص الضباط والأفراد العاملون في الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة باعتبارهم الأكثر انتشاراً ميدانياً، كذلك قدمت إيران بعض الأموال كهدايا مؤقتة عرفت "بالمنحة الإيرانية" كل شهرين أو ثلاثة أشهر فقط للحرس الجمهوري دون سواه، وتختلف باختلاف الرتبة العسكرية فكان ينال المجند 23 ألف ل.س كل 3 أشهر، بينما ينال الضابط برتبة عقيد 50 ألف ل.س، ولا تحتسب من الراتب الذي يتقاضونه من الجيش، وتوقفت هذه المنحة عقب انتهاء معارك العاصمة "الغوطة الشرقية. حوار أجراه الباحث مع عنصر مع أحد منتسبي الدفاع الوطني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تاريخ المقابلة 05-11-2018.

عملت إيران عقب التدخل الروسي في سورية على إعادة تنظيم شبكاتها غير الرسمية من الميليشيات، ودمجها بشكل أو بآخر ضمن الهياكل الرسمية للجيش، حيث بات جزء من ميليشياتها يعمل ضمن هياكل القوات المسلحة لا سيما في الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة، كما تم قوننة وضع قوات الدفاع المحلي وتنظيمها ضمن الهيكل العام للقوات المسلحة تحت مسمى الجيش الشعبي، وإن بقيت قيادتها إيرانية وتتمتع بنظام عمل وتدريب وتمويل خاص بها،[47] كذلك تسوية وضع المجندين الشيعة من السوريين العاملين مع حزب الله بدمجهم بقطعات الجيش ومنحهم بطاقات عسكرية دون أن يصبحوا جزء فعلياً من هذه التشكيلات العسكرية، حيث ما يزالون تابعين لولاية حزب الله.[48]

تمتلك روسيا علاقات راسخة مع الجيش السوري بحكم تسليحها له وتدريب ضباطه، وواصلت موسكو دعمها للجيش خلال سنوات الأزمة عبر إمداده بالذخيرة ورفده بمستشارين عسكريين ميدانيين،[49] واتخذ الدعم الروسي شكلاً مغايراً عقب التدخل المباشر منذ خريف 2015، حيث وفرت الغطاء الجوي الذي كان حاسماً في نجاح الحملات العسكرية الميدانية للجيش والقوات الرديفة، وبدأت موسكو بالتحديد عقب تدخلها العسكري (أيلول 2015) جهداً مكثفاً لبناء شبكتها داخل القوات المسلحة من بوابة إعادة هيكلة تلك القوات المتهالكة، حيث عملت بداية على انتقاء ضباط من الجيش وانتدابهم إلى قاعدة حميميم لتدريبهم ليكونوا بذلك رجالاتها،[50] والضغط على النظام لإجراء حركة تعيينات ومناقلات وإقالات مكثفة طالت الضباط غير المتعاونين مع روسيا في سلكي القوات المسلحة والمخابرات العسكرية،[51] والأهم ما قامت به موسكو من رعاية تشكيل وحدات عسكرية جديدة من المجموعات شبه العسكرية ذات الطبيعة المحلية على أسس مناطقية

---

[47] كيف يتم دمج الميليشيات الإيرانية بقوات النظام، جريدة المدن، تاريخ 04-05-2018، رابط إلكتروني https://bit.ly/2UXaKQV

[48] يتلقى المجندون الشيعة المتواجدون في القطع العسكرية والتابعون لولاية حزب الله رواتب عسكرية من إيران لا تقل عن 150 ألفاً شهرياً، وما تقدمه إيران بين الحين والآخر من منح مالية، إضافة إلى الراتب الذي يتلقونه من الجيش، أما وضع الشيعة السوريين المطلوبين للخدمة الاحتياطية، فيتم تسوية وضعهم عن طريق حزب الله، حيث يصطحبون للجيش لتتم تسوية وضعهم ومنحهم بطاقات عسكرية نظامية، ويعملون ضمن نظام المياومة "يحسب الراتب من الجيش السوري بعدد أيام الخدمة الفعلية"، يضاف لراتبهم من الجيش مبلغ 20 ألف سورية من إيران وما تقدمه من منح مالية.حوار أجراه الباحث مع عنصر منتسب للدفاع المحلي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تاريخ المقابلة 08-11-2018.

[49] شارك ضباط روس ميدانيون في حملات النظام العسكرية على مدينة داريا سنة 2014، وكانوا يقيمون في نادي الضباط الواقع قرب ساحة الأمويين. حديث أجراه الباحث مع عميد منشق مقيم حالياً في إدلب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تاريخ المقابلة 01-02-2019.

[50] جلسة تركيز نظمها مركز عمران في بلدة كركخان بحضور عدد من الضباط المنشقين، تاريخ 16-03-2019.

[51] تم تجميد اللواء طلال مخلوف قائد الحرس الجمهوري ومنعه من ممارسة أي مهام رسمية قبيل 10 أيام من نقله من قيادة الحرس الجمهوري إلى قيادة الفيلق الثاني، وجاء ذلك بسبب ممانعة اللواء طلال للأوامر الروسية، حوار أجراه الباحث مع مصدر محلي مقيم في دمشق عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تاريخ المقابلة 30-12-2018.

وعشائرية تحت مسمى الفيالق الممولة من روسيا والخاضعة لقيادتها، وقوننة هذه القوات وربطها بالهياكل الرسمية للجيش بنمط يشبه ذاك المتبع مع قوات الدفاع المحلي، مع الإشارة إلى اختلاف الفيالق المشكلة روسياً فيما بينها من حيث العدد والتسليح والانتشار الجغرافي.

خلاصة: جيش بحُلَّة جديدة

أعادت الأزمة فرض الجيش كلاعب أساسي في المشهد الداخلي، عقب عقود من الإقصاء لصالح الأجهزة الأمنية، إذ اعتمد النظام على الجيش كأداة لمواجهة خصومه وتعبئة المزيد من مواليه، وقد تمكن الجيش المنهك من البقاء بفعل الدعم الحاسم من الحليفين إيران وروسيا، كذلك بالاعتماد على شبكات من القوات الرديفة المشكلة محلياً، ولكنه بالمقابل تغير كثيراً، إذ أضعف الاعتماد على الحليفين والقوات الرديفة من استقلالية الجيش، كما أدى تدخل الحليفين في القوات المسلحة والمؤسسة الأمنية، وتنافسهما على إعادة هيكلية هاتين المؤسستين، وتباين مقاربات دمج القوات الرديفة ضمن الهياكل الرسمية للمؤسسة العسكرية، إلى إضعاف مركزية شبكة بشار الأسد داخل القوات المسلحة، رغم سعيه جاهداً إلى ضبط الشبكات الناشئة وإدارتها وترميم شبكته عبر دمج القوات الرديفة وربطها بهياكل النظام العسكرية الخاصة كالفرقة الرابعة والحرس الجمهوري، لتنشأ شبكات متباينة الولاء والهوية، متنافسة فيما بينها ومستقطَبة بين روسيا وإيران، ويمكن التدليل على حالة التنافس والاستقطاب الحاصلة داخل القوات المسلحة، بعمليات الاقتتال البيني المتزايدة بين القوات الرديفة بامتداداتها داخل القوات المسلحة، وانقسام سلك الضباط بين من يفضلون روسيا ومن هم أقرب إلى إيران، كذلك بعمليات الإقصاء والاستبعاد وحركة المناقلات داخل المؤسستين العسكرية والأمنية، ويبدو جلياً أن محدودية موارد النظام وضعف مأسسة الجيش وتكثف الدورين الإيراني والروسي داخل القوات المسلحة، يقللان من فرص نجاحه فيما يصبو إليه.

تآكلت هوية الجيش الوطنية وتوضحت خطوط الانقسام الطائفي داخله مع شعور الضباط السنة بالمزيد من الإقصاء، وانخفاض عددهم وتآكل نفوذهم عقب عمليات انشقاق العديد منهم، كذلك إزاء اندفاعة الضباط العلويين وتعزيز تواجدهم في سلكي الضباط وصف الضباط وهيمنتهم على المناصب القيادية داخل القوات المسلحة، علماً بأن الضباط العلويين ليسوا كتلة طائفية موحدة كما يبدو ظاهرياً، بل منقسمين مناطقياً وعشائرياً ومستقطبين بين الحليفين، وتظهر المؤشرات الأولية انزياح مركز الثقل داخل الطائفة العلوية خارج مركز الثقل التقليدي المتمركز باللاذقية، وما يعنيه ذلك من تآكل الترتيبات الطائفية التقليدية التي كانت سائدة زمن حافظ الأسد. ومن شأن

ما سبق أن يعزز تبلور كتل داخل الجيش على غرار ما كان سائداً في حقب الأربعينيات والخمسينيات والستينيات.

الملاحق

1. الانتماء الطائفي لوزراء الدفاع ورؤساء الأركان في سورية في الفترة 2000-2019.

وزراء الدفاع	الانتماء الطائفي	قادة الأركان	الانتماء الطائفي
العماد مصطفى طلاس	سني	العماد علي أصلان	علوي
العماد حسن تركماني	سني	العماد حسن تركماني	سني
العماد علي حبيب	علوي	العماد علي حبيب	علوي
العماد داود راجحة	مسيحي	العماد داود راجحة	مسيحي
العماد فهد جاسم الفريج	سني	العماد فهد جاسم الفريج	سني
العماد علي أيوب	علوي	العماد علي أيوب	علوي
		المنصب شاغر منذ بداية 2018	

2. الانتماء الطائفي لقادة الوحدات النوعية وجهاز المخابرات العسكرية في الجيش السوري بين أعوام 2000-2019[52]

الفرقة/ الوحدة العسكرية	القادة	الانتماء الطائفي
الحرس الجمهوري	اللواء علي محمود الحسن	علوي
	اللواء نور الدين نقار	علوي
	اللواء محمد شعيب علي سليمان	علوي
	اللواء بديع مصطفى علي	علوي
	اللواء طلال مخلوف	علوي
	اللواء مالك عليا	علوي
الفرقة الرابعة	اللواء محمد عمار	علوي
	اللواء محمد علي درغام	علوي

[52] ملاحظة، تم إعداد هذه الجداول من قبل الباحث وبالاعتماد على معلومات أتاحها الضباط المنشقون وعدد من الدراسات التي صدرت بهذا الصدد ومنها: هشام بو ناصيف، مظلومية الضبّاط السنّة في القوات المسلحة السورية: ضبّاط الدرجة الثانية، أيضاً، عزمي بشارة، الطائفة، الطائفية الطوائف المتخيلة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، آذار 2018.

	اللواء زاهي ديب	علوي
	اللواء ماهر الأسد	علوي
الوحدات الخاصة	اللواء علي حبيب	علوي
	اللواء صبحي الطيب	سني
	اللواء رئيف بلول	علوي
	اللواء جمعة الأحمد	علوي
	اللواء فؤاد حمودة	علوي
	اللواء محي الدين رمضان منصور	علوي
	اللواء رفيق سعيد	غ.م
المخابرات العسكرية	اللواء حسن خليل	علوي
	اللواء آصف شوكت	علوي
	اللواء عبد الفتاح قدسية	علوي
	اللواء رفيق شحادة	علوي
	اللواء محمد محلا	علوي
	اللواء كفاح ملحم	علوي

3. الانتماء الطائفي لقادة الفيالق في الجيش السوري بين أعوام 2000-2019.

الفرقة/ الوحدة العسكرية	القادة	الانتماء الطائفي
الفيلق الأول	العماد أحمد عبد النبي	سني
	اللواء منير أدانوف	علوي
	اللواء عبد القادر الشيخ	سني
	اللواء جهاد هواش جبر	اسماعيلي
	اللواء علي أيوب	علوي
	اللواء أحمد طلاس	سني
	اللواء سليم بركات	علوي
الفيلق الثاني	العماد إبراهيم صافي	علوي
	اللواء أحمد إبراهيم العلي	علوي
	اللواء أحمد الجوجو	سني
	اللواء أمين زيدان	علوي
	اللواء موفق الأسعد	سني
	اللواء عز الدين عيسى	علوي

	اللواء علي درغام	علوي
	اللواء علي أصلان	علوي
	اللواء طلال مخلوف	علوي
الفيلق الثالث	العماد شفيق فياض	علوي
	اللواء مضر يوسف	علوي
	اللواء فهد جاسم الفريج	سني
	اللواء منير جبور	علوي
	اللواء نعيم سليمان	علوي
	اللواء وجيه يحيى محمود	علوي
	اللواء أحمد جميل إبراهيم	علوي
	اللواء لؤي معلا	علوي
	اللواء بركات بركات	علوي
	اللواء محمد خضور	علوي
	اللواء حسن محمد محمد	علوي
الفيلق الرابع **(53)	اللواء شوقي يوسف	سني
	اللواء حسن مرهج	علوي
الفيلق الخامس **	اللواء عبدو إبراهيم	علوي
	اللواء زيد صالح	علوي

4. الانتماء الطائفي لقادة فرق الجيش السوري بين أعوام 2000-2019.

الفرق	القادة	الانتماء الطائفي
الفرقة الأولى	اللواء منير نصر	علوي
	اللواء جهاد سلطان	علوي
	اللواء يوسف الأسد	علوي
	اللواء زهير توفيق الأسد	علوي
الفرقة الثالثة	العماد شفيق فياض	علوي
	اللواء نعيم سليمان	علوي
	اللواء سليم رشيد بركات	علوي
	اللواء لؤي معلا	علوي
	اللواء عدنان جميل إسماعيل	علوي

(53) يُشير الرمز ** بأن هذه الوحدة/ التشكيل العسكري قد تشكل خلال سنوات الأزمة.

الفرقة الخامسة	اللواء علي عمار	علوي
	اللواء بديع علي	علوي
	اللواء واصل العويد	سني
	اللواء عبد المجيد محمد إبراهيم	علوي
الفرقة السابعة	اللواء محمد موسى خيرت	سني
	اللواء رمضان رمضان	علوي
	اللواء حكمت سلمان	علوي
الفرقة التاسعة	اللواء جودت نظير شعبو	علوي
	اللواء أحمد طلاس	سني
	اللواء أحمد يونس العقدة	علوي
	اللواء رمضان رمضان	علوي
الفرقة العاشرة	اللواء عمر جباوي	سني
	اللواء جمال قاسم سليمان	علوي
	اللواء فايز عباس	علوي
	اللواء سليم داود*	علوي
الفرقة الحادية عشر	اللواء نسيب أبو حمود	درزي
	اللواء جهاد ديوب	علوي
	اللواء محسن مخلوف	علوي
	اللواء علي محمد حسين	علوي
	اللواء محي الدين سلامة	علوي
الفرقة الرابعة عشر	اللواء عباس حسين	علوي
	اللواء محمد سويدان	علوي
	اللواء علي حماد عارفي	علوي
	اللواء مفيد حسن	علوي
الفرقة الخامسة عشر	اللواء علي أحمد أسعد	علوي
الفرقة السابعة عشر	اللواء إسبر عبود	مسيحي
	اللواء بدر عاقل	علوي
	اللواء محمد خضور	علوي
	اللواء حسن محمد محمد	علوي
	اللواء غسان سليم محمد	علوي
الفرقة الثامنة عشر	اللواء وجيه محمود	علوي
	اللواء عزام المصري	سني

	اللواء حسن محمد محمد	علوي
	اللواء محمد صبح	علوي
الفرقة الثامنة **	اللواء حسن مرهج	علوي
	اللواء جمال اليونس	علوي

5. الانتماء الطائفي لقادة القوى البحرية والجوية بين أعوام 2000-2019.

القوى البحرية	الانتماء الطائفي	القوى الجوية	الانتماء الطائفي
اللواء طالب بري	علوي	اللواء علي محمود	علوي
اللواء ياسر مصطفى الحفي	علوي	اللواء حازم الخضراء	سني
		اللواء أحمد الرطب	علوي
		اللواء عصام حلاق	سني
		اللواء أحمد بلول	علوي

ورقة تحليلية

التجمعات والشبكات العسكرية داخل الجيش السوري: ولاءات متعددة وفكر ميليشياوي

نوار شعبان*

* نوار شعبان مدير وحدة المعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية والمحلل العسكري والميداني فيه.

التجمعات والشبكات العسكرية داخل الجيش السوري: ولاءات متعددة وفكر ميليشياوي

تمهيد

بعد انخفاض وتيرة المعارك في أغلب الجبهات السورية بدأت تتصاعد أسئلة ما بعد الحرب، سواء فيما يتعلق بعمليات التشكل التنظيمي وإعادة الهيكلية، أم فيما يتعلق بمصير العدد الكبير للميليشيات التي ساندت النظام أو فصائل المعارضة "المصالِحة"، أو تلك الأسئلة المرتبطة بمستقبل المؤسسة العسكرية الآخذة بالتشكل ودور التحكم الذي يحاول النظام فرضه لضبط سيطرته عليها باعتباره عاملاً رئيسياً لفرض شروط التمكين والديمومة، تلك الشروط التي تتعارض مع مخيال حلفائه لعمليات الهندسة وإعادة البناء للجيش، حيث تعمل روسيا وإيران على إيجاد الأدوات المناسبة للاستفادة من تلك الطاقة البشرية كلٌ بحسب أهدافه وفرض رؤاه وقرارته على بنى الجيش لضمان استراتيجية كل منهما، والتي وإن تقاطعت في مرحلة الحرب فإنها ستتباين وتزداد خلافاً في مرحلة ما بعد الحرب.

ولأن هذه الأسئلة ستبقى مفتوحة ومرتبطة بتطورات هذا الملف، سنحاول في هذه الورقة **اختبار فرضية أن الخلل البنيوي والوظيفي (الذي اعترى الجيش والذي تطلب منه الاستعانة بقوى وميليشيات أجنبية ومحلية) سيفرض نفسه في عملية إعادة التشكل ومصيرها**، والتي ستبقى أسيرة الشكل **الشبكي الهجين** الذي سيُفقد الجيش العديد من عوامل استقلاله وشروط نجاعته، طالما تم تغييب اللحظة السياسية الجديدة للبلاد والتي تستطيع إعادة بلورة شروط المساندة الاجتماعية لعملية التشكيل وإخضاعها للشرط الوطني.

تستعرض هذا الورقة أدوار كلٍ من روسيا وإيران في تعزيز هذا الشكل الهجين، والذي ينحو باتجاه شرعنة وجود ميليشيا كبرى بدلاً من جيش وطني يقوم بأدواره وفق الدستور ومبادئ حماية المواطن وصيانة حقوقه.

الشبكات الإيرانية: شبكات تتحكم أفقياً

تدرجت أدوات التدخل العسكري ونوعيتها في سورية وفق طبيعة كل مرحلة. وعلى الرغم من مساهمة هذه الأدوات في تحسين قدرة النظام العسكرية نسبياً إلا أنه وبعد الهزائم المتتالية التي مني

بها النظام، منذ الربع الأول من عام 2015 وحتى بداية ربعه الثالث، أضحت تلك الأدوات غير قادرة على تحقيق الفاعلية أو حتى الصمود لدرجة طلب إيران من موسكو التدخل لإنقاذ الموقف.[1] وأدى ذلك إلى جعل معظم مكتسبات الهندسة الإيرانية مكتسبات قلقة، فالاتفاق النووي الذي أدى لتخفيف الضغوط المالية على إيران وتمويل العديد من الميليشيات في سورية لم يُسهم عملياً في تحسن تموضع إيران وحلفائها عسكرياً في سورية، حتى الجيوب الاستراتيجية التي حاولت السيطرة عليها بقيت غير مستقرة، نظراً لكثرة الفاعلين المحليين وتنوع انتمائهم واختلاف مقدراتهم العسكرية، كما تحولت سورية التي جهدت طهران في تحويل جل أذرعها في المنطقة إليها إلى جبهة استنزاف حاد لهم، لا سيما حزب الله والميليشيات العراقية، وبالتالي زادت احتمالية انعكاس ذلك سلباً على مصالحها في لبنان المضطرب سياسياً وفي العراق، ويضاف إلى ذلك تزايد صراعات بينية عسكرية كامنة بين أذرعها في الجغرافية السورية.

أما بعد التدخل الروسي الذي أتى كخطوة فرضتها الضرورة الناشئة من اللحظة السياسية والعسكرية الحرجة في الملف السوري، عملت موسكو وطهران وفق مقاربة سياسية عسكرية قائمة على الهيمنة العسكرية واستعادة الأرض وضرب المعارضة السورية، وتحويل ذلك لمكتسبات سياسية توظفها لتعزيز سرديتها وتعريفها للملف السوري. وبهذا السياق كان لا بد لموسكو من اتباع الاستراتيجية العسكرية ذاتها المتبعة من قبل النظام وإيران، والمعروفة باستراتيجية الحل الصفري على المستوى العسكري في سورية. فتعمق التحالف الروسي الإيراني بحكم الضرورة والغاية العسكرية (القوات الروسية جواً والميليشيات الإيرانية براً)، فضربت ابتداءً مناطق سيطرة قوى الثورة في الساحل، وأخرجت كافة جيوبها من مساحات "سورية المفيدة"، مُتبعة منهجية التهجير وصولاً لعودة السيطرة على حلب الشرقية، كما رافق كل ذلك إجهاضٌ دائمٌ لأية فاعلية تُرتجى من مجلس الأمن، باستثناء قرار نشر المراقبين الدوليين رقم 2328 (2016) للإشراف على عملية الإخلاء كونه يعزز السيطرة الدائمة على مدينة حلب. هذا الإعلان الذي أفضى لاحقاً لتكريس مسار الأستانة الذي وجدت فيه طهران فرصة للاتكاء على الروس في سبيل استيعاب طموحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب، التي كان من أهم إدعاءاتها أنها ستحجِّم إيران التي تتسبب في توتر المنطقة وعدم استقرارها، ومدخلاً مهماً لتحسين علاقة طهران بتركيا باعتبارها فاعلاً مؤثراً مهماً في مشهد المعارضة

[1] للاطلاع على هذه المؤشرات انظر: محسن أبو النور محمد، انعكاسات التدخل الروسي علي دور إيران في سورية، السياسة الدولية،2016/5/11: https://goo.gl/7Xjm8n.

السياسية والعسكرية من جهة، وباعتبارها مدخلاً مهماً لمقاومة العقوبات الدولية المفروضة على إيران من جهة أخرى.[2]

وعلى الرغم من ترجيح كفة الصراع لصالح النظام وتعظيم شروطه السياسية ضمن مسار العملية السياسية سواء عبر ما أفرزه مسار الأستانة أم عبر مسار المصالحات (الشكل الادعائي لعمليات التهجير)، فإن التواجد الإيراني شهد تحديات عديدة لعل أهمها الاستهداف الإسرائيلي المستمر لها، وتحول هذا التواجد وضرورة تحجيمه في سورية لهدف مشترك للعديد من الفواعل، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" والمملكة العربية السعودية، وعاملاً ضاغطاً على حلفائهم الروس، **إلا أن سياسة الاستحواذ الإيرانية التي اتبعتها خلال سنوات الصراع من خلال امتلاك القدرة والتأثير على معظم دوائر التأثير الحكومي وغير الحكومي في سورية جعل طهران تتجه نحو إعادة التموضع والتحالف المحلي وجعله تواجداً شبكياً مندمجاً لحد ما، لا سيما في بنية الدولة العسكرية والأمنية.**

شرعنة تموضع إيراني شبكي

راهنت إيران على قدرة المؤسسة الأمنية على التصدي لحركة الاحتجاجات التي شهدتها سورية عام 2011، وعملت ضمن قناعتها هذه على رفد الأجهزة الأمنية بخبرتها في قمع الحركات الاحتجاجية (قمع قوات الأمن الإيرانية للحركة الخضراء في إيران)، وتوفير الدعم اللوجستي لقوات الأمن السوري بالمعدات، كذلك تقديم المشورة والدعم التقني لمراقبة شبكات الاتصالات والإنترنت وتقييد حركة ناشطي المعارضة على وسائل التواصل الاجتماعي. فشلت قوات الأمن السورية في سحق حركة الاحتجاجات، وفقدت السيطرة تدريجياً على عدد من المدن والبلدات مع تنامي الحراك المسلح للمعارضة المدعومة من قبل قوى إقليمية ودولية، مما اضطر إيران إلى زيادة دعمها للنظام عبر إرسال عدد من عناصر الحرس الثوري إلى سورية لدعم العمليات القتالية للنظام ضد المعارضة.

ومع ضعف الجيش السوري الناجم عن حركة الانشقاقات والمواجهات مع مجموعات المعارضة العسكرية المسلحة، **اضطرت إيران إلى تبني استراتيجية العمل خارج الأطر الرسمية الأمنية والعسكرية الرسمية، وذلك عبر استقدام ميليشيات شيعية من خارج سورية، والأهم تشكيل شبكات أمنية وعسكرية رديفة، كان منها: قوات الدفاع الوطني والدفاع المحلي والدفاع الذاتي،**

[2] تحديات المعارضة السورية بعد خسارة حلب وإعلان موسكو، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 26 كانون الأول/ديسمبر 2016، https://goo.gl/2ZwVda

وكانت إدارة هذه التشكيلات تتم إما من قبل الحرس الثوري الإيراني كما في حالة الدفاع المحلي، أو من قبل حزب الله كما في قوات الدفاع الذاتي، أو قيادة مشتركة من كلا الطرفين كما في الدفاع الوطني، إذ تم تكليف ضابط من الحرس الجمهوري برفقة مسؤول إيراني يلقب بالحاج بمهمة الإشراف على هذه القوات، وفي جميع الحالات كان يتم تعيين ضابط ارتباط عسكري وآخر أمني بين هذه التشكيلات وبين المؤسستين الأمنية والعسكرية للنظام.[3]

كما حاولت إيران اختراق الأجهزة الأمنية السورية وتأسيس صلات معها عبر إقامة علاقات شخصية مع قيادات تلك الأجهزة، لا سيما في إدارتي المخابرات العسكرية والجوية، مركزة على المنطقة الجنوبية.[4]

أدركت إيران حاجتها إلى شرعنة ميليشياتها ودمجها بالمؤسسة العسكرية والأمنية على غرار ما حدث في العراق تجربة الحشد الشعبي، وبدأت طهران بالضغط على النظام مع تخوفها من مصادرة دورها من قبل روسيا، وقد دعا اللواء محمد علي جعفري القائد العام السابق للحرس الثوري الإيراني عام 2017 الحكومة السورية ومجلس الشعب للتصويت على قانون يعترف بشرعية قوات الدفاع الوطني.[5]

رفض النظام إقرار مثل هذا القانون،[6] وربما كان ذلك بضغط روسي، لكنه بالمقابل أصدر قراراً عسكرياً لتنظيم ملف القوات الرديفة الإيرانية وتسوية أوضاع عناصرها، من خلال تنظيمهم في أفواج الدفاع المحلي وتنظيم عقود تطوع للعاملين مع الجانب الإيراني لمدة سنتين، مع الإبقاء على قيادة قوات الدفاع المحلي للجانب الإيراني بالتنسيق مع الجيش السوري لحين صدور قرار جديد أو انتهاء الأزمة، كما تم إصدار قرار عسكري بمنع التعرض للعناصر الذين يحملون بطاقة الدفاع المحلي لحين تسوية وضعهم النهائي.[7]

عملت إيران على تعزيز علاقتها مع القوات النوعية في الجيش السوري، وخصوصاً الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري، عبر منح مكافأة مالية شهرية بقيمة 10 آلاف ليرة سورية للمقاتلين في صفوف الجيش المتواجدين على جبهات القتال، كما قدمت بعض الأموال (منحة مالية يتم صرفها كل شهرين أو ثلاثة أشهر وتُعرف بالمنحة الإيرانية) فقط للحرس الجمهوري دون سواه، وكانت المنحة

---

[3] لقاء خاص مع مجموعة من الضباط المنشقين، الريحانية، كانون الأول-ديسمبر 2018.

[4] تعرف على قاتل الضباط وسجان 100 ألف سوري: زمان الوصل، 9 تشرين الثاني-نوفمبر 2018: https://goo.gl/EGvcti

[5] طهران تحث دمشق على شرعنة قوات الدفاع الوطني: RT، 23 تشرين الثاني-نوفمبر 2017: https://goo.gl/kto8Mh

[6] انظر المرجع السابق.

[7] قرارات إدارية بخصوص قوات الدفاع المحلي: تحليل، أيمن جواد التميمي، 3 أيار -مايو 2017: https://goo.gl/tWm9Pj

الإيرانية تختلف باختلاف الرتبة العسكرية، حيث كان المجند يتقاضى مبلغ 23 ألف ليرة كل 3 أشهر، بينما كان العقيد ينال 50 ألف ليرة سورية، وقد توقفت هذه المنحة المالية عقب انتهاء معارك الغوطة الشرقية.[8]

ولتضمن إيران نفوذها داخل الجيش، قامت بعملية تنظيم وضع المقاتلين من قوات الدفاع المحلي (العساكر النظاميون من الشيعة السوريين) ضمن الجيش السوري، حيث تم منح بطاقات عسكرية نظامية لهؤلاء المقاتلين صادرة عن الجيش دون أن يكونوا تابعين له عملياتياً، وما يزالون يعملون تحت ولاية حزب الله ويتلقون رواتبهم من إيران إضافة لراتبهم من الجيش السوري، أما العساكر الشيعة الاحتياط فتم تسوية وضعهم بوساطة من حزب الله ومنحهم بطاقات عسكرية نظامية، ويعملون وفق نظام المياومة إذ يحسب راتبهم من الجيش السوري بعدد أيام الخدمة الفعلية، ويضاف لهذا الراتب راتب آخر يتلقونه من إيران.

الاستثمار الميليشاوي الإيراني: الحركية والواقع الراهن

بعد تصدر الروس للمشهد وبدء مسار أستانة، وانسحاب الرئيس ترمب من الاتفاق النووي، أدركت إيران أن الحفاظ على مصالحها الحيوية ودعم أنشطتها العسكرية وضمان تواجدها بالجغرافية السورية على المدى البعيد، يتطلب منها العمل على استنساخ تجربتها في العراق ولبنان فيما يتعلق بالجانب العسكري والأمني.[9] لذا عملت على إعادة تقديم ميليشياتها المحلية والأجنبية في سورية معتمِدة بذلك على إعادة دمجهم بقطع عسكرية تتبع لجيش النظام السوري،[10] أو بالاعتماد على توظيف عناصر تلك الميليشيات في شركات الأمن الخاصة التي بدأت إيران بالإشراف على عدد منها

[8] التدخل العسكري الإيراني في سورية الدوافع والتداعيات محلياً وإقليمياً ودولياً: Media Monitor، 25 شباط - فبراير 2019: https://goo.gl/xTK3q6

[9] تمتلك إيران خبرة في مجال تشكيل ودعم الميليشيات، وذلك عن طريق فيلق القدس (الفرع الخارجي للحرس الثوري) الذي يتولى دعم وتدريب وتمويل الميليشيات، مستفيداً من صلاحياته وقدراته الاقتصادية، وقد قام الحرس الثوري برعاية تشكيل حزب الله (1982) وعدد من الميليشيات الشيعية في العراق (كتائب حزب الله، منظمة بدر).

[10] يمكن تفسير لجوء إيران لتشكيل ودعم ميليشيات بعدة أسباب منها: الدافع الإيديولوجي كالرغبة في تصدير الثورة الإسلامية، وتشجيع الأقليات الشيعية التي تتشارك معها الهوية المذهبية (لبنان، العراق، أفغانستان، البحرين، اليمن) على تشكيل ميليشيات كأداة لنشر هذه الثورة وحمايتها، الدافع المصلحي: كإضعاف الحكومات المعادية لها (السعودية، البحرين)، وزيادة نفوذها الإقليمي وقدرتها في التأثير على مجرى الأحداث خارج حدودها (توظيف حزب الله وحماس للتأثير على الصراع العربي _الإسرائيلي)، إضافة لتوظيف الميليشيات كأداة لردع خصومها (إسرائيل، أمريكا)، كذلك إدامة نفوذها الإقليمي في الدول المضطربة (أفغانستان، العراق، سورية) من خلال الحيلولة دون قيام حكومة مركزية قوية معادية لها، صانع القرار: يفسر بعضهم اعتماد إيران على الميليشيات بتزايد نفوذ المتشددين سيما الحرس الثوري داخل بيروقراطية صنع القرار الخاص بالسياسة الخارجية والأمن الوطني، حيث يفضل هؤلاء استخدام الميليشيات كأداة للردع وزيادة النفوذ وتصدير الثورة الإسلامية.

منذ منتصف عام 2012،[11] وكي تتضح الآلية التي عملت عليها إيران يتوجب ذكر القوات المحلية والأجنبية التي قامت إيران بدعمها خلال الأعوام الفائتة من الثورة السورية، وهي كالتالي:

1. **الميليشيات الأفغانية**: قام الحرس الثوري بتجنيد الشيعة الأفغان المتواجدين في إيران وأفغانستان، وتشكيل "لواء فاطميون" الذي بدأ بالظهور العلني داخل سورية في تشرين الثاني 2012، علماً أن بعض قيادات لواء فاطميون شاركوا سابقاً ضمن لواء "أبي ذر" التابع للحرس الثوري خلال الحرب العراقية-الإيرانية، كذلك ضمن "جيش محمد" الذي نشط خلال الغزو السوفيتي لأفغانستان. ويقدر عدد عناصراللواء في عام 2014 بين 3000- 14000 مقاتل يتوزعون على ثلاث كتائب تنتشر في دمشق وحلب وحماة.[12]

2. **الميليشيات الباكستانية**: قام الحرس الثوري بتجنيد الشيعة الباكستانيين ، وتشكيل "لواء زينبيون" الذي بدأ بالظهور العلني داخل سورية بداية 2013. ويُقدر عدد أفراد اللواء بين 1000-5000 مقاتل ينتشرون في دمشق وحلب ودرعا وحماة.[13]

3. **الميليشيات العراقية:** وجهت إيران الميليشيات العراقية الشيعية لدعم النظام السوري، وقد بدأت تلك الميليشيات بالظهور في سورية نهاية 2012، ومن أبرزها: لواء ذو الفقار، لواء أبو الفضل العباس، لواء أسد الله الغالب، كتائب الإمام العلي، حركة النجباء، لواء الإمام الحسين، عصائب أهل الحق. وقد اضطر عدد من هذه الميليشيات للعودة إلى العراق في منتصف 2014 لمواجهة تمدد تنظيم "الدولة الإسلامية" إثر سيطرته عل الموصل (حزيران 2014). ويُقدر عدد مقاتلي الميليشيات العراقية في سورية في عام 2016 بـ 5 آلاف مقاتل،[14] ينتشرون بشكل رئيسي في دمشق ودير الزور وحلب.

4. **الميليشيات اللبنانية:** تدخَّل حزب الله مبكراً في الأزمة السورية (أيار 2011)، حيث قام بتوفير التدريب والدعم الفني لقوات الأمن والجيش السوري، ليقوم الحزب بممارسة مهام قتالية

---

[11] لقبض على 48 إيراني من الحرس الثوري في سورية، موقع يوتيوب، تاريخ 05-08-2012، رابط إلكتروني https://goo.gl/YGZ9WA

[12] يشكل الشيعة نسبة 15% من سكان أفغانستان، وينتمي 70% منهم لعرقية الطاجيك والهزارة:

Phillip Smyth. Iran's Afghan Shiite Fighters in Syria. The Washington Institute for Near East Policy. Date: 03-01-2014. Link: https://goo.gl/s9QNJT

[13] لواء زينبيون يضم أكثر من 1000 باكستاني شيعي للقتال إلى جانب الأسد، شبكة شام الإخبارية، 20 كانون الأول-ديسمبر 2017، https://goo.gl/NT1e4g

[14] توزع الميليشيات الشيعية المدعومة إيرانياً في سورية. جريدة القدس العربي. تاريخ 12-05-2016. رابط إلكتروني https://goo.gl/2eqLT4

ميدانية منذ 2013،[15] ويقدر تعداد مقاتلي الحزب في سورية في بداية عام 2019 بين 5000-8000 مقاتل، ينتشرون على الحدود السورية اللبنانية ودير الزور ودرعا وحلب تحت مسمى الوحدة الشرقية التي تضم: "القوات الخاصة" المعروفة بـ"كتيبة الرضوان"، القوات الدائمة المؤلفة من كافة الوحدات، عناصر التعبئة أي المقاتلين بدوام جزئي، المجندين الجدد.[16]

5. **الميليشيات السورية**: شجعت إيران الأقلية الشيعية في سورية على تشكيل ميليشيات خاصة، كما قامت بتجنيد السنة سيما العشائر في محافظات حلب والرقة ودير الزور، وعموماً تقسم الميليشيات السورية المدعومة أو المشكلة من إيران إلى:

أ. **قوات الدفاع الوطني**: بدأ العمل على تشكيل قوات الدفاع الوطني (NDF) في 2012، بدعم وتوجيه من إيران،[17] ومركزها في مدينة حمص، حيث تضم أفراداً من جميع طوائف السوريين من سنة وعلويين ودروز، ولها مقر في كل محافظة، وتعتبر قوات (NDF) أكبر الميليشيات السورية من حيث العدد والانتشار[18] حيث يقدر تعدادها في عام 2015 بـ40000 ألف مقاتل،[19] وقد طلبت إيران من النظام السوري شرعنة هذه القوات على غرار الحشد الشعبي في العراق ودمجها بالمؤسسة العسكرية،[20] بعد سلسلة من القرارات التي أصدرها النظام لتفكيك هذه الميليشيا.

ب. **الميليشيات الشيعية السورية**: قامت إيران بتجنيد مقاتلين من الأقلية الشيعية في سورية،[21] وتشكيل عدد من الميليشيات الشيعية السورية التي يقدر تعداد مقاتلها في بداية عام 2019 بين 5000- 8000 مقاتل، ومن أبرز هذه الميليشيات: فوج الإمام الحجة، وجنود

---

[15] Jeffrey White. Hizb Allah at War in Syria: Forces, Operations, Effects and Implications. The Washington Institute for Near East Policy. Date: 01-01-2014. Link: https://goo.gl/zddFsv

[16] Nadav Pollak and Hanin Ghaddar. A Transformative Experience: Understanding Hezbollah's Involvement in Syria. The Washington Institute for Near East Policy. Date: 15-08-2016. Link http://goo.gl/xPuiLS

[17] للمزيد مراجعة، بسام يوسف، قوّات الدفاع الوطنيّ ... الباسيج الأسديّ. موقع كلنا سوريون، تاريخ 01-10-2016. رابط: https://goo.gl/wxMij1

[18] Kheder Khaddour, Securing the Syrian Regime, Carnegie endowment, Date: 03-06-2014. Link https://goo.gl/qbGXjW

[19] Oytun Orhan, The Shiite Militias in Syria and Political Solution, Orsam Review of Regional Affairs. Date: 26-06-2015. Link: https://goo.gl/itUfEV

[20] طهران تحث دمشق على شرعنة قوات الدفاع الوطني. موقع روسيا اليوم. تاريخ 23-11-2017. رابط https://goo.gl/kto8Mh

[21] ارتفعت نسبة الشيعة من 0.5% من سكان سورية عام 2011 لتصل إلى 2.4% عام 2016؛

Sinan Hatahet & Ayman Aldassouky, Forced Demographic Changes in Syria, Alsharq Forum. Date: 26-09-2017. Link: https://goo.gl/jc9Wj6

المهدي، وجيش المهدي في نبل والزهراء "حلب"، لواء السيدة رقية "دمشق"، فيلق الوعد الصادق "إدلب"، قوات الإمام الرضا "حمص"، لواء زين العابدين "دير الزور"، اللواء 313 بصرى الشام "درعا"، لواء المختار الثقفي "اللاذقية وحماة"،[22] وقد قامت إيران بتنظيم الميليشيات السابقة بداية 2014 تحت مسمى "حزب الله في سورية".[23]

ت. **قوات الدفاع المحلي**: عملت إيران على تجنيد مقاتلين من محافظات حلب ودير الزور والرقة تحت مسمى قوات الدفاع المحلي التي يقدر تعداد أفرادها بـ50 ألف مقاتل، ومن أبرز الميليشيات المنضوية ضمن (LDF): كتائب النيرب- العمليات الخاصة، فوج السفيرة، لواء الباقر، فوج نبل والزهراء،[24] كذلك قوات القاطرجي، ويعتبر مقاتلو قوات الدفاع المحلي عناصر في الجيش السوري.[25]

أدى انخفاض وتيرة القتال العسكري على أغلب الجبهات في سورية بعد اتفاقيات خفض التصعيد واستعادة النظام السيطرة على عدد من المناطق في 2018 و2019 إلى تسليط الضوء على الانتشار الواسع للميليشيات الإيرانية المحلية منها والأجنبية، مما جعلها عرضة للاستهداف الإسرائيلي والأمريكي لأكثر من مرة خلال الأعوام السابقة،[26] لذا لجأت إيران إلى إعادة تقديم ودمج ميليشياتها بشكل كامل مستخدمة الأجسام التالية:

1. قوات الدفاع المحلي (LDF) واختلافها عن الدفاع الوطني (NDF):

أُنشئت قوات الدفاع الوطني (NDF) في عام 2012 بإشراف مباشر من إيران للعمل كقوة رديفة مساعدة للجيش السوري وتذكر المصادر أن هلال الأسد (ابن عم بشار الأسد) هو أول من اقترح الفكرة في اللاذقية[27]، ومع نهاية عام 2017 أُنشئت مجموعة مماثلة من الميليشيات في محافظة

---

[22] Ayman jawad Al-tamimi, Liwa al-Mukhtar al-Thiqfi: Syrian IRGC Militia, Syria Comment, 08-03-2017. Link: https://goo.gl/3o7U6u

[23] Phillip Smyth, How Iran is Building Its Syrian Hezbollah, The Washington Institute for Near East Policy, Link: https://goo.gl/GVwK7j

[24] Aymenn Jawad Al-Tamimi, The Local Defence Forces: Regime Auxiliary Forces in Aleppo, Aymenn Jawad Al-Tamimi's Blog, Date: 23-05-2016. Link: https://goo.gl/344QGm

[25] Aymenn Jawad Al-Tamim, Saraya al-Ra'ad: Idlib Local Defence Forces Affiliate, Aymenn Jawad Al-Tamimi's Blog, Date: 26-12-2017. Link: https://goo.gl/2VFy8S

[26] أبرز الضربات الإسرائيلية في سورية وأهدافها، الجزيرة، 21-1-2019، الرابط: https://goo.gl/pquTdG

[27] الدفاع الوطني وحوش برية بتكلفة 144 مليار ليرة سورية، تقرير من إعداد فريق التحقيقات في موقع الحل الالكتروني، 2016/9/17، الرابط: https://bit.ly/2WHjn2J

حلب وبالتحديد في ريفها الشرقي، وعُرفت باسم قوات الدفاع المحلية (LDF)، وهي تتألف من عدة ميليشيات محلية صغيرة كانت تعمل تحت إشراف إيران بشكل مباشر ولكن دون أن يكون لنشاطها في سورية ابتداءاً أي صفة قانونية، لذا قامت ايران بإنشاء ودعم قوات الدفاع المحلي وربط هيكليتها بهيكلية الجيش السوري، متفادية بذلك الخطأ التي وقعت فيه عند إنشاء قوات الدفاع الوطني، والتي طُلب من عناصرها بعد التدخل الروسي أن يقوموا بتسوية أوضاعهم والالتحاق بالجيش السوري مع عدم احتساب فترة تواجدهم في صفوف الدفاع الوطني من وقت خدمة الجيش.

بتاريخ 6 نيسان/إبريل 2017 صدرت وثيقة عن "شعبة التنظيم والإدارة/فرع التنظيم والتسليح" مرفوعة إلى "القائد العام للجيش والقوات المسلحة" بشار الأسد، من أجل تنظيم علاقة "السوريين المدنيين والعسكريين في القوات العاملة مع الجانب الإيراني"، و"تسيير أمورهم إدارياً طيلة فترة الأزمة". ووقّع الرئيس بشار الأسد على تلك الوثيقة موافقاً في نيسان/إبريل 2017. وحملت الوثيقة تواقيع رئيس "شعبة التنظيم" اللواء عدنان محرز عبدو، ورئيس "هيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة" العماد علي أيوب، ونائب القائد العام للجيش والقوات المسلحة وزير الدفاع السابق العماد فهد جاسم الفريج.[28] وفيما يتعلق بأبرز المجموعات المقاتلة انظر الملحق رقم (1).

[28] مجموعة باحثين، تحولات المؤسسة العسكرية السورية: تحدي التغيير وإعادة التشكل، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية في كانون الاول 2018، ص:90-93.

وبحسب الوثيقة فقد درست اللجنة ملف تنظيم تلك القوات من جوانب التنظيم والقيادة والتأمين القتالي والمادي، وحقوق القتلى والجرحى، وتسوية أوضاع المكلفين المتخلفين عن الخدمة الإلزامية، والفارين والمدنيين العاملين مع الجانب الإيراني، وتوصلت إلى المقترحات التالية:

- تنظيم العناصر عسكريين ومدنيين الذين يقاتلون مع الجانب الإيراني ضمن أفواج الدفاع المحلي في المحافظات، وأرفقت الوثيقة المقترح بجدول يُظهر أعداداً للعسكريين المتخلفين عن الخدمة الإلزامية والاحتياطية والفارين والمدنيين ومن سوّي وضعهم بحسب المحافظات. والعدد الإجمالي لتلك القوات هو 88,733 مقاتلاً.
- المقترح الثاني: تسوية أوضاع العسكريين (الفارين) والمُكلفين والمتخلفين عن الخدمة الإلزامية والاحتياطية، ونقلهم وتعيينهم وتعديل جهة استدعائهم إلى أفواج الدفاع المحلي في المحافظات وضم العناصر الذين تم تسوية أوضاعهم ويعملون مع الجانب الإيراني ضمن أفواج الدفاع المحلي. وتدرج الوثيقة جدولاً بأعداد تلك الفئات، بحيث يبلغ عددهم الإجمالي 51,729 مقاتلاً.
- المقترح الثالث: تنظيم عقود تطوع لصالح القوات المسلحة-الجيش الشعبي لمدة سنتين للمدنيين العاملين مع الجانب الإيراني لمن يرغب بغض النظر عن شروط التطوع المعمول بها في القوات المسلحة. وتلحظ الوثيقة عدد المدنيين العاملين مع الجانب الإيراني والذي يصل عددهم الإجمالي إلى 37,400 مدني.
- المقترح الرابع إدارة شؤون الضباط بتسوية أوضاع الدورة 69 ضباط عاملين والذين يعملون مع الجانب الإيراني حالياً في محافظة حلب وعددهم 1650.
- المقترح الخامس تبقى قيادة أفواج الدفاع المحلي في المحافظات العاملة مع الجانب الإيراني (للجانب الإيراني) بالتنسيق مع القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة حتى انتهاء الأزمة في الجمهورية العربية السورية أو صدور قرار جديد.
- المقترح السادس: التأمين القتالي والمادي بكافة أنواعه (للعسكريين والمدنيين) السوريين العاملين مع (الجانب الإيراني) على عاتق الجانب الإيراني بعد تنظيمهم في أفواج الدفاع المحلي في المحافظات بالتنسيق مع الجهات المختصة.

2. اللواء 313 في درعا:

واصلت إيران محاولاتها للتوسع في جنوب سورية على الرغم من الاتفاقيات الدولية الرامية إلى كبح دورها في المنطقة، حيث تحاول إيران الالتفاف حول اتفاقية هامبورغ بين روسيا والولايات المتحدة والتي تفرض إبقاء القوات والميليشيات الإيرانية المرتبطة بها على بعد 30كيلومتراً من الحدود السورية الأردنية.[29] ففي نهاية عام 2017 أنشأ الحرس الثوري الإيراني جسماً عسكرياً خاصاً في الجبهات الجنوبية يتبع إلى الجيش السوري، واسمه "اللواء 313"، وفي العام نفسه افتتح اللواء مركز تجنيد له في مدينة ازرع في محافظة درعا. وخلال هذا العام جذب اللواء أكثر من 200 شاب من محافظة درعا وكان أغلبهم من شباب المصالحات التي تمت مع النظام في يوليو عام 2018.

يتم التجنيد في مقر اللواء 313 في مدينة ازرع والمتواجد في مقر اللواء 12، ويحصل الأعضاء الجدد على بطاقة هوية تحمل شعار الحرس الثوري، مما يضمن قدرته على المرور عبر نقاط تفتيش قوات النظام. بعد أسبوعين من الانضمام يتم تسجيل المجندين في معسكرات التدريب في ازرع والشيخ مسكين. يقع مقر اللواء على بعد حوالي 30 كم من الحدود مع الأردن وحوالي 45 كم مع إسرائيل، ولهذا السبب شكَّل موقع اللواء تهديداً مباشراً للاتفاق بين واشنطن وموسكو في ذلك الوقت.

الفيالق الروسية: التحكم العامودي كمدخل لعملية البناء

قامت روسيا بالتدخل في فعاليات الجيش السوري والتأثير عليه من خلال إعادة هيكلته عن طريق تشكيل وحدات جديدة رافدة للجيش السوري وبإشراف وتدريب وإدارة روسية، بالإضافة إلى تجهيز هذه الوحدات بمعدات عسكرية، وتهدف من وراء ذلك إلى بناء وحدات عسكرية تأتمر بأمرها بعيدة عن التركيبة الطائفية التي صبغت الجيش قبل وخلال الأزمة، ومحاولة إبعاد الميليشيات التابعة لإيران من هذه التركيبة، كما أنها تسعى لبناء "الفيلق السادس" بعيداً عن أماكن تواجد الميليشيات الإيرانية، وستتخذ من قواعد الفرقة الثالثة مقراً له،

وفي عام 2018 ومع بدء العمليات العسكرية ضد مناطق خفض التصعيد وجدت روسيا نفسها أمام قوة بشرية عسكرية من الممكن أن تستفيد منها، وهي العناصر التي تتبع لقوات المعارضة والتي

- المقترح السابع: تأمين الحقوق المادية للشهداء والجرحى والمفقودين العاملين مع الجانب الإيراني منذ بداية الأحداث يقع (على عاتق الجانب الإيراني).
- المقترح الثامن: إصدار تعليمات تنظيم تتضمن التعليمات التنفيذية (للعسكريين والمدنيين) العاملين مع الجانب الإيراني بعد تنظيمهم في أفواج الدفاع المحلي في المحافظات.

[29] اتفاق هامبورغ الروسي الأميركي حول سورية: أهدافه وتداعياته، عرب 48، 11-7-2017، الرابط: https://goo.gl/hW4GAr

رفضت أن تُهجّر إلى الشمال السوري، فعملت روسيا بعد ذلك إلى عقد اتفاق مع تشكيلات عسكرية محددة انضمت بموجبه إلى قوات الفيلق الخامس، أمثال: جيش التوحيد من ريف حمص الشمالي وجيش شباب السنة في محافظة درعا، وفي عام 2019 نحت روسيا باتجاه تشكيل "الفيلق السادس" والذي تميز بأن أغلب عناصره من قوات المعارضة السابقة في الجبهة الجنوبية، وفيما يلي بطاقات تعريفية بالفيالق العسكرية التي شكلتها روسيا:

1. **الفيلق الرابع:** من الأعمال التي قام بها المستشارون الروس عام 2015 تشكيل فيلق الاقتحام الرابع، ومقره اللاذقية.. ويختلف الفيلق الرابع عن غيره من التشكيلات حيث إن الخدمة فيه لا تعدُّ بديلاً عن الخدمة في الجيش.

   لقد تم تشكيل الفيلق الرابع من "المحاربين القدماء" (وهي رابطة تجمع الضباط المنتهية خدمتهم بقوة القانون) ومن أولئك الذين تركوا الجيش لسبب أو لآخر، ويكمَّل تعداد الفيلق من الموظفين الملتحقين به مع بقاء رواتبهم، ويضاف إليها زيادة أخرى، مما يدل على مصدر تمويل جاد. حتى خريف عام 2015 تم تشكيل الفيلق الرابع من ستة ألوية محلية بالإضافة الى اللواء 103 التابع للحرس الجمهوري والذي كان مقراً ومستودعاً للمعدات الثقيلة، وقد حقق الفيلق نجاحات عبر عمليات هجومية في اللاذقية في عامي 2015 و2016.

2. **الفيلق الخامس** بعد استيلاء تنظيم الدولة على تدمر ظهرت الحاجة الملحة لتشكيل كيان عسكري من المشاة قوي ومدرب من المتطوعين. وفي تشرين الثاني عام 2016 أعلن الجيش السوري تشكيل الفيلق الخامسلمكون من النخبة من المتطوعين، تم ذلك بدعم روسي إيراني، وقد اهتمت وسائل الإعلام مع بداية عام 2017 بهذا التشكيل وروَّجت له. عدد أفراد التشكيل حالياً 10 آلاف جندي (وفقاً لتقديرات وحدة المعلومات في مركز عمران)، مقر قيادته في اللاذقية، وتنتشر وحداته بين حماة وتدمر، شارك الفيلق لحظة تأسيسه على الرغم من قلة خبرته في صد هجوم تنظيم الدولة على قاعدة التياس الجوية.

3. **الفيلق السادس قوة ردع ضد النفوذ الإيراني:** بعد أكثر من عامٍ على تشكيل روسيا لـ"الفيلق الخامس – اقتحام" تحاول اليوم تشكيل "الفيلق السادس" الذي يعود بشكلٍ اسمي لجيش نظام الأسد، غير أنّه في حقيقة الأمر سيكون له ولاء روسي مطلق، حيث تنشط روسيا في "الفرقة الثالثة" التابعة لجيش النظام، والواقعة في مدينة القطيفة بالقلمون الشرقي في ريف دمشق. وفي السياق نفسه حضر الروس إلى اللواء 81 وقاموا بإجراء تعديلات هيكلية في عدّة أمور، كما أسّسوا لجاناً تفتيشية للوحدات المقاتلة داخل الفرقة. تهدف روسيا إلى تحويل هذه

الفرقة إلى جسم عسكري جديد -قد يحمل اسم الفيلق السادس- مما يؤكد سعي روسيا إلى إعادة هيكلة جيش نظام الأسد وفق رؤية روسية وأجندات وإيديولوجية روسية.[30]

من جهة أخرى وفيما يرتبط بضرورة الاستثمار في بعض الميليشيات المحلية، سعت روسيا مع مطلع عام 2019 إلى تجنيد من تبقى من الميليشيات المحلية، حيث عملت على القيام بتدريب مقاتلي عناصر لواء القدس الفلسطيني عن طريق شركة (فيغا) الأمنية الخاصة.

كما أصدرت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة نشرة عسكرية تتضمن مناقلات وترفيعات لعدد من الضباط العاملين في الجيش السوري بنهاية كانون الأول 2018، فيما يبدو أنه عملية مستمرة بدفع روسي بدأت منذ بداية 2018 تهدف إلى إعادة هيكلية المؤسسات الأمنية والعسكرية للنظام.

كان من الملفت للانتباه حجم التغير الذي طال قيادات أبرز التشكيلات العسكرية والأكثر محورية في الجيش السوري، كالحرس الجمهوري والفرقة الرابعة والفيلق الخامس المستحدث، علماً بأن المناقلات قد جاءت عقب تغير رئاسة الفرعين: 291 "الفرع الإداري" و293 "شؤون الضباط" في شهر تشرين الأول 2018. وتشير مصادر مطلعة بأن عملية التنقل والترفيع في الجيش السوري قد تمت بدفع روسي بهدف وضع شخصيات موالية لها، واحتواء بقايا الحرس القديم وأولئك الموالين لإيران أو غير المتعاونين مع موسكو. وفي هذا الصدد أشارت مصادر مطلعة إلى تجميد مهام اللواء طلال مخلوف قائد الحرس الجمهوري لمدة 15 يوماً قبيل إقصائه من قيادة الحرس الجمهوري وتعيينه قائداً للفيلق الثاني. وقد جاء ذلك بسبب عدم تعاون اللواء مع الروس الذين اشتكوا من استقلاليته.[31] ويُشير تحليل الخلفية المناطقية والمذهبية للقيادات الجديدة لأبرز التشكيلات العسكرية بأنهم من علوية الساحل بدرجة كبيرة سيما القرداحة، الأمر الذي يعني استمرار هيمنة العلويين على مراكز القوة المؤثرة في الجيش السوري. وتشير التوقعات باستكمال الروس عملية هيكلية الجيش السوري في المدى القريب، وذلك بالدفع لإصدار ترفيعات جديدة لعدد من الألوية إلى رتبة عماد، علماً أن آخر ترفيع لرتبة عماد في الجيش السوري كان في عام 2012، فضلاً عن تعيين رئيس لهيئة الأركان وهو المنصب الشاغر منذ بداية 2018.

[30] صدر الشام، جيش سوري بأجندة روسية، 9-2-2019، الرابط: https://goo.gl/Zi6uRF

[31] تم استخلاص هذه التنقلات من خلال متابعة وحدة المعلومات لمركز عمران للدراسات الاستراتيجية، والتي كانت قائمة على متابعة كافة الأخبار المتعلقة بهذه النشرة سواء عبر منصات التواصل الاجتماعي أو عبر مصادرها الخاصة.

كما دعمت موسكو قرار إلغاء دعوات الاحتياط على أمل تشجيع السوريين في الخارج على العودة، وحث المجتمع الدولي على الانخراط بإعادة الإعمار، لتعاود النظر بقرارها السابق وتدعم عمليات إعادة التعبئة في ظل ضعف الاستجابة لإلغاء دعوات الاحتياط والعفو من قبل السوريين، وإحجام الدول الغربية عن دعم عملية إعادة الإعمار. وهنا يبدو بأن موسكو قد أعادت أولوياتها من حيث تكثيف عمليات إعادة هيكلية الجيش السوري وتقويته، سيما خلال مرحلة التهدئة الراهنة، للحيلولة دون تمدد إيران أكثر، كذلك تعزيز قدرة الجيش على تولي مهام عسكرية أكثر استقلالية عن إيران وميليشياتها المحلية في الفترة المقبلة، فضلاً عن تعزيز قدرته على الانتشار في مجمل الأراضي السورية سيما عقب الانسحاب المتوقع للقوات الأمريكية من شرق الفرات. ويمكن ملاحظة الاهتمام الروسي السابق برعاية وإشراف الضباط الروس على عمليات تسوية وضع المخالفين والاحتياط كما حصل في ريف درعا الغربي وريف حمص الشمالي.

طموح روسي بالتحكم في عمليات إعادة الهيكلة

ينطلق هذا الطموح الروسي من خلفية عسكرياتية تتطلع لإيقاف التدهور الحاصل في الجيش السوري وبناء قدراته حتى يخفف من كلفة التورط الروسي في سورية. ويدرك هذا الطموح حجم الصعوبات التي تعتري هذه الرغبة، فمن جهة فقد الجيش السوري أداتين مهمتين في العمل العسكري وهما: القدرة على اتخاذ قرار استراتيجي، وقدرته على الاحتفاظ بالمكتسبات العسكرية بحكم الاستنزاف النوعي الذي أصاب بنيته العسكرية "المحترفة". ومن جهة أخرى يدرك الروس أن هذا الطموح سيصطدم في مكان ما مع سياسات الحليف الإيراني الذي بات يتوغل وينتشر في معظم مفاصل صنع القرار العسكري والأمني في سورية.

إن هذه المقاربة في فهم الرغبة الروسية للتحكم في إعادة الهيكلة تؤكدها أيضاً دراسة المجلس الروسي للشؤون الدولية التي ناقشت تطور القوات المسلحة السورية واتجاهاتها ومشاكلها الرئيسية حيث توصلت لنتائج مفادها:[32]

- افتقار القوات المسلحة السورية إلى الانضباط والمركزية والتحديث التقني والتنظيمي والسلطة.

[32] ألكسي خلوبنيكوف، تطور القوات المسلحة السورية الاتجاهات والمشاكل الرئيسية، المجلس الروسي للشؤون الدولية، تاريخ: 2018\12\6 https://goo.gl/BMwkQk

- لا يمكن أن يُوصف الجيش السوري بأنه جيش حقيقي. نتيجة تعدد الجماعات المسلحة غير الحكومية الموالية للحكومة.

- بدون جيش لن تتمكن سورية من استعادة سيادتها بالكامل وتوفير بيئة مواتية للتحول السياسي والإصلاح. هذا هو السبب في أن إصلاح القوات المسلحة هو ضرورة حتمية.

- يُطلب من روسيا بدء تأهيل القوات المسلحة من الصفر، وهذا يعترضه صعوبات منها: عدم سيطرة الجيش على كامل الأراضي السورية، واحتكاره للسلاح، ناهيك عن التشكيلات التي أنشأتها إيران والتي يصعب ضمّها إلى هياكل الجيش السوري كما يصعب حلّها ومغادرتها سورية.

وبتتبُّع الحركة التي تحصل داخل تشكيلات الجيش السوري سواء لناحية التنظيم أم إعادة الهيكلة أم ترميم بُنيته التحتية، فإنه يلحظ الدعم والإشراف الروسي من خلال ضباط روس يعملون مع قيادة الأركان وشعبة الاستخبارات العسكرية في سورية. فالضباط الروس يشتغلون على إعادة تأهيل كل الألوية والكتائب والمقرات العسكرية وتحصيناتها وتجهيزاتها الفنية والقتالية. كما يتفقد عسكريون روس كبار من رتبة لواء وبشكل دوري العديد من القطعات العسكرية في مختلف المناطق السورية لا سيما الاستراتيجية منها، ويُسجلون ملاحظاتهم مع تحديد احتياجات تلك القطعات، ويجري إعلام القيادة الروسية في موسكو بذلك، كما أن عشرات الضباط السوريين جرى إيفادهم للتدريب في روسيا خلال العام الماضي 2018.

ومنذ مطلع عام 2018 قامت الاستخبارات العسكرية السورية بدعم روسي بحملات تفتيش مفاجئة يقودها رئيس فرع شؤون الضباط في الاستخبارات العسكرية الذي جرى تعيينه حديثاً. وطالت هذه الحملات مقرات الكتائب والألوية والفرق في الجيش السوري لتقييم الموقف على الأرض، وللتأكد من الالتزام بالتعليمات. كما استطاع الخبراء الروس إعادة ترميم اللواء 61 مشاة بكامله، وهو أضخم وأهم الألوية المقاتلة في الجيش السوري وأكثرها تضرراً. واهتم الخبراء الروس بكل التفاصيل حتى بنوعية زجاج المكاتب الإدارية، والشيء ذاته جرى في اللواء 52 الواقع في بلدة الحراك في ريف درعا الغربي.[33]

[33] المرجع نفسه.

كما عملت موسكو وفقاً للتقرير الصادر عن المرصد الاستراتيجي على مجموعة من الإجراءات التي تعزز بها إشرافها على عملية إعادة الهيكلة والتي نذكر منها:[34]

1. دمج شعبة التنظيم والإدارة مع إدارة شؤون الضباط تحت اسم "إدارة القوى البشرية"، والسيطرة من خلالها على قطاع التدريب عبر تخويل ضابط روسي بالإشراف على تدريب وتجهيز الوحدات حديثة التشكيل، وإرسال الضباط الموالين لروسيا لحضور دورات متقدمة في الأركان.
2. الاستحواذ على قطاع التجنيد عبر استحداث إدارة للتجنيد العام، بالإضافة إلى فتح مكاتب لتجنيد شباب "التسويات".
3. إعادة تشكيل الفرقة الأولى مدرعة بقيادة اللواء زهير الأسد حيث تغير اسمها لتصبح "الفرقة الأولى ميكانيكية".
4. إقرار رئاسة الأركان الروسية لخطة تتضمن إعادة هيكلة "الفرقة الثالثة".
5. تعزيز القدرات الهجومية لقوات النمر بأسلحة نوعية تتضمن دبابات T90وراجمات BM30-، وصواريخ "توشكا" البالستية.
6. تعزيز الهيمنة الروسية على القوى الجوية والدفاع الجوي.

من جهة أخرى استثمرت روسيا كثيراً المصالحات التي نفذتها مع فصائل المعارضة، ومن هذه الفصائل نذكر: فصيل شباب السنة في درعا: حيث عقدت قوات شباب السنة المسيطرة على مدينة بصرى الشام في شهر تموز 2018 بشكل منفرد اتفاقاً مع الوفد الروسي في درعا قبلت فيه الشروط الروسية ووافقت على انضمامها إلى "الفيلق الخامس –اقتحام". وعلى الرغم من رفض "فريق إدارة الأزمة" الذي تم تشكيله من الفصائل الثورية والفعاليات المحلية في درعا للشروط الروسية خلال الاجتماع الذي عقد في مدينة "بصرى الشام" أجرى فصيل شباب السنة عبر قائده "أحمد العودة" اتفاقاً مع الروس انتهى بقبوله شروطهم. حيث كانت أبرز هذه الشروط تسليم السلاح الثقيل والمتوسط للشرطة الروسية، ودخول الأخيرة إلى مناطق الجيش الحر، وإعطاء مواقع تمركز الفصائل لجيش النظام، وأن تكون المدينة ومعبر نصيب تحت سيطرة قوات الأسد، وأن يقوم عناصر شباب السنة بالمشاركة في معارك بادية الشام ضد جيوب تنظيم الدولة.

[34] للمزيد من هذه الإجراءات وتفصيلاتها انظر المرجع: الجهود الروسية للاستحواذ على القوات المسلحة في سورية خلال عام 2018، تقرير صادر عن المرصد الاستراتيجي، 2018/12/23، الرابط: https://goo.gl/egU73u

ومن الأمثلة أيضاً: جيش التوحيد في ريف حمص الشمالي: ففي شهر أيار 2018 رفض الجيش بعناصره البالغ عددهم نحو 2500 عنصرٍ عملية التهجير، وفضلوا البقاء في معاقلهم في (تلبيسة، الرستن، وتير معلة)، بعد تلقيهم ضمانات من الضابط الروسي (ألكسندر زورين) بعدم التعرّض لهم من قبل قوات النظام ومؤسساته الأمنية، وأن يتم ضمهم لاحقاً إلى الفيلق الخامس.[35]

بشكل عام يعتري عملية الجهود الروسية تلك مجموعة من المعوقات التي تتباين بحدتها وتداعياتها ما بين والتي من شأنها جعل عملية التشكّل الآخذة بالتبلور عملية غير مستقرة، ومن تلك المعوقات نذكر: **معوقات مرتبطة ببنية الجيش المهترئة:** فالجيش بعد الاضطراب البنيوي والتنظيمي والاستنزاف البشري على مستوى المتطوعين والمجندين غدا ميليشيا كبرى، خاصة بعد شرعنة الميليشيات المحلية والأجنبية ضمن أطره الإدارية. و**معوقات متعلقة بطهران:** فمن جهة أولى موسكو حتى الآن غير قادرة على ضبطها بحكم تغلغها الواضح في بنية وعصب النظام، ومن جهة أخرى ينبغي مراعاة المحدد الأمني الذي فرضته الولايات المتحدة والمتعلق "بأمن إسرائيل" والمتمثل بمحاصرة طهران وإعادة ضبطها، ناهيك عن المعوقات **المرتبطة بالضرورات السياسية،** كما أن إبعاد القوى المعارضة الحقيقية عن عمليات التشكيل سيجعل مقاربة إعادة تشكيل النظام هي الأوضح وهذا لا تزال تكلفته مفتوحة الأثمان.

شبكاتٌ بغطاء شركاتِ أمنٍ خاصة

قبل أيار (مايو) 2013، كانت مهام وأنشطة شركات الأمن الخاصة في سورية مقتصرة على تأمين مراكز التسوق والبنوك والحفلات الموسيقية. إلا أن الحاجة إلى تزايد وجود قوات مسلحة قانونية غير ملزمة بالتشريعات الحكومية دفع باتجاه صدور المرسوم التشريعي رقم 55، هذا المرسوم الذي وجد حلفاء النظام السوري الدوليون (إيران وروسيا) فرصة فيه لتعبئة بعض الميليشيات وإعطائها صيغة قانونية ضمن أطر شركة أمن خاصة.

استخدمت إيران شركات الأمن الخاصة لإدخال النفوذ الإيراني إلى دمشق دون القلق بشأن ما إذا كان بإمكانهم الحفاظ على هذا الوجود في المستقبل، لأن شركات الأمن الخاصة مسجلة قانونياً في سورية. كما استخدمت إيران هذه الشركات الأمنية للحفاظ على وجودها على الطريق السريع (بغداد -دمشق) الاستراتيجي في الصحراء الشرقية لسورية.

[35] فصيل جيش التوحيد المعارض لن يغادر ريف حمص الشمالي!، روزانا FM، 8، أيار -مايو 2018، https://goo.gl/FEs9bw

فيما استفادت روسيا من شركات الأمن الخاصة لإضفاء الشرعية على بعض مقاتلي الميليشيات المحليين الذين جندتهم بسبب نقص القوى البشرية في الجيش السوري، فبعد مصالحة بعض فصائل الجيش السوري الحر في القلمون الشرقي كان أمام روسيا خيارات محدودة فيما يتعلق بكيفية استخدام هؤلاء المقاتلين للمصالحة، في البداية استخدمت روسيا الفيلق الخامس، الأمر الذي خلق عدة خلافات لأن العديد من قوات الجيش السوري رفضت القتال إلى جانب مقاتلي الجيش السوري الحر السابقين. تلك الخلافات أجبرت روسيا على استخدام هذه الشركات الخاصة مثل "صيادو داعش" من أجل تعبئة القوى العاملة السابقة في الجيش السوري الحر والاستفادة منها.[36]

الاسم الإنكليزي	الاسم العربي	تاريخ التشكيل	المقر	العلاقة الدولية
Professionals Company	شركة المحترفون	2012 /3/ 29	دمشق	مستقلة
Shorouk	شركة شروق	2012/11/12	دمشق	مستقلة
Al-Husn	شركة الحصن	2013/3/23	اللاذقية	مستقلة
Qasioun	شركة قاسيون	2013/10/28	دمشق	إيران
IBS	IBS	2013/11/27	دمشق	إيران
Al-Watania	شركة الوطنية	2016/3/28	دمشق	روسيا
ISIS Hunters	صيادين الدواعش	2017/3/16	حماه	روسيا
Al-Qalaa	شركة القلعة	2017/10/10	دمشق	إيران
Al-Areen	شركة العرين	2017/10/19	دمشق	روسيا
Sanad	شركة سند	2017/10/22	دمشق	روسيا
Fajr	شركة فجر	2018/1/2	حلب	إيران
Alpha	شركة ألفا	2018/2/15	حلب	إيران
Al-Hares	شركة الحارس	2018/5/8	دمشق	إيران

الشركات الأمنية الخاصة الفاعلة في سورية في عام 2019 [37]

[36] Navvar Saban (Oliver), Profiling Top Private Security Companies in Syria, published 11-2-2019, Link: https://goo.gl/gUp3Qh

[37] المرجع السابق.

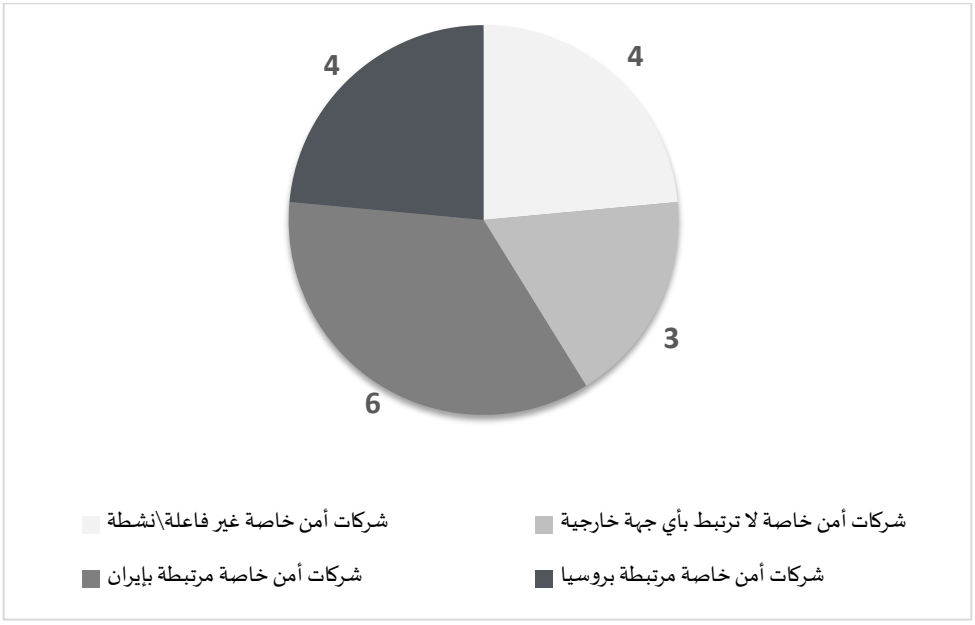

عدد شركات الأمن الخاصة في سورية اعتماداً على وضعهم الحالي وحلفائهم الإقليميين

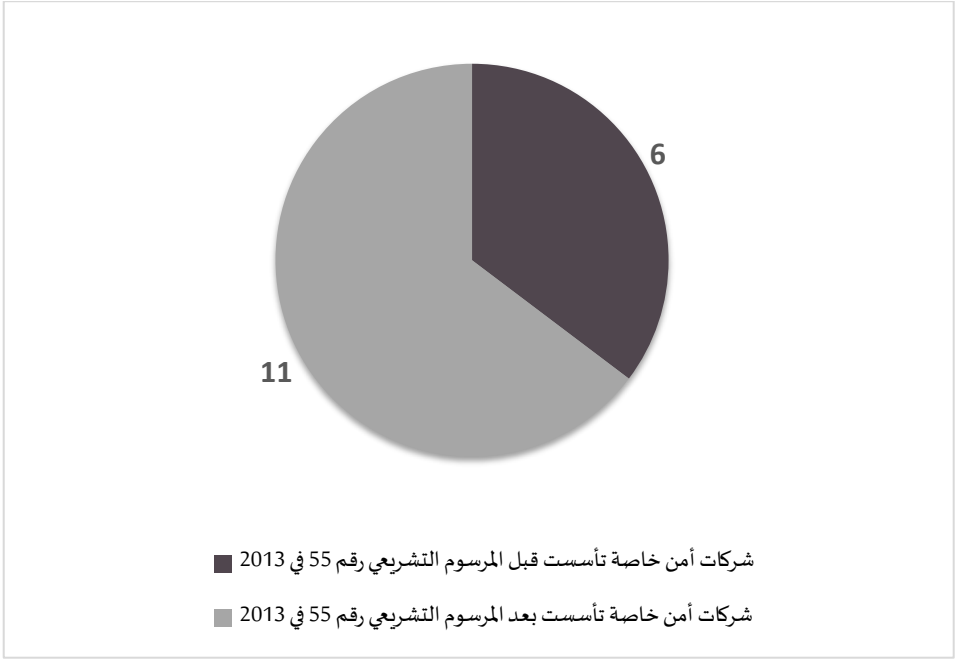

عدد شركات الأمن الخاصة التي تم تأسيسها قبل المرسم التشريعي رقم 55 لعام 2013 وبعده

خاتمة

منذ بداية تدخل روسيا ونجاحها في تغيير كفة موازين الصراع لصالح النظام وعملية الضبط وإعادة التشكل داخل المؤسسة العسكرية تشهد تحولات مهمة، فمن جهة أولى عملت إيران وبقوة للسيطرة الأفقية (ولاءات شخصية، التحكم في وحدات عسكرية وأمنية نظامية ووحدات نوعية كالحرس الجمهوري) على هذه المؤسسة فأعادت هندسة تموضعها في بنى النظام لا سيما العسكرية والأمنية، حيث قامت طهران بتقسيم جبهات القتال في سورية إلى خمسة قطاعات رئيسية: (قطاع دمشق ويشمل محافظتي دمشق وريف دمشق، والجبهة الجنوبية وتشمل محافظات درعا والقنيطرة والسويداء، والجبهة الوسطى وتشمل محافظات حمص وحماه وإدلب، وجبهة الساحل وتشمل محافظتي اللاذقية وطرطوس، والجبهة الشمالية وتشمل محافظات حلب والرقة). كما قامت بتأسيس قواعد عسكرية ثابتة في جميع القطاعات الآنفة الذكر تستوعب 6 آلاف مقاتل، وزودت تلك القواعد بأسلحة ثقيلة وقوة جوية وصواريخ مضادة للطائرات. ويبدو أن إيران عازمة على حماية خطوط إمدادها للنظام السوري وحزب الله اللبناني والدفاع عنها وهذا ما سيزيد أعباء موسكو في اختبار ضبط إيراناتي بات جزء من الميليشيات التابعة لها تابعاً بشكل رسمي للجيش النظامي، وقوات الدفاع المحلية (LDF).

أما روسيا، ومنذ منتصف عام 2017 بدأت ملامح سيطرتها تتضح على مفاصل النظام، لا سيما فيما يتعلق بالاستمرار في التغييرات التي تطال وزارة الدفاع وقيادة الأركان وبعض الأجهزة الأمنية، وحملات التفتيش والرقابة على بعض القطع العسكرية. وفي حين تبدو بعض التحركات الروسية مدفوعة بما يُوصف بمكافحة "قضايا الفساد" لمعالجة الهدر الكبير في مخصصات القوات المسلحة السورية، فإن بعضاً آخر منها لا يبدو مفهوماً إلا في سياق تثبيت شبكة من الضباط السوريين الموالين لروسيا في أبرز المواقع العسكرية والأمنية الحساسة. إذ تشير المعلومات إلى مجموعة من الأمور التي تدل على هذا السياق: كاتخاذ الضباط الروس من "هيئة أركان الجيش والقوات المسلحة" السورية في دمشق مقراً لهم، والبدء بإجراء تغييرات في الأركان ووزارة الدفاع طالت أسماء كبيرة، وصلت سابقاً إلى وزير الدفاع ومساعديه ومستشاريه.

وبينما هذا التشكل الشبكي (الإيراني والروسي) آخذٌ في التبلور ضمن بنى الجيش، يستمر الجيش السوري ببنيته الراهنة في شكله الهجين، ويتغلغل فيه مجموعة من الشبكات المتعددة الولاء والتي تسهم في تحوله رسمياً إلى شكل ميليشاوي متخم بالإيديولوجيات المتعددة، والمصالح الإيرانية والروسية المتناقضة.

وهذا ما يعزز فرضية الورقة التي حاولنا اختبارها، والتي تتمثل في أن الخلل البنيوي والوظيفي (الذي اعترى الجيش والذي تطلب منه الاستعانة بقوى وميليشيات أجنبية ومحلية ومساندة الحليف الروسي) سيفرض نفسه في عملية إعادة التشكل، والتي ستبقى أسيرة الشكل الشبكي الهجين الذي **سيُفقد الجيش العديد من عوامل استقلاله وشروط نجاعته**، طالما تم تغييب اللحظة السياسية الجديدة للبلاد التي تعيد تعريف أدوار هذا الجيش الذي أوغل في قتل السوريين، وبالتالي فإن تعزيز شروط المساندة الاجتماعية لعملية التشكيل وإخضاعها للشرط الوطني هو شرط لازم لا يزال غائباً بحكم تحول "الجيش" إلى ساحة استثمار أمام العديد من الشبكات.

الملحق: أبرز المجموعات المقاتلة ضمن قوات الدفاع المحلي

1. **لواء الإمام الباقر:** في عام 2016 انحصر نشاط لواء الباقر في ريف حلب الشرقي والجنوبي، ولكن في عام 2017 وسع نطاق عملياته لتشمل الصحراء السورية ومحافظة دير الزور.

يتكون اللواء في المقام الأول من رجال قبيلة البكارة، الذين تشيَّع كثير منهم خلال الثورة السورية وقبلها، بسبب جهود التبشير الإيرانية والعلاقة الظاهرة بين قبيلة البكارة والإمام باقر. حصل مقاتلو اللواء على أسلحتهم من ميليشيا حزب الله النجباء العراقية، بالإضافة إلى حصولهم على رواتب قدرها 25000 ليرة سورية. كما كان لديهم معسكرات تدريب خاصة في قرى تل شهيب وعيسان وعين عيسى في ريف جنوب حلب.

تدير ميليشيا لواء الباقر قطاع النقل داخل مدينة حلب، عبر أسطول كبير من سيارات الميكروباص وينحدر معظم السائقين من العشائر التي تقاتل في اللواء. تعود إيرادات خدمات النقل إلى ميليشيا الباقر بالتعاون مع إدارة المرور والأمن العسكري.

في الفترة الحالية ينشط لواء الباقر في الجبهات الشرقية وخاصة في محافظة دير الزور بالقرب من المناطق الحدودية، ويشرف اللواء على تأمين طريق البوكمال- دير الزور، كما يشرف مع الميليشيات الأفغانية على حماية المضخة T2 (مضخة نفط) في المحافظة. ويقدر عدده الحالي بـ 2000 عنصر.

2. **قوات جيش المهدي: الفرع** السوري من ميليشيات عراقية تتبع الحركة الصدرية، يقودهم مقتدى الصدر في كل من العراق وسورية، إلى أن قام مقتدى الصدر بتعيين أوس الخفاجي على

رأس قواته في سورية. يعمل ضمنه لواء المؤمل، يتمركز مقاتلوه في سورية في حلب، ويبلغ عددهم حوالي 2000 مقاتل.

3. **لواء الإمام الحسين:** ميليشيا شيعية سورية يتواجد بداخلها بعض العناصر الشيعية العراقية والأفغانية، تشكلت بعام 2013، يبلغ عدد مقاتلي اللواء حالياً حوالي 1200 مقاتل، وله ارتباط وثيق بفرع الميليشيا العراقي، كما ينتشرون في منطقة السيدة زينب بدمشق، وفي مدينة داريا بعد أن تم تهجير أهلها، وسابقاً كان قد قُتل قائد اللواء العسكري كاظم جواد (عراقي الجنسية) بتاريخ 2015/3/15، ولاحقاً بتاريخ 2017/3/17 توفي أمجد البهادلي قائد اللواء في دمشق إثر إصابته بجلطة دماغية، وبتاريخ 2017/3/29 تم تسليم أسعد البهادلي قيادة اللواء خلفاً لشقيقه أمجد.

4. **لواء أسد الله الغالب:** ميليشيا شيعية بدأ نشاطها في ريف دمشق، يقودها المدعو عقيل الموسوي الملقب بأبو فاطمة الموسوي، عراقي الجنسية، لباسهم مشابه للباس قوات التدخل السريع العراقية، انتقل نشاط لواء أسد الله الغالب مع بداية عام 2015 لمدينة بانياس في محافظة طرطوس وريف اللاذقية، ويبلغ عدد مقاتليه في سورية حالياً حوالي 800 مقاتل.

5. **ميليشيات بلدتي نُبل والزهراء في شمال حلب**، والتي اتخذت اسماً لها: "المقاومة الإسلامية في سورية"، و"جنود المهدي هم الغالبون"، ويقدر عددها الحالي بـ1000 مقاتل.

فيما يلي أهم التشكيلات المقاتلة التي انضمت إلى قوات الدفاع المحلي في مطلع عام 2018:

الاسم	مكان الانتشار	أصل المقاتلين	الاسم	مكان الانتشار	أصل المقاتلين
لواء الدوشكا	حلب	سوري	المقاومة الإسلامية في سورية	حلب - الرقة	سوري – عراقي –لبناني
لواء السفيرة	حلب	سوري	قوات الرضى	حمص	سوري
لواء البري	حماه	سوري	قوات الرضوان	حمص	سوري
كتيبة الحكمة	حماه	سوري	قوات صقور الضاهر	إدلب	سوري
فوج النيرب	حلب	سوري	نسور خان العسل	حلب	سوري
القوة 313	دير الزور	سوري - عراقي	لواء الإمام زين العابدين	تدمر	سوري
قوات الغضب المسيحية	حماه	سوري	مجموعة القرش	ريف اللاذقية	سوري

ورقة تحليلية

دور ومصير القوى والميليشيات الفلسطينية الموالية للنظام السوري

أيمن أبو هاشم*

* أيمن أبو هاشم: محامي وباحث في الشأنين الفلسطيني والسوري والمنسق العام لتجمع مصير.

دور ومصير القوى والميليشيات الفلسطينية الموالية للنظام السوري

سياسات الترهيب والاحتواء في حقبة الأسد الأب

قبل اندلاع الثورة، ومنذ بدايات حكم حافظ الأسد، سعى النظام السوري إلى الإمساك بالورقة الفلسطينية وتوظيفها بما يخدم سياسات النظام الداخلية والخارجية، حيث سعى الأسد الأب إلى شق الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال احتواء عدد من الفصائل الفلسطينية إضافة إلى جيش التحرير الفلسطيني، والسيطرة عليها سياسياً وأمنياً واستخدامها عسكرياً في محطات معينة، كما حدث في لبنان في عقدي السبعينيات والثمانينيات.

ثمة عوامل عديدة ساعدت الأسد الأب في الاستثمار والتلاعب بالحالة الفلسطينية من أهمها: انتشار مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في أغلب المحافظات السورية، وتعاطف السوريين الكبير مع فلسطين وقضية شعبها، وإدراكه المبكر لأهمية السيطرة والتحكم بالملف الفلسطيني، حيث رفض حين كان وزيراً للدفاع أثناء أحداث أيلول (1970) بين الأردن والمقاومة الفلسطينية، إرسال تغطية جوية لمساندة المقاومة الفلسطينية، مخالفاً بذلك أوامر القيادة البعثية وقتذاك والتي انقلب عليها في نهاية العام نفسه وتولى زمام السلطة بعد أن وضع رفاق الأمس في غياهب السجون.[1] علاوةً على ذلك اعتبر نظام الأسد الأب القضية الفلسطينية الركن الاستراتيجي في البروباغندا الإعلامية له ووظفها أبشع توظيف، وعمل من خلال ادعائه الحرص والخوف عليها على شق الصف الفلسطيني وضرب الشرعية الفلسطينية وتشكيل بضعة فصائل فلسطينية ترتبط بأجهزة أمن النظام السوري أكثر من ارتباطها بقضيتها الوطنية.[2] لذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن معظم الانشقاقات التي حدثت في التنظيمات الفلسطينية كانت تُنتج طرفاً مؤيداً للنظام السوري.

لعلّ في مراجعة العديد من المحطات التاريخية ما يميط اللثام عن نوعية الأساليب التي اتبعها الأسد الأب لاحتواء الوجود الفلسطيني في سورية مقابل إضعاف القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وكانت عبارة القائد الفلسطيني صلاح خلف أبو إياد الأكثر تعبيراً عن تلك المعادلة والتي يقول فيها:

---

[1] نشوان الأتاسي، تطور المجتمع السوري (1831- 2011)، بيروت، دار أطلس، الطبعة الخامسة، ص269.

[2] رشيد حوراني، نظام الأسد والاستثمار البراغماتي للقضية الفلسطينية، موقع كتابات، 10 كانون أول/ ديسمبر 2017، الرابط: https://bit.ly/2wnxDCr

"أمّا في سورية، فإن شروط الحياة كانت أقل قسوة، لكن السلطات كانت تطالب ضيوفها بالمقابل، بامتثال كامل، والتحاق غير مشروط بالنظام القائم، يسارياً كان أم يمينياً، انفصالياً أو عروبياً".[3]

هكذا نجد سلوك الأسد الأب تجاه الفصائل والمجتمع الفلسطيني جلياً في محطات ووقائع كثيرة منها: تحويل التنظيم الفلسطيني في حزب البعث (منظمة الصاعقة) إلى أداة بيد النظام، وتشجيع مجموعات معينة للانشقاق عن الفصائل التي تنتمي إليها، ومنحها تسهيلات مادية ولوجستية، وارتكاب مجازر بحق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، كمجزرة تل الزعتر صيف 1976، ومجازر حركة أمل المدعومة من النظام في منتصف ثمانينيات القرن الفائت بحق المخيمات الفلسطينية في بيروت، كل ذلك بهدف الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية، والانتقام من رفض قادتها الانضواء تحت جناح النظام.

الاستثمار في زمن الثورة

على نهج أبيه سار الأسد الابن الذي كان يدرك ـ وتحديداً منذ بدايات الثورة السورية ـ خطورة انحياز الوجود الفلسطيني إلى مطالب الشعب السوري، وخشيته من مشاركة الشباب الفلسطيني الناقم على الأنظمة العربية الانخراط الواسع في الحراك الثوري السوري، ولذلك لجأ من خلال نفوذه السياسي وأدواته الأمنية إلى دعم التشكيلات والفصائل الفلسطينية الموالية للنظام تاريخياً، واستخدامها في مواجهاته ومعاركه في زمن الثورة، بما يضمن له من خلال أدوارها العسكرية والأمنية، عزل المخيمات الفلسطينية وأكبرها مخيم اليرموك عن الأحياء السورية المحيطة بها، وزجها حين اللزوم بالقتال إلى جانبه في العديد من الجبهات الساخنة في مناطق سورية مختلفة،[4] بالتوازي مع الاستفادة منها لترويج روايته عن المؤامرة الكونية التي تستهدفه بوصفه "نظاماً ممانعاً يدفع ثمن دفاعه عن فلسطين واحتضان مقاومتها"، وتلزيم الفصائل الفلسطينية الموالية له بترديد أباطيل تلك الرواية في خطابها السياسي والإعلامي.

أولاً: التشكيلات والقوى الموالية للنظام ما قبل الثورة وأثناءها

سنقف على التشكيلات والقوى الفلسطينية الموالية للنظام بصورة أكثر تفصيلاً من خلال عرض بيبلوغرافيا حول هوية جيش التحرير والفصائل الموالية للنظام وفق حجم وأدوار كل منها قبل

[3] صلاح خلف (أبو إياد)، فلسطيني بلا هوية، عمان، دار الجليل، الطبعة الثانية، 1996، ص 69-70.

[4] أيمن أبو هاشم، تداعيات الثورة السورية على فلسطينيي سورية، دراسة حالة مخيم اليرموك، ورقة بحثية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 251، تموز 2013، ص3.

الثورة وخلال الحرب السورية، وبعد ذلك سنقف على التشكيلات الفلسطينية التي أنشأها النظام خلال مرحلة الثورة، وأدوارها في خدمة بقاء النظام والدفاع عن وجوده.

1. جيش التحرير الفلسطيني

في عام (1956) صدر مرسوم تشريعي برقم (260) عن المجلس النيابي السوري ينص على معاملة الفلسطينيين معاملة السوريين في جميع الواجبات والحقوق، عدا الترشح والانتخاب، وتم استدعاء الفلسطينيين في سن العسكرية إلى الخدمة في الجيش العربي السوري وقتذاك، وتأسيس كتيبة معظمها من الفلسطينيين أطلق عليها: "الكتيبة 68".[5]

بعد مؤتمر القمة العربية الثاني (أيلول - 1964) الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني أقرت القمة إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وأعلنت المنظمة عن تأسيسه في 10/ أيلول 1964، وكلفت وجيه المدني بقيادة الجيش بالبدايات قبل تكليف العميد صبحي الجابي رئيساً لأركانه في 1965/6/8.[6] شارك جيش التحرير الفلسطيني في حرب حزيران 1967على الجبهتين الأردنية والسورية، وكان له دور مشهود في معارك القدس ومحيطها في تلك الحرب، كما شارك في حرب 1973على الجبهة السورية، خصوصًا قوات حطين وقوات القادسية، وخوضهما معارك تل الفرس وتل الشعار وتل مطوق وتل شمس.[7] بعد تولي الأسد الأب زمام السلطة سعى إلى فصل وحدات جيش التحرير العاملة في سورية عن منظمة التحرير الفلسطينية التي كان يشكل المؤسسة العسكرية التابعة لها، وإلحاقها تنظيمياً وتدريبياً وتسليحياً ولوجستياً بالجيش السوري مباشرةً. وكل ذلك بهدف توظيفها وفق سياسات النظام ومعاركه اللاحقة، حيث قام الأسد الأب عام 1976 بإرسال عدة وحدات من جيش التحرير إلى لبنان للقتال إلى جانبه في مواجهة الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، وهو ما أدى إلى وقوع انشقاق في جيش التحرير في ذلك العام قاده محمود أبو مرزوق وعبد الله صيام في عهد اللواء مصباح البديري.[8] وفي عام 1983 حين زج حافظ الأسد بجيش التحرير في المعارك ضد قوات الثورة الفلسطينية في لبنان، وتوريطه في الهجوم على المخيمات الفلسطينية في طرابلس، تمرد الضابط المعروف العميد عطية عوض قائد قوات أجنادين

---

[5] تشكلت الكتيبة 68 في عهد الوحدة بين سورية ومصر عام 1958، بقيادة العقيد أكرم صفدي والمقدم هيثم الأيوبي (ضابطان سوريان ناصريان) والعقيد أحمد حجو (ضابط فلسطيني في الجيش السوري)، انظر الكتيبة 68، جريدة السفير، ملحق فلسطين، العدد 15، تموز 2011. الرابط: https://bit.ly/2I5JOcN

[6] جيش التحرير الفلسطيني، الموسوعة الفلسطينية، 5 نوفمبر 2013.

[7] صقر أبو فخر، قوات التحرير الشعبية: الدور الضائع والتاريخ المظلوم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014/8/11. الرابط: https://bit.ly/2KaVjSz

[8] المرجع نفسه.

ورفض تنفيذ الأوامر، فقام الأمن السوري باعتقاله وإخفائه حتى أُعلن عن موته في زنازينه عام 2004.[9] إثر تتالي حركات التمرد في جيش التحرير، عمل حافظ الأسد على أن تكون قيادة الجيش وأركانه وكافة المسؤولين عن إداراته من المعروفين بولائهم الشديد للنظام والموثوقين أمنياً.

عندما بدأت الثورة السورية عام 2011، كان ملاك جيش التحرير الفلسطيني يُقدر بحوالي (4500) متطوع ومجند (ضباط – صف ضباط – مجندون – مستخدمون مدنيون) وكان يتألف من ثلاثة ألوية مشاة وصاعقة، وهي قوات "حطين" ومقرها قطنا قرب دمشق، وقوات "أجنادين" ومقرها في جبل الشيخ، وقوات "القادسية" وتنتشر قرب محافظة السويداء، إضافة إلى مركز التدريب في مصياف، وعدد من الإدارات العسكرية والمالية والتعبوية والفنية، ووحدات مستقلة، ومراكز صحية وثقافية تتبع قيادة جيش التحرير. فيما يقدر عدد المنخرطين عسكرياً في المعارك خلال الحرب السورية بحوالي (2000) عنصر فقط، علماً أن قيادة جيش التحرير تبالغ بزيادة أعداد مقاتليها أكثر من ذلك.[10]

من الناحية التنظيمية تتبع رئاسة الأركان التي يرأسها اللواء محمد طارق الخضراء إلى هيئة الأركان بوزارة الدفاع في الجيش السوري، وتمارس شعبة الأمن العسكري رقابة شاملة على وحدات وإدارات جيش التحرير من خلال شعبة الاستطلاع التي كان يرأسها العميد أكرم السلطي، ثم تولاها لاحقاً العميد فايز الباشا.

منذ الأشهر الأولى للثورة ظهرت أصوات عديدة من جيش التحرير تطالب بتحييد الجيش عما يجري في الداخل السوري وأن يبقى على مهمته الأساسية في تحرير فلسطين، حيث تم في عام 2012 تصفية عدد من الضباط الذين أبدوا انتقاداتهم بسبب توريط جيش التحرير، ومنهم العميد الركن رضا الخضرا قائد قوات حطين والعقيد عبد الناصر مقاري والرائد باسل رفيق علي.[11] وتوالت عمليات الاغتيال والتصفية بحق كل من يرفض الأوامر بالمشاركة في معارك ضد فصائل المعارضة السورية. كما انشق عدد من الضباط تعبيراً عن موقفهم الواضح في دعم الثورة السورية، ومنهم العقيد الركن قحطان طباشة قائد الكتيبة (421) صاعقة في قوات القادسية الذي شكل بعد انشقاقه في تموز 2012 مع عدد من المنشقين معه "جيش التحرير الفلسطيني الحر"، كما انشق في عام 2013

---

[9] مصطفى الولي، عطية عوض: جنرال برتبة إنسان، جيرون، 8 يناير، 2017، الرابط: https://bit.ly/2VT2Qbc

[10] وفق شهادة مع الباحث لضابط كان على ملاكات الأركان قبل أن يسرح طبياً ويغادر سورية عام 2017، وشهادة لرقيب مجند كان يخدم في الإدارة المالية منذ عام 2011 وفر من الخدمة عام 2014.

[11] علي الصالح، اغتيالات غامضة لقيادات عسكرية فلسطينية في سورية، الشرق الأوسط، الجمعة 2 مارس 2012، العدد 12148، الرابط: https://bit.ly/2LRFrqJ

العقيد الركن خالد اسماعيل الحسن، وأسس مع عدد من الضباط المنشقين الآخرين "لواء أحرار جيش التحرير" في منطقة جنوب دمشق.[12]

بدأت مشاركة جيش التحرير في المعارك إلى جانب النظام بصورة تدريجية، حيث تم تكليفه في البداية بمنع وصول فصائل المعارضة إلى المناطق التي توجد فيها قواته ومنشآته التدريبية والإدارية، ثم كُلف من القيادة السورية بحماية المنشآت الاقتصادية والحيوية، مثل محطة تشرين الحرارية بالقرب من حران العواميد في ريف دمشق. لكن منذ العام 2015 أخذت خارطة مشاركته تتسع في العديد من الجبهات الساخنة في الأراضي السورية، ووفقاً لتصريحات اللواء محمد طارق الخضراء رئيس جيش التحرير (في تموز/ يوليو 2017)، كشف فيها النقاب بأن قواته تقاتل في 15موقعاً تمتد في دمشق وريفها ودرعا وريفها والسويداء ومنطقة البادية.[13]

شارك جيش التحرير لغاية إعداد هذه الورقة في المعارك القتالية على الجبهات التالية حسب خريطة انتشاره وهي:

ريف دمشق: مشاركة الكتيبة 421 على جبهة مدينة عدرا الصناعية، وفي تل صوان وتل كردي في العام 2015 وما بعده ضد قوات المعارضة، وقد تحدثت مصادر عن تصفية عدد من الضباط والعناصر في منطقة تل كردي رفضوا القتال إلى جانب قوات النظام.[14] كما شاركت وحدات من قوات أجنادين في حصار مخيم خان الشيح في تشرين الثاني 2016.[15] وخاضت معارك على جبهة جبل الشيخ في كل من بيت جن ومزارعها ومغر المير في نهاية العام 2017، ومعارك في منطقة الغوطة الشرقية في مزارع الريحان في عام 2017، ثم المشاركة في معارك سيطرة قوات النظام على الغوطة المحاصرة من محاور حرستا وعين ترما وجوبر في آذار/ مارس 2018.

السويداء: تنتشر فيها كتائب لواء القادسية والكتيبة 412 صاعقة، وقد خاضت معارك في عام 2015 إلى جانب قوات النظام ضد فصائل المعارضة في محيط مطار الثعلة غربي المحافظة، وفي عام 2017 شاركت وحدات من الهندسة تابعة لجيش التحرير في تمشيط مناطق في بادية السويداء "بئر قصب – الكراع – الهبارية وغيره"، وخلال العام 2018 خاضت كتيبة الصاعقة معارك في محيط

[12] بيانات انشقاق الضابطين على وسائل التواصل الاجتماعي، الرابط: https://bit.ly/2HFiKBT

[13] غسان ناصر، جيش التحرير الفلسطيني يقاتل مع النظام في 15 موقعاً، جيرون، 14 يوليو 2017، الرابط: https://bit.ly/2w2Vh78

[14] زمان الوصل، 2 آذار 2015، الرابط: https://bit.ly/2JJWdGi

[15] مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، الرابط: https://bit.ly/2I1jyjv

تلول الصفا في بادية السويداء الشرقية ضد داعش، وشاركت مع قوات النظام باستعادة السيطرة عليها.[16]

البادية السورية: شاركت وحدات من المهام الخاصة في جيش التحرير إلى جانب قوات النظام في قتال داعش خلال عام 2017 في معارك العقيربات في ريف حماة الشرقي، وفي محيط تل الهوائيات، وفي ريف مسكنة في مناطق تل سد ريشة وجبل مكحول وتل أصفر وتل البقر وجبل سيسي الاستراتيجي وفي معارك التنف،[17] وكذلك في معارك فك الحصار عن دير الزور.

درعا: في عام 2016 خاضت وحدات من قوات جيش التحرير وفي مقدمتها الكتيبة 12 معارك عنيفة على جبهتي الشيخ مسكين والكتيبة المهجورة في ريف درعا الشمالي.[18] وفي حزيران/ يونيو 2018 شارك جيش التحرير أيضاً في معارك بصرى الحرير ومليحة.

دمشق: المشاركة في معركة جنوب دمشق في نيسان 2018 ضد تنظيم داعش من عدة محاور قتالية أهمها جبهة الحجر الأسود والقدم وشارعي فلسطين واليرموك.[19]

أسفرت كل هذه المواجهات والمعارك التي تشير إلى حجم مشاركة جيش التحرير في دعم النظام السوري في مواقع وجبهات عديدة إلى سقوط (276) قتيلاً من مرتبات جيش التحرير،[20] من بينهم عدد من المنشقين الذين سقطوا وهم يقاتلون إلى جانب فصائل المعارضة. علاوةً على ذلك فرّ من الخدمة الإلزامية في جيش التحرير مئات المجندين والمتطوعين إلى خارج سورية بطرق غير شرعية، ومن كان يتم إلقاء القبض عليهم كان يتم تحويلهم إلى الفروع الأمنية للتحقيق معهم قبل إحالتهم إلى القضاء العسكري، وهناك العشرات منهم قضوا تحت التعذيب. فيما يُقدر عدد الشبان الفلسطينيين الذين غادروا سورية بطرق مختلفة وكانوا في سن الخدمة الإلزامية أو الاحتياطية بالآلاف، وكان ذلك من أهم أسباب هجرة الشباب الفلسطيني خارج سورية خلال مرحلة الثورة.

---

[16] أحمد الإبراهيم، 10 قتلى من جيش التحرير الفلسطيني في معارك بادية السويداء، العربي الجديد، 28 سبتمبر 2018، الرابط: https://bit.ly/2KeQW94

[17] إدارة التوجيه المعنوي والسياسي في جيش التحرير الفلسطيني على فيسبوك، يونيو 2017: http://bit.do/eTywb، يوليو 2017: http://bit.do/eTywG، أغسطس 2017: http://bit.do/eTyxh.

[18] إدارة التوجيه المعنوي والسياسي في جيش التحرير الفلسطيني، يونيو 2018: https://bit.ly/2XbUw7B، https://bit.ly/2QsvYF7، https://bit.ly/30Nocds، يوليو 2018: https://bit.ly/2Wum9M8، https://bit.ly/2ECnMNw.

[19] ميليشيات النمر تدخل على خط مخيم اليرموك بعد فشل اقتحامه، الدرر الشامية، 13 مايو 2018، الرابط: https://bit.ly/2HFXv2W

[20] مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، توثيق 276 ضحية من جيش التحرير الفلسطيني قضوا خلال الحرب في سورية، 1/25 / 2019، الرابط: https://bit.ly/2HHPo69

2. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة

تأسست أولى مجموعاتها في العام 1959 تحت مسمّى جبهة التحرير الفلسطينية، ثم اندمجت في العام 1967 ومجموعات فلسطينية أخرى في تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفي نيسان عام 1968 انشقت عنه، وأصبح اسمها معروفاً منذ ذلك الحين بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة.[21]

من أبرز مؤسسيها علي بشناق وأحمد جبريل وطلال ناجي وفضل شرورو، وكان أمينها العام أحمد جبريل ضابطاً تخرج في الكلية الحربية في مصر عام 1959. وقد ركزت الجبهة منذ بداياتها على العمل العسكري، وقامت خلال مسيرتها بعدد من العمليات الفدائية المعروفة ضد العدو الإسرائيلي، إضافة إلى عمليات تبادل الأسرى "عملية النورس 1979 وعملية الجليل 1985".[22] وبما أنها انطلقت من مخيمات اللاجئين في سورية وكانت تنتهج الفكر القومي اليساري فقد بدأت تتعزز علاقتها بالنظام السوري بعد عام 1970، وكانت المحطة الأهم التي كشفت طبيعة تلك العلاقة عشية دخول الجيش السوري إلى لبنان منتصف سبعينيات القرن الفائت حيث أيدت الجبهة دخول النظام إلى لبنان، وقامت بالصمت على المجازر التي ارتكبها النظام السوري في مخيم تل الزعتر عام 1976، مما دفع القيادي محمد عباس (أبو العباس) ومعه طلعت يعقوب وعدداً من القيادات والكوادر إلى الانشقاق عن الجبهة تعبيراً عن رفضهم لموقف قيادتها الذي اعتبروه تواطئاً مع النظام السوري، وأسسوا تنظيم جبهة التحرير الفلسطينية في نيسان عام 1977.[23]

توطدت علاقة جبريل مع النظام السوري في المراحل اللاحقة، لاسيما بعد احتدام الخلاف بين حافظ الأسد وياسر عرفات عشية حرب لبنان عام 1982، حيث دعم حافظ الأسد انشقاقاً داخل حركة فتح عام 1983 مستفيداً من الخلاف السياسي بين فتح والمنشقين عنها ومعهم تنظيم القيادة العامة، ودفعَ هذه الفصائل لشن حرب على قوات فتح في مخيمات شمال لبنان بهدف طردها وإخراجها من الساحة اللبنانية.[24] ضاعفت تلك المحطة التي شارك فيها مقاتلو القيادة العامة في حرب طرابلس عام 1983 من ارتباط القيادة العامة بالنظام السوري بصورة واضحة، حتى أنها

---

[21] أمجد محمود منصور جلاد، دور الفصائل الفلسطينية في إقامة الوحدة الوطنية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح لوطنية،2016، ص89.

[22] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة مراحل النشأة والتأسيس، مجلة الفكر المقاوم، العدد 3، 2002.

[23] سميح شبيب، جبهة التحرير الفلسطينية، فصيل واحد بأمينين عامين، جريدة السفير، ملحق فلسطين، العدد 22، شباط 2012، الرابط: https://bit.ly/30NljJP

[24] تصريحات صحفية وإعلامية متعددة لقيادات من فتح خلال أحداث عام 1983، تدين استخدام النظام السوري للفصائل الفلسطينية الموالية له ومنها القيادة العامة في حربه لضرب حركة فتح وإنهاء وجودها في لبنان (أبو جهاد الوزير، أبو إياد، نبيل شعث).

أصبحت التنظيم الفلسطيني الأقرب إليه. طيلة فترة سيطرة القوات السورية على لبنان ولغاية خروجها منه عام 2005 شاركت إلى جانب النظام في العديد من معاركه خلال الحرب الأهلية، وحظيت الجبهة التي تنتشر مواقعها العسكرية بعدة مناطق في ضواحي بيروت وسهل البقاع بدعم وتغطية من النظام سياسياً وأمنياً، عدا عن دعمه نشاطها السياسي والتنظيمي والإعلامي داخل سورية.

منذ الأيام الأولى للثورة السورية توافق خطاب القيادة العامة السياسي والإعلامي مع رواية النظام عن مؤامرة كونية تستهدف سورية بسبب نظامها المقاوم والداعم للقضية الفلسطينية. وقد أجّج هذا الخطاب غضب الأوساط الفلسطينية والسورية، وخصوصاً بعد انفضاح لعبة الأجهزة الأمنية في إرسال الشبان الفلسطينيين إلى الحدود مع الجولان في 15 أيار 2011، ثم تكرارها الأمر في 5 حزيران بمناسبة ذكرى النكسة بهدف تحويل الأنظار عن الحراك الثوري في الداخل السوري وما نجم عنه في ذلك اليوم الدامي من سقوط عشرات الشهداء ومئات الجرحى على يد الاحتلال الإسرائيلي لمنع المتظاهرين من اختراق الحدود. وفي اليوم التالي من تلك المذبحة وبعد تشييع الشهداء في مخيم اليرموك توجه المشيعون الغاضبون من مواقف القيادة العامة المؤيدة للنظام إلى مبنى الخالصة التابع للقيادة العامة، وقام حراس المبنى بإطلاق النار عليهم أثناء وجود جبريل وقيادة الجبهة داخله مما أدى إلى اشتعال غضب المتظاهرين ومحاصرتهم المبنى وإحراقه وسقوط ضحايا من الطرفين بسبب تلك الحادثة المأساوية قبل أن تتدخل قوات حفظ النظام وتقوم بإخراج قيادة الجبهة من المبنى.[25]

بعد تلك الحادثة بعدة أشهر، بدأت الجبهة بتشكيل ما عُرف باللجان الشعبية التي أشرف عليها خالد جبريل مسؤول الدائرة العسكرية والأمنية بالجبهة بصورة مباشرة. كانت تدّعي الجبهة أن الهدف من هذه اللجان حماية مخيم اليرموك وتحييده عن محيطه الساخن في أحياء الحجر الأسود والتضامن والقدم والعسالي. سرعان ما اتضح أن الهدف أبعد من ذلك مع قيام تلك اللجان التي كانت تضم شباناً عاطلين عن العمل ومن أصحاب السوابق الجنائية والسمعة السيئة في ملاحقة النشطاء الفلسطينيين والسوريين داخل المخيم واعتقالهم وتسليمهم للسلطات الأمنية. إضافة إلى دورها بعد بروز مجموعات للجيش الحر في الأحياء المحيطة بالمخيم بالتحرش والتعدي على تلك المجموعات أثناء مرورها بمحاذاة المخيم.

[25] شهادة اللاجئ الفلسطيني "عمر. ح " الذي كان أحد الشبان الفلسطينيين الذين ذهبوا إلى حدود الجولان في 5 حزيران 2011، وشارك في اليوم التالي في تشييع الشهداء الذين سقطوا بيد القوات الإسرائيلية، وكان موجوداً مع المتظاهرين في المواجهات التي دارت في محيط مبنى الخالصة في ذلك اليوم.

شهد العام 2012 العديد من الاحتكاكات بين الطرفين، وأصبح المخيم رهيناً لتلك اللجان، وكانت ممارسات عناصرها الاستفزازية ودورهم المكشوف في تحويل المخيم إلى ثكنة عسكرية تستخدم لصالح النظام وتقوم بمنع تمدد مجموعات الجيش الحر في المنطقة من أهم الأسباب في اقتحام الجيش الحر للمخيم، بالتزامن مع قيام طائرات النظام بقصف المخيم في تلك الفترة وسقوط عدد كبير من الشهداء المدنيين والجرحى في جامع عبد القادر الحسيني والأحياء المحيطة به،[26] وقد تمكنت فصائل الجيش الحر من هزيمة اللجان بعد استسلام وهروب القسم الأكبر منها والتحاق عدد من عناصرها بالجيش الحر. كانت هزيمة اللجان الشعبية ضربة قوية لتنظيم القيادة العامة لكنها لم تردع قيادة الجبهة عن الاستمرار في دعم النظام، وتصاعد دورها الأكثر انتهاكاً للمدنيين الذين بقوا في مخيم اليرموك بعد نزوح غالبية سكان المخيم إثر ضربة الميغ، حيث شاركت القيادة العامة قوات النظام في جريمة إحكام الحصار الخانق على المخيم وكامل المنطقة الجنوبية منذ شهر تموز عام 2013 ولغاية إعادة سيطرة النظام على المخيم في شهر أيار 2018.[27] قامت القيادة العامة طيلة فترة الحصار بارتكاب انتهاكات جسيمة بحق المدنيين المحاصرين ترقى إلى جرائم الحرب ومنها: القصف المتواصل على بيوت المحاصرين من مرابض مدفعيتها شمال المخيم، ومنع إدخال المواد الإغاثية والطبية طيلة فترة الحصار، والتنكيل بأبناء المخيم واعتقال المئات منهم وتسليمهم إلى الأجهزة الأمنية، وتعاونها المتواصل مع فرع فلسطين.[28]

كما كان لها مجموعات تشبيحية في مخيم حماة منذ العام 2012، لعبت دوراً في تسليم العديد من شبان المخيم إلى فرع الأمن العسكري في المدينة، وقضى منهم أكثر من (20) شاباً تحت التعذيب. وكانت أحياناً تقوم بمؤازرات لقوات النظام في معارك ضمن أرياف حماة، لكن نفوذها تضاءل مع انتشار واسع للواء القدس داخل المخيم منذ العام 2015.[29]

---

[26] مستقبل فلسطيني سورية، تقدير استراتيجي (78)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تموز، يوليو 2015، الرابط: https://bit.ly/2ECmGBE

[27] النظام يحتفل بإعادة سيطرته على مخيم اليرموك، تقرير صادر عن مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، 8/7/2018، الرابط: https://bit.ly/2K9zK4W

[28] عشرات التقارير صدرت عن جهات حقوقية وتوثيقية حول جرائم ارتكبتها ميليشيا القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل أثناء حصار مخيم اليرموك (مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية – الشبكة السورية لحقوق الإنسان – مركز توثيق الانتهاكات – الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان – مركز توثيق المعتقلين الفلسطينيين – المرصد السوري لحقوق الإنسان).

[29] معلومات من اللاجئ الفلسطيني "م. س" أحد الفارين من هذه المجموعات التابعة للقيادة العامة إلى تركيا، وتداولت صفحات التواصل الاجتماعي شهداء التعذيب الفلسطينيين من أبناء مخيم حماة خلال شهر تموز عام 2018.

وشاركت القيادة العامة من خلال مجموعاتها المنتشرة في مدينة درعا في الاشتباكات التي كانت تدور في محيط مخيم درعا إلى جانب قوات النظام خلال هجوم النظام لإعادة السيطرة على المنطقة في شهر حزيران 2018.[30]

وعدا عن تسليح بعض المجموعات في مخيمات أخرى مثل خان ذي نون ومخيم السيدة زينب وجرمانا، ومجموعات تقوم بحماية معسكرها في منطقة عين الصاحب في جنوب دمشق لا توجد للقيادة العامة قوات منتشرة في بقية المناطق السورية، ويُقدر عدد ميليشياتها العسكرية بقرابة (250) مقاتل في سورية، وقرابة (100) عنصر في مواقعها العسكرية في لبنان، فيما تبالغ قيادة الجبهة بأعداد عناصرها المنخرطين بالقتال لأسباب دعائية، وللحصول على مزيد من الدعم المالي الإيراني الذي تحصل عليه كموازنة شهرية منذ عدة سنوات. وكان الأمين العام المساعد للجبهة طلال ناجي قد صرح لوكالة سبوتنيك الروسية "أن الجبهة خسرت 420 مقاتلاً و800 جريح خلال مشاركتها إلى جانب الدولة السورية الحرب السورية".[31] وهذا رقم لا يتطابق وأعداد القتلى الذين نعتهم الجبهة في وسائل إعلامها ولم يتجاوزوا وفق أكثر التقديرات (50)عنصراً.

3. منظمة الصاعقة

تأسست منظمة الصاعقة (طلائع حرب التحرير الشعبية – قوات الصاعقة) أثناء حرب يونيو (حزيران) 1967 كفصيل فدائي مسلح تابع للتنظيم الفلسطيني لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية "تجسيداً للاستراتيجية التي أقرها المؤتمر القومي التاسع للحزب المنعقد في سبتمبر 1966". وكان لها فروع في كل من سورية ولبنان وشرق الأردن والضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، وفي عدد من أقطار الوطن العربي. وغدت المنظمة بعد ازدياد نشاطها العسكري ونشاطها السياسي في أوساط الجماهير الفلسطينية والعربية المنظمة الفدائية الثانية بعد فتح في أواخر الستينيات. على هذا الأساس كان حجم تمثيلها كبيراً في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية كالمجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية.[32]

بعد تولي حافظ الأسد السلطة عام 1970 وضع يده على منظمة الصاعقة وبدأ نشاطها يتحول من تنفيذ عمليات فدائية على الحدود السورية – اللبنانية - الأردنية إلى قوة عسكرية بيد النظام، لا

[30] مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، حصاد عام 2018: مخيم درعا دمار ونزوح ومعاناة وانتظار، 3/ 1 / 2019، الرابط: https://bit.ly/2EBklqo

[31] طلال ناجي يتحدث لـ"سبوتنك" حول التطورات على الساحة الفلسطينية، موقع سبوتنيك عربي، 10/24/ 2108، الرابط: https://bit.ly/2I0YBW7

[32] طلائع حرب التحرير الشعبية، الموسوعة الفلسطينية، 26 أغسطس 2014، الرابط: https://bit.ly/2Bo6z9f

سيما بعد دخوله لبنان وخلال محطات الحرب الأهلية، وترأسها الرجل المقرب للأسد وهو زهير محسن منذ عام 1971 وحتى تاريخ اغتياله على يد الموساد في فرنسا عام 1979.[33]

لعبت منظمة الصاعقة في لبنان أدواراً مختلفة لصالح النظام، وتحديداً خلال دعم النظام للقوات اللبنانية الانعزالية في حربها ضد الفلسطينيين عام 1976. إذ لم يكتف النظام وقتذاك بمحاصرة المخيم، بل شارك بقصفه بدعوى خرق التنظيمات الفلسطينية لوقف إطلاق النار، لكن جنوداً سابقين في الجيش السوري كشفوا أنهم نُقلوا من وحداتهم العسكرية للقتال في لبنان تحت لواء فصائل فلسطينية موالية لسورية منها كتائب الصاعقة التي شاركت في تسليم المخيم للقوات اللبنانية التي ارتكبت مجزرة مروعة فيه.[34]

بعد معارك طرابلس عام1983 التي شارك فيها مقاتلو الصاعقة مع فصائل أخرى موالية للنظام ضد حركة فتح وقوات منظمة التحرير في لبنان بدأ يتقلص وجودها العسكري، وأخذت تتراجع مكانتها لصالح فصائل أخرى موالية للنظام مثل القيادة العامة وفتح الانتفاضة، وأصبح نشاطها مرتبطاً بفروع حزب البعث وشعبه الحزبية داخل المخيمات الفلسطينية في سورية، فيما اقتصر في لبنان على تواجد رمزي في العقود الثلاثة الأخيرة.

مع بداية الثورة السورية كان أمين سرها فرحان أبو الهيجا، ولم تقم بأي دور يُذكر في السنة الأولى للثورة السورية سوى إطلاق بعض التصريحات والبيانات المؤيدة للنظام، لكن بعد سيطرة الجيش الحر على مخيم اليرموك بدأت بتشكيل مجموعات صغيرة أغلبها من عناصرها القدماء، وانتشرت تلك المجموعات في مبنى البلدية بصورة متقطعة، وأحياناً في المدخل الشمالي للمخيم، ولم تنشط عسكرياً في المخيمات الفلسطينية الأخرى، فيما يُقدر عدد مقاتليها في أفضل الحالات، بـ70 مقاتلاً.[35]

4. حركة "فتح الانتفاضة"

فتح الانتفاضة تنظيم فلسطيني انشق عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) عام 1983، واستولى مقاتلوها في أيار من ذلك العام على مقرّي قيادة الكتيبتين الأولى والثانية التابعتين لقوات اليرموك في حركة فتح. ومن أبرز قياديها موسى محمود العملة المعروف بأبي خالد العملة والأمين العام للتنظيم محمد موسى مراغة الملقب أبو موسى. دعم حافظ الأسد الانشقاق مستفيداً من

[33] زهير محسن (1936 – 1979)، الموسوعة الفلسطينية/ 3 أغسطس 2014، الرابط: https://bit.ly/2JKKO9p

[34] تل الزعتر .. خفايا المعركة، تحقيق خاص، موقع الجزيرة، 2/18/ 2018، الرابط: https://bit.ly/2MdmxLc

[35] شهادة اللاجئ الفلسطيني (حسين . ص) وهو أحد كوادر الصاعقة الذين تركوا صفوفها ولجأ إلى أوروبا عام 2017.

التمرد داخل الحركة، وهاجمت قواته معسكرات فلسطينية رفضت الانضمام للمنشقين، وقامت بتسليم قيادة الانشقاق 60 طناً من الأسلحة التي صادرتها من معسكرات فتح.[36]

ويتركز وجود فتح الانتفاضة في سورية وبعض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في كل من لبنان والأردن. وقد شهد التنظيم في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 انشقاقاً داخلياً انتهى بفصل أبي خالد العملة من التنظيم على خلفية الاشتباه بعلاقته بانشقاق ما يُعرف بفتح الإسلام، وهي مجموعة تم استخدامها من المخابرات السورية ودخلت عام 2006 في قتال مع الجيش اللبناني انتهى بتدمير مخيم نهر البارد.[37]

خلال الثورة السورية قامت فتح الانتفاضة وتحديداً بعد العام 2012، بالعمل على تسليح شبان فلسطينيين مستغلةً حالة البطالة وانتشار الفقر في المخيمات الفلسطينية الواقعة على أطراف مدينة دمشق (جرمانا – الحسينية – خان ذي نون – السيدة زينب) وشاركت تلك المجموعات التي ترأسها أبو إياد زهرة المسؤول العسكري للحركة، والتي لم تزد عن (100) عنصر في أحسن حالاتها[38] بمهام عسكرية مختلفة منها: المشاركة في حصار مخيم اليرموك من الجهة الشمالية للمخيم، وانتشار بعض مقاتليها في مخيم الحسينية بعد إعادة السيطرة عليه من قبل النظام في تشرين الأول 2013، وانتشرت في مخيمات جرمانا والسيدة زينب وخان ذي نون تحت غطاء حماية تلك المخيمات. إضافةً إلى إرسال بعض مجموعاتها خلال اقتحام النظام لمخيم درعا في شهر حزيران 2018. وتتلقى فتح الانتفاضة دعمها المالي من إيران على شكل موازنة شهرية لتغطية رواتب كوادرها ومقاتليها ونفقاتها الإدارية.

5. جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

تأسس سنة 1967، كتنظيم فلسطيني يساري ينتمي إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت جبهة النضال منظمة تابعة لحركة فتح سنة 1971. ثم بعد انضمام بهجت أبو غربية عضو اللجنة التنفيذية في فتح إلى جبهة النضال عمل على انفصالها عن حركة فتح وضمها إلى جبهة الرفض سنة 1974.[39]

---

[36] معين الطاهر، ياسر عرفات الانشقاق وطرابلس، مجلة دراسات فلسطينية، العدد 100، نوفمبر 2014، الرابط: https://bit.ly/2VUv6u2

[37] خير الله خير الله، من فتح الإسلام إلى داعش، موقع العربية نت، 17 يوليو 2107، الرابط: https://bit.ly/2I1PxQQ.

[38] وفق شهادة لأحد كوادر فتح الانتفاضة (م . ع . ي) غادر صفوفها عام 2017 وهاجر إلى أوروبا.

[39] كمال هماش، جبهة النضال الشعبي: محاولة نقدية ، ملحق فلسطين في جريدة السفير، العدد 22، شباط 2012، الرابط: https://bit.ly/2I5XW5y

شهدت الجبهة سنة 1992عدة خلافات بين قادتها أدت إلى حصول انشقاق في صفوفها وانقسامها إلى تنظيمين: الأول: بقيادة الدكتور سمير غوشة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وبعد وفاة غوشة تسلم قيادة هذا التنظيم أحمد مجدلاني الذي كلفته قيادة منظمة التحرير برئاسة اللجنة الخاصة بمعالجة ملف مخيم اليرموك وكانت تصريحاته خلال أعوام الحصار[40] معروفة بانحيازها للنظام والتغطية على جرائمه في حصار المدنيين داخل المخيم.

والثاني: بقيادة خالد عبد المجيد، الذي يتخذ من العاصمة السورية (دمشق) مقراً له، وهو أحد القيادات الفلسطينية المحسوبة على النظام منذ بداية التسعينيات، ورغم حجم تنظيمه المحدود فقد تم تعيينه أمين سر تحالف القوى الفلسطينية[41] بسبب رضى النظام والأجهزة الأمنية عليه، وخلال الثورة سعى إلى تسليح أعضاء من تنظيمه الذي تفاوت عددهم من 40 إلى 50 عنصراً،[42] وكان يتم استخدامهم في حصار مخيم اليرموك ولم يتجاوز عمل تلك المجموعات الصغيرة أكثر من ذلك.

عدا عن جيش التحرير والفصائل الفلسطينية المذكورة أعلاه، ساندت فصائل أخرى النظام بمواقفها وتصريحاتها الإعلامية، لكنها لم تنخرط في العمل العسكري إلى جانبه، ومنها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وجبهة التحرير الفلسطينية بقيادة أبو نضال الأشقر وحركة الجهاد الإسلامي المقربة من إيران.

---

[40] أرشيف نشرة فلسطين اليوم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد 3547، 14 / 4 / 2015، الرابط: https://bit.ly/2EDlu0R

[41] تحالف القوى الفلسطينية، صيغة جبهوية يطلق عليها أيضاً اسم تحالف الفصائل العشرة. أعلن عن قيامه عبر مؤتمر صحفي عقدته الفصائل الفلسطينية في مقر الخالصة التابع للجبهة الشعبية/القيادة العامة في مخيم اليرموك، وذلك بعد فترة وجيزة من توقيع اتفاق أوسلو في 9/13/ 1993، ومن موقع المعارضة لمسار التسوية التي انطلقت من مدريد عام 1991. يتكون التحالف بشكل أساسي من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني (جناح خالد عبد المجيد)، منظمة الصاعقة (طلائع حرب التحرير الشعبية)، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حركة فتح الانتفاضة، جبهة التحرير الفلسطينية (جناح أبو نضال الأشقر). إضافة إلى حركتي المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامي في فلسطين، وما لبثت أن خرجت كل من الجبهتين الشعبية والديمقراطية من التحالف عام 1998.

المصدر: هشام منور، تحالف القوى الفلسطينية.. هامشية التمثيل والدور، 12/20/ 2012 – موقع جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، الرابط: https://bit.ly/2HEQQGi

[42] شهادة اللاجئ أحمد حسين جمعة وهو من أعضاء تنظيم جبهة النضال الشعبي، وترك التنظيم عام 2016 وغادر سورية.

ثانياً: التشكيلات الفلسطينية التي أنشأها النظام خلال الثورة

أما الحركات والميليشيات الفلسطينية التي أسسها النظام بتوجيهات ودعم من أجهزته الأمنية بصورة مباشرة منذ السنوات الأولى للثورة، فسنأتي عليها وفق أهمية الحجم والدور والانتشار لكلٍ منها في الساحة السورية:

1. لواء القدس

تأسس لواء القدس في 6/ 10/ 2013 ولكن لم يعلن عنه في حينه، وتم تشكيله من قبل المهندس الفلسطيني محمد السعيد ابن مخيم النيرب، والمعروف بارتباطه المباشر مع العميد أديب سلامة رئيس المخابرات الجوية بحلب، حيث استقطب السعيد بعض الشبان من ذوي السمعة السيئة من أبناء مخيمي النيرب وحندرات، وعمل منذ بداية الثورة مع نائبه عدنان السيد على قمع مظاهرات الطلاب اليومية المنطلقة في جامعة حلب.[43]

في بداية تأسيس اللواء بقيَ نشاطه محدوداً ومقتصراً على عشرات الشبيحة المنضمين إليه، لكن ثمة أحداث وقعت في تلك الفترة أدت إلى تأليب شرائح واسعة من فلسطينيي حلب ضد الحراك الثوري، وقد استفادت منها الأجهزة الأمنية بصورة كبيرة لتجنيد أعداد كبيرة من الشبان الفلسطينيين في صفوف لواء القدس وهي التي دفعت إلى تأسيسه تحت عنوان وبأدوات فلسطينية، ومن أبرز تلك الأحداث:

- ضلوع أجهزة الأمن السورية في اختطاف (17) مجنداً من أبناء مخيمي النيرب وحندرات، بتاريخ 6/28/ 2012، كانوا يقضون خدمتهم الإلزامية في معسكر التدريب التابع لجيش التحرير الفلسطيني في مصياف، وإلصاق التهمة بفصائل تابعة للجيش الحر بعد تصفيتهم وتسليم أربعة عشرة جثة إلى ذويهم وعليها آثار تعذيب، فيما لم يُعرف مصير الثلاثة الباقين. وقد انكشفت خيوط هذه اللعبة في آذار عام 2015 أثناء تحرير مدينة إدلب حين تم العثور من قبل الثوار في أحد أقبية فرع الأمن الجنائي على صورتين للمجندين محمود أبو الليل وأنس كريم،

[43] لواء القدس في سورية زيف التسمية وحقيقة الدور، تقرير صادر عن مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، 2018/3/11، الرابط: https://bit.ly/2C7oZLB

وهما من المجموعة نفسها التي تم خطفها وتصفيتها في العام 2012 وعلى جسديهما آثار التعذيب والتنكيل.[44]

- استغلال مشاعر الاحتقان لدى اللاجئين الفلسطينيين في حلب عشية تحرير فصائل المعارضة مخيم حندرات في 27/4/ 2013، وقيامها بإخراج الأهالي من المخيم تجنباً لردود أفعال انتقامية بسبب دور الشبيحة في تلك المرحلة،[45] مما هيأ للواء القدس مناخات الاستقطاب والتجنيد في صفوفه.

في عام 2014 تزايدت أعداد عناصر اللواء بصورة ملحوظة، لا سيما في ظل أوضاع معيشية صعبة دفعت العديد من الشبان العاطلين عن العمل سواء من الفلسطينيين أم السوريين للتطوع في اللواء. يُقدّر تعداد اللواء ما بين (3000 إلى 3500) عنصر، من مخيمات النيرب وحندرات والرمل وحماه ومن أبناء مدينة حلب وريفها الغربي والشمالي ومن قرية النيرب وتل شغيب وعشيرة البكارة وعائلة بري ومن مناطق نبل والزهراء. ورغم أن أكثر قياداته من الفلسطينيين، إلا أن نسبة السوريين في وحدات اللواء تصل إلى الثلثين من التعداد الإجمالي.[46]

يتألف اللواء الذي يعدُّ من القوات الرديفة الأساسية للجيش السوري، من ثلاثة كتائب مسلحة بكافة الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة: الأولى كتيبة أسود القدس، والثانية كتيبة الردع، والثالثة كتيبة أسود الشهباء.[47] كان يتلقى دعمه المالي والتسليحي من فيلق القدس الإيراني حتى توقف الدعم عنه في نهاية 2018، كما كان يخضع لأوامر الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد، لكن بعد معركة حلب بدأت تتوثق علاقته بالقوات الروسية التي أصبحت تقوم بدعمه وتدريب عناصره في معسكر للتدريب أحدثته داخل مخيم حندرات منذ بداية العام 2019.[48]

---

[44] صادق الباش، اللعبة الأمنية في تشكيل لواء القدس واستثمار العنوان الفلسطيني، موقع مصير، 3/6/ 2018، الرابط: https://bit.ly/2HERHXw

[45] مصطفى خطيب، لواء القدس عصابة «مشلّحين» ومرتزقة وليس فصيلاً فلسطينياً، مجلة عين المدينة، العدد 97، 1 تموز 2017، الرابط: https://bit.ly/2NIFAtO.

[46] شهادات لعناصر خدموا في لواء القدس ثم تركوا اللواء وغادروا سورية، (الفلسطيني "عبد الله. ش" من مخيم النيرب، خدم في اللواء ما بين 2014 و2017، وشارك في معارك منطقة الليرمون، والشيخ نجار، ومحيط مطار النيرب العسكري، ومعارك الراموسة، ومعارك مخيم حندرات) و(السوري "فاضل عبد الحميد" من حي الشعار، خدم في اللواء ما بين 2015 و2018، وشارك في عدة معارك على جبهات مخيم حندرات وجمعية الزهراء والراشدين ومعركة اقتحام الأحياء الشرقية في حلب).

[47] لواء القدس في سورية زيف التسمية وحقيقة الدور، مصدر سابق.

[48] لواء القدس الفلسطيني: من الدعم الإيراني إلى الروسي، المدن الإلكترونية، الثلاثاء 2019/02/05، الرابط: https://bit.ly/2IWWrdB

حظيَ لواء القدس منذ بدايات تأسيسه برعاية واهتمام كبيرين من قبل النظام، نظراً لوجود مقره الرئيسي في مخيم النيرب، واستخدامه كغلاف لحماية الحرس الثوري الإيراني وقوات النظام المتواجدة في مطار النيرب العسكري والمدني المحاذي للمخيم، ثم اتسع دوره القتالي حتى أصبح القوة الرديفة الأكبر للجيش السوري في مدينة حلب وأريافها. ومن أهم الجبهات والمعارك التي شارك فيها منذ تأسيسه وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة:

في مدينة حلب وأريافها: مشاركته منذ مطلع العام 2014 في القتال إلى جانب النظام على محاور الراشدين وجمعية الزهراء ومحيط مبنى المخابرات الجوية والشيخ لطفي والعزيزة والليرمون والراموسة والشيخ نجار وكرم الطراب والبريج وحيلان.[49] وفي معركة فك الحصار عن سجن حلب المركزي، ودوره في معارك أيلول 2016 التي انتهت باستعادة سيطرة النظام على مخيم حندرات الذي يشكل البوابة الشمالية لمدينة حلب.[50] وكان لهذه المعركة تأثير كبير في إحكام الحصار على طريق الكاستيلو والتمهيد لمعركة سقوط حلب التي شارك فيها لواء القدس بكثافة، ودخلت كتائبه إلى أحياء الإنذارات وهنانو وبعيدين، وسقط خلالها المسؤول العسكري للواء محمد رافع (العراب) في 27 تشرين الثاني 2016.[51] كما شارك اللواء في معارك الريف الجنوبي لمدينة حلب على جبهات خناصر وأثريا وطريق حلب السلمية.

وفي مناطق سورية أخرى : بعد سيطرة النظام على الأحياء الشرقية لمدينة حلب بدأ لواء القدس بالاتجاه للقتال في مناطق سوريّة أخرى، حيث شارك بصد هجوم داعش على جبهات السخنة وعقيربات والرصافة والأرك في أكتوبر 2017 وخسر خلال تلك المعارك العشرات من مقاتليه، وشارك في معارك السيطرة على مطار أبو الظهور العسكري في ريف إدلب الجنوبي في يناير 2018.[52] ثم نقل عدة وحدات للقتال في دير الزور والميادين وفي منطقتي الجلاء والرمادي شمال البوكمال.[53] خلال التحضيرات لمعركة اقتحام الغوطة الشرقية طلبت القيادة الروسية من لواء القدس إرسال وحداته إلى محور حرستا التي انتشر فيها بهدف عزلها وإطباق الحصار عليها ومن ثم المساومة على خروج

---

[49] بالفيديو قناة العالم: لواء فلسطيني يقاتل الى جانب الجيش السوري، تصريحات قائد اللواء محمد السعيد لوكالة وطن للأنباء، 5/4/ 2015، الرابط: https://bit.ly/2X8s5aI

[50] النظامي يستعيد السيطرة على مخيم حندرات شمال حلب معززاً بذلك حصار الكاستيلو، موقع سيريا نيوز، 24 / 9/ 2016، الرابط: https://bit.ly/2wn9zzP

[51] نعت الصفحة الرسمية للواء القدس مسؤولها العسكري محمد رافع، الرابط: http://bit.do/eTyYS

[52] عناصر لواء القدس بين قتلى وجرحى ومفقودين في هجوم تنظيم داعش الأخير، مراسل سوري، 2 اكتوبر 2017، الرابط: https://bit.ly/2wuR6B7

[53] لأول مرة: لواء القدس يشارك في معارك دير الزور، قناة العالم، 9 سبتمبر 2017، الرابط: https://bit.ly/2YQPEVV

الأهالي منها كما حصل لاحقاً.[54] كان تنسيق اللواء مع قوات النمر واضحاً في المعارك التي خاضها على جبهة الغوطة في آذار 2018، وكانت وجهة اللواء بعد سقوط الغوطة الشرقية مخيم اليرموك الذي كان خاضعاً لسيطرة داعش بعد حصاره لأكثر من خمس سنوات من قبل قوات النظام، وشارك اللواء من الجهة الشمالية للمخيم ومن جهة الحجر الأسود في معارك اقتحام المخيم في شهري نيسان وأيار 2018.[55]

بعد تدمير المخيم وتهجير ما تبقى من سكانه بدأ قائد لواء القدس بإطلاق التصريحات عن مشاركة لوائه في معارك القنيطرة، وقام في نهاية شهر أيار 2018 بجولة استطلاعية شملت بلدة حضر ومدينة البعث وخان أرنبة ونقاطاً حدودية مع الجولان المحتل تمهيداً لعملية عسكرية سيكون اللواء أحد المشاركين فيها،[56] لكن اتفاق روسيا مع الفصائل في شهر تموز من العام نفسه حال دون اندلاع عملية عسكرية واسعة في تلك المنطقة. بحسب تقديرات غير رسمية فإن عدد قتلى اللواء جراء المعارك التي خاضها منذ بدايات تشكيله تجاوز (500) قتيل من بينهم (52) لاجئاً فلسطينياً من أبناء مخيمات النيرب وحندرات في حلب والرمل في اللاذقية، بحسب إحصائيات مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية.[57]

هناك عدة وقائع وأدلة تؤكد تورط قيادة لواء القدس ومجموعات تابعة له في ارتكاب انتهاكات عديدة ترقى إلى جرائم حرب، ومن الأمثلة عليها: تجنيد أطفال قاصرين في كتائب اللواء، وخطف مدنيين مقابل الحصول على فدية مالية، وتعفيش وسرقة بيوت المدنيين، كما فعلوا في قرية تل شغيب قرب مخيم النيرب، وأحياء حلب الشرقية بعد السيطرة عليها، وفي مخيم اليرموك مؤخراً، وعمليات اغتصاب، وتسليم معتقلين إلى الأجهزة الأمنية تم تصفية بعضهم تحت التعذيب، حتى أن النظام قام باعتقال القائد العسكري للواء سامر رافع ومرافقيه العام الماضي بعد كثرة الشكاوي عن عمليات السلب والاغتصاب والتزوير والسرقة وبيع السلاح التي كانوا يقومون بها.[58] عدا عن

---

[54] كمال خلف، أكتب لكم من مشارف الغوطة الشرقية لدمشق عن أسرار المعارك والأهداف، رأي اليوم، 6 آذار 2018، الرابط: https://bit.ly/2I7mmeT

[55] ميليشيا لواء القدس تفقد 8 من عناصرها بمعارك جنوب دمشق، شبكة الدرر الشامية، 13 مايو 2018، الرابط: https://eldorar.com/node/12203

[56] قائد ميليشيا "لواء القدس الفلسطيني" يتوعد الجنوب السوري ويستطلع المنطقة، موقع بلدي، 28 أيار 2018، الرابط: https://bit.ly/2IQ38hj

[57] لواء القدس في سورية زيف التسمية وحقيقة الدور، مصدر سابق.

[58] من التعفيش وتجارة السلاح مع داعش إلى تهريب الأموال للإمارات.. قصة مسؤول جندته المخابرات واعتقله النظام السوري، عربي بوست، 13 /8/ 2018، الرابط: https://bit.ly/2EE133R

تورط قيادات أخرى في اللواء ببيع السلاح من أمثال محمد سعد الدين الذي هرب إلى ألمانيا بعد تورطه وآخرين وفق مصادر من اللواء نفسه في بيع صواريخ مضادة للدروع إلى داعش.

2. حركة فلسطين حرة

منظمة فلسطينية اقترن اسمها منذ عام 2008 بمؤسسها ياسر قشلق، وهو شخصية قدم نفسه كرجل أعمال، كان يعيش في الخليج قبل أن يعود إلى سورية، وتربطه علاقة قوية باللواء علي مملوك.[59] وتعرّف الحركة نفسها على أنها "تعمل لنقل مأساة الشعب الفلسطيني بشقيها القانوني والسياسي".[60]

كان واضحاً دور الحركة الأمني منذ بدايات الثورة السورية ومن مؤشراته: قيامها بذكرى النكسة في 6/5/ 2011 في دفع الشباب الفلسطيني والسوري للذهاب إلى حدود الجولان لإشغال الأنظار عما يجري في الداخل السوري، وتمكين النظام من استثمار الدم الفلسطيني في تلك الواقعة الدامية. وبدأ نشاطها الفعلي بين الفلسطينيين أثناء محطات الثورة، حيث أسست الجناح العسكري التابع لها باسم قوات درع الأقصى عام 2013، وأصبح سائد عبد العال القائد العسكري للحركة، وهو ممن شاركوا في مطاردة النشطاء وقمع المظاهرات في المخيم، ولديه سوابق في تهريب المخدرات والنصب والاحتيال.[61]

لا يزيد تعداد ميليشيا قوات درع الأقصى عن (75) عنصراً، كان يتركزون على جبهة مخيم اليرموك، وفي بعض الأحيان كانوا يقومون بمؤازرة الجيش السوري في معارك دير الزور والغوطة ودرعا، وكانوا يقومون بنعوة قتلاهم في تلك المعارك على صفحات الحركة وجناحها العسكري.[62] ويتلقون دعمهم المالي من الحرس الثوري الإيراني، لكن منذ عدة أشهر توقف عنهم الدعم فقاموا بتسريح عدد من عناصرهم.[63]

---

[59] معلومات استقاها الباحث من سيدة فلسطينية انضمت إلى حركة فلسطين حرة لمدة قصيرة بداية عام 2011، ثم غادرت صفوفها بعد أن اتضح لديها ارتباط مؤسس الحركة بالمخابرات السورية وعلي مملوك على وجه التحديد.

[60] حساب الحركة على تويتر، https://twitter.com/fpmovement?lang=ar

[61] نظام الأسد والاستثمار البراغماتي للقضية الفلسطينية، مصدر سابق.

[62] صفحة حركة فلسطين حرة، الجناح العسكري، قوات درع الأقصى، الرابط: https://www.facebook.com/militaryfpm

[63] فلسطين حرة تنفي تسريح مقاتليها وتؤكد نشر عناصرها على جبهات قتال جديدة، تقرير صادر عن مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، 27/ 8/ 2018، الرابط: https://bit.ly/30Or89U

3. حركة التحرير الفلسطيني الديمقراطي

تأسست هذه الحركة بدايات عام 2012 بتكليف من المخابرات السورية، ويرأسها مازن شقير المنتسب سابقاً إلى حركة التحرير الشعبية الموالية للنظام. ثم قامت بتأسيس ذراعها العسكري سرايا التحرير والعودة في العام 2013، وهو لا يتعدى أربع مجموعات صغيرة يقودها نبيل حوارنة، وهو ضابط مسرح سابقاً من جيش التحرير الفلسطيني. وتتلقى الحركة دعمها عن طريق حسن عز الدين مسؤول العلاقات العربية في حزب الله اللبناني.[64]

منذ بدايات هذه الحركة تركز دورها على تطويع العديد من الفلسطينيين للقتال في ميليشيات النظام، والعمل على تسوية أوضاع الفلسطينيين العالقين في مخيم اليرموك في دمشق، أو الذين يقاتلون مع قوات المعارضة، على أن يعودوا إلى القتال في صفوف جيش التحرير الفلسطيني أو إحدى الميليشيات الفلسطينية المساندة للنظام.[65] وتغطي الحركة دورها الأمني بعقد أنشطة سياسية تحت العنوان الفلسطيني ولقاءات مع الأحزاب والشخصيات العربية.[66]

4. قوات الجليل

تأسست في منتصف أيار عام 2011، وكلفت أجهزة المخابرات السورية فادي الملاح بقيادتها تحت مسمى حركة شباب العودة الفلسطينية، وهو عنصر سابق في شبيبة الجبهة الشعبية - القيادة العامة التي يتزعمها أحمد جبريل،[67] وقد استغلت كغيرها من الميليشيات الفلسطينية الفقر والبطالة التي يعاني منها شباب المخيمات فاستقطبت أعداداً من شباب مخيمات خان ذي النون والسيدة زينب والحسينية. تتلقى دعمها المالي من إيران، ويُقدر عدد عناصرها بحوالي (70) عنصراً، اقتصرت مشاركتهم على الجبهات الساخنة خارج المخيمات الفلسطينية، حيث شاركوا في معارك تدمر والرقة ودير الزور، وهو ما تؤكده نعوات الصفحة الرسمية للقوات لقتلاهم الذين سقطوا في تلك المناطق.[68]

---

[64] مجد الخطيب، منظمات إيران الخفية في سورية، المدن، 1/ 4 / 2017، الرابط: https://bit.ly/2QtO35v

[65] المصدر نفسه.

[66] الصفحة الرسمية لحركة التحرير الفلسطيني الديمقراطي، https://www.facebook.com/plestinforend/

[67] معلومات من مصادر مقربة من فادي الملاح، اطلع عليها الباحث خلال وجوده في مخيم اليرموك عام 2011.

[68] الصفحة الرسمية لحركة شباب العودة الفلسطينية - https://www.facebook.com/althwra/

ثالثاً: تقدير حول مصير القوى والميليشيات الفلسطينية الموالية للنظام

بعد أن أوضحت الورقة مدى ارتباط وولاء القوى والتشكيلات الفلسطينية الموالية للنظام السوري وللاحتلالين الإيراني والروسي في سورية، فإن التقديرات حول مصير كلٍ منها سيتوقف على التطورات والخيارات المستقبلية التالية:

1. **في حال إعادة تأهيل النظام واستمراره دون تغييرات جديّة في بنيته ومؤسساته**، سيتم على الغالب الحفاظ على جيش التحرير التابع له وعلى الفصائل الفلسطينية الموالية له، كي تبقى ورقة المتاجرة بالقضية الفلسطينية من قبل النظام وإيران مستخدمة لأقصى الحدود من خلال أدواتهم الفلسطينية. مع ضرورة الانتباه إلى مسألة ضعف وتوقف الدعم الإيراني عن العديد من القوى الفلسطينية في الآونة الأخيرة (نهاية عام 2018 وحتى الآن) بسبب تشديد الحصار الدولي على إيران، وما قد يسببه ذلك من انتهاء دور بعض القوى الفلسطينية المدعومة من إيران، وتراجع دور بعضها الآخر بصورة تدريجية.

أما بالنسبة للميليشيات الفلسطينية المستحدثة في زمن الثورة، مثل لواء القدس، الأكثر قوةً وانتشاراً بينها، فيبدو في الفترة الأخيرة، لا سيما بعد معركة استعادة السيطرة على مدينة حلب، أنه انتقل في ولائه من إيران إلى ولاء روسيا، ومن المتوقع خلال فترة قريبة، بعد أن أقام معسكرات لتدريب اللواء في مدينة حلب، أن يتم إلحاق اللواء بالفيلق الخامس التابع لروسيا. فيما يبدو أن التشكيلات الصغيرة الأخرى مثل قوات درع الأقصى وقوات الجليل وسرايا التحرير والعودة، أوشكت أدوارها العسكرية المحدودة أساساً على الانتهاء.

2. **في حال إنجازحل سياسي يؤدي إلى انتقال سياسي حقيقي في سورية**، فمن المتوقع انتهاء دور الفصائل الموالية والقوى والميليشيات التي تأسست خلال الثورة، لا سيما مع انفضاض البيئة المجتمعية الفلسطينية ونفورها من هذه الفصائل والميليشيات من جهة، وعدم قبول قوى الثورة السورية وبيئاتها المجتمعية استمرار وجودها بعد أن وقفت ضد ثورة الشعب السوري من جهة ثانية. أما بالنسبة إلى جيش التحرير الفلسطيني فسيتوقف مصيره على كيفية إعادة هيكلة الجيش السوري، مع ترجيح تفكيكه ورفض بقائه كتشكيل مستقل إدارياً وتنظيمياً ضمن قوات الجيش السوري. أما مصير لواء القدس وفق هذا الخيار، فسيتوقف بدوره على مصير

القوى الرديفة، إذا استمر النفوذان الروسي والإيراني في الحالة السورية مستقبلاً، أما في حال تغير المشهد لصالح قوى الثورة وانحسار أو تلاشي كلا النفوذين، فسيكون لواء القدس على قائمة القوى والميليشيات المطلوب تفككيها وإنهاؤها وملاحقة المتورطين فيها بارتكاب جرائم حرب، هذا إذا وجد مسار العدالة في سورية طريقه إلى النور.

تقرير

الفيالق العسكرية المستحدثة في الجيش

وحدة المعلومات*

* تقرير مكون من بطاقات تعريفية من إعداد وحدة المعلومات بمركز عمران للدراسات، تحرير الباحث معن طلاع.

الفيالق العسكرية المستحدثة في الجيش

حين عجز الدعم التسليحي والاستشاري النوعي المقدم من قبل حلفاء النظام عن تغيير معادلات الصراع في الجغرافية السورية، اضطر هؤلاء الحلفاء إلى تغيير نوعية الدعم، فذهبت طهران باتجاه مد القوى البرية بشبكة ميليشاوية أجنبية ومحلية يشرف عليها الحرس الثوري الإيراني، وبقيت موسكو تمده بالدعم السياسي والدبلوماسي اللازم. إلا أن هذا المستوى من الدعم لم يمنع من انزلاق الجيش إلى مستوى تدهورت فيه بنيته وقوته الميدانية، فأتى التدخل العسكري الروسي المباشر وما استلزمه من تغييرات في بنية الجيش. وفور تغير كفة الموازين العسكرية لصالح النظام وحلفائه، أتت فكرة استحداث موسكو للفيالق الرابع والخامس وربما السادس. سيتناول هذا التقرير تعريفاً بهذه الفيالق التي تم استحداثها وإلحاقها بالجيش وظروف وعوامل ومبررات التشكل لكل منها ووضعها الراهن.

فيلق رابع: خطوة أولى لم تنجح

تدل المؤشرات والتقارير إلى أن فكرة الفيلق الرابع تمت خلال الاستعداد للتدخل الروسي أثناء قيام موسكو بدراسة وتقييم وضع الجيش والذي أوصى ضمن تقريره بضرورة "إنشاء قوة سورية خاصة مؤلفة من كافة القوات السورية المتواجدة في سهل الغاب وقسمٍ ممن يتمركز في الساحل السوري".[1] هذه التوصية سرعان ما أُعلن عنها بعيد التدخل الروسي. ففي 2015/10/8 أعلن العماد علي أيوب رئيس هيئة الأركان في الجيش عن تشكيل الفيلق الرابع، هذا الفيلق الذي يقوده حالياً اللواء حسن مرهج ومقره الرئيس في مصياف بريف حماه الغربي، وينتشر في ريف حماه الشمالي وريف حماه الغربي وريف اللاذقية الشمالي وريف حلب الجنوبي.**وتكمن المبررات الدافعة وراء تشكيل هذا الفيلق فيما يلي:**[2]

[1] كيريل سيميونوف، القوات المسلحة السورية في عامها السابع من الجيش النظامي الى فيلق المتطوعين، المجلس الروسي للشؤون الدولية، تاريخ: 27\4\2017، الرابط: https://bit.ly/2WpegYf

[2] مراد القوتلي، ميليشيا الدفاع الوطني مهددة بفعل الجهود الروسية لحلها والاستعاضة بالفيلق الرابع، السورية نت، 2015/12/1، الرابط: https://bit.ly/2JYFaRO

- تغطية العجز في القوة الميدانية المتدهورة، وتحقيق التكامل مع الطيران الروسي في معارك الشمال السوري من إدلب وريفه إلى حلب والحدود التركية السورية في الريف الشمالي لمحافظة حلب، وفي سبيل ذلك تولت روسيا عملية تنظيمه وتسليحه.

- إكساب البنية التنظيمية للجيش مرونة أوسع يحتاجها الطيران الروسي، وتتيح له سرعة التعاطي مع الأحداث وتنفيذ استراتيجية تحرك عسكرية مرنة.

- تحجيم دور وتأثير ميليشيا الدفاع الوطني التي شكلت رديفاً مهماً لجيش النظام. إذ إنه ومع بدء الإعلان عن الفيلق حلت قوات النظام إحدى المجموعات التابعة لميليشيا الدفاع الوطني، وهو ما يمكن اعتباره ضبط موسكو للبنية العسكرية التي حولتها طهران لعمليات ميليشاوية.

أما فيما يتعلق بتسليحه، فقد زودت موسكو هذا الفيلق بالدعم العسكري الآتي:[3]

1. مدافع 152 ملم ديجيتال، متصلة بشكل مباشر بالقمر الصناعي الروسي.
2. خصصت لكل كتيبة في الفيلق طائرتين من دون طيار، متصلتين مباشرة بالقمر العسكري الروسي.
3. راجمات صواريخ حديثة تطلق 200 قذيفة في وقت واحد، موجهة عبر الطائرات بدون طيار والقمر العسكري الروسي.
4. تدريب الفيلق على أجهزة اتصال متطورة وأسلحة حديثة، منها طائرات هليكوبتر قناصة.
5. مساندة الفيلق في معاركه بطائرات سوخوي روسية، وطائرات هليكوبتر هجومية من طراز (ام اي 28 ن) صيادة ليلية للدبابات وعربات النقل، وطائرات هليكوبتر (ك أ 52) من جيل (اليغاتور) الحديث.
6. سرب من طائرات الهليكوبتر من طراز "ام اي 26"مخصصة لنقل الدبابات ويمكنها نقل معدات بوزن عشرين طناً في داخلها.

ضم الفيلق الرابع في بداية تأسيسيه عدداً من القطعات العسكرية الأساسية في الجيش السوري، والتي خاضت معارك كثيرة ضد قوات المعارضة، وأهمها كان اللواء 87 ميكا التابع للفرقة 11 دبابات، كما ضم عدداً من الميليشيات المحلية لصفوفه من عناصر الدفاع الوطني، كما ضم

[3] الفيلق الرابع القصة الكاملة، تقرير على موقع العهد الإخباري،2015/10/15، الرابط https://bit.ly/2uBpWb5

بعض أفواج القوات الخاصة التابعة للجيش السوري والتي تأثرت بشكل كبير خلال الحرب. لكن سرعان ما تم إخراج اللواء 87 ميكا من التبعية للفيلق، وتم الاكتفاء بندب عدد من أفراد الجيش السوري والموظفين و"المحاربين القدماء" أو الذين تركوا الجيش لسبب أو لآخر إلى الفيلق دون إعلان حملات للتطوع في الفيلق كما حصل مع الفيلق الخامس لاحقاً. ولا يتجاوز عدد الفيلق في ذروته 10 – 12 ألف مقاتل وهو بقوام فرقة عسكرية. وأهم المعارك التي شارك بها: معارك ريف اللاذقية الشمالي منذ تأسيسيه وحتى الآن، معارك السيطرة على مدينة حلب في نهاية عام 2016، معارك ريف حلب الجنوبي منذ 2016 وحتى الآن، معارك ريف حماه الشمالي والغربي منذ تأسيسه وحتى الآن.

رغم هذا الدعم والاهتمام بالفيلق الرابع إلا أنه لم يستمر في تنفيذ مهامه القتالية بفعالية، حيث أكدت بعض التقارير أن قرارات قائد الفيلق السابق اللواء شوقي يوسف أدت إلى خسارة عدد من المعارك لصالح المعارضة، وهو ما أدى لتعيين اللواء حسن مرهج قائداً للفيلق بدلاً منه. فقد الفيلق فاعليته ولم يلبِّ المتطلبات التي تم إنشاؤه لأجلها، وهو ما جعل القيادة الروسية تفكر ببديل مناسب، فقامت بعد مرور سنة وشهرين على تأسيس الفيلق الرابع بتأسيس الفيلق الخامس.[4]

فيلق خامس: نموذج لاحتواء الميليشيات

في 2016/11/22 أعلنت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة عبر بيان صادر عنها عن تشكيل الفيلق الخامس "اقتحام" من المتطوعين،[5] ولكن سرعان ما تبين أن هذه التشكيل الجديد – الفيلق الخامس – هو وليد الحاجة الروسية لضم بعض الميليشيات المحلية الموالية لها إضافة لفئات أخرى ضمن هذا التشكيل، بحيث تشرف عليه روسيا بشكل مباشر، ويكون نموذجاً لنجاح مفترض تستخدمه لاحقاً في إعادة هيكلة الجيش السوري الذي أنهكته سنوات الحرب. وحددت القيادة العامة مراكز لاستقبال المتطوعين في عدة أماكن هي: قيادة المنطقة الجنوبية، قيادة موقع

[4] من لقاء مجموعتي تركيز في الريحانية، تركيا، مع مجموعة من الضباط المنشقين، بتاريخ: 2019/2/15 و 2019/3/7.

[5] ورد في بيان تأسيس الفيلق الخامس أنه " استجابة للتطورات المتسارعة للأحداث وتعزيزاً لنجاحات القوات المسلحة الباسلة وتلبية لرغبة جماهير شعبنا الأبي في وضع حد نهائي للأعمال الإرهابية على أراضي الجمهورية العربية السورية تعلن القيادة العامة للجيش عن تشكيل الفيلق الخامس اقتحام /من الطوعيين/ بمهمة القضاء على الإرهاب إلى جانب باقي تشكيلات قواتنا المسلحة البطلة والقوات الرديفة والحليفة لإعادة الأمن والاستقرار إلى كامل أراضي الجمهورية العربية السورية"

أما عن شروط الانتساب التي حددتها القيادة العامة فهي: مواطن ذكر أتم الثامنة عشرة وغير مكلف بخدمة العلم أو فار منها، وأن يكون لائقاً صحياً، ومن موظفي الدولة بعد موافقة الجهة التي يعمل لديها. كما بينت القيادة العامة بأنه يمكن قبول "الراغبين ممن أدوا خدمة العلم من جميع الفئات ضباط وصف ضباط وأفراد إضافة إلى الراغبين من العاملين في الدولة بموجب عقد لمدة سنة قابل للتجديد شرط الحصول على موافقة الجهة التي يعملون لديها"، وأكدت "باحتفاظ العاملين في الدولة إضافة للرواتب التي سيتقاضونها من الفيلق بجميع الحقوق والمزايا التي يحصلون عليها في أماكن عملهم من راتب وعلاوات وترقيات وحوافز".

دمشق، قيادة الفرقة العاشرة في قطنا، قيادة المنطقة الوسطى في حمص، قيادة موقع حماه، كلية الشؤون الإدارية في مصياف، قيادة المنطقة الشمالية في حلب، قيادة موقع طرطوس، قيادة المنطقة الساحلية في اللاذقية، قيادة الفرقة الخامسة في درعا، قيادة الفرقة 15 في السويداء.[6]

وبعد تشكيل الفيلق الخامس صدرت تعليمات إلى وزارة الأوقاف والمؤسسات الحكومية والجيش وشركات الهاتف النقال ووسائل الإعلام والإعلان للحض على الانضمام إلى القوة الجديدة. وفي مذكرة خطية دعت وزارة الأوقاف أئمة المساجد إلى التحدث على المنابر وحض المواطنين على الالتحاق بالفيلق الخامس وعرض ميزات ذلك، ومنها: تسوية وضع المتخلفين عن الخدمة الاحتياطية، وتسوية أوضاع الفارين وموظفي الدولة المتخلفين عن أعمالهم، وبيان أن الملتحق بالفيلق يتقاضى مئة ألف ليرة شهرياً.[7]

يشكل إنشاء الفيلق الخامس -وفق المخيال الروسي- خطوة مهمة نحو إصلاح النظام الأمني في سورية، وهو أمر له أهمية وظيفية ورمزية على المدى المتوسط على حد وصف الخبراء العسكريين الروس الذين تمت مقابلتهم لإتمام هذا التقرير، ويسمح بشرعنة بعض الميليشيات من خلال ضمها للفيلق، وقد نوهوا إلى أنه يمكن الاستفادة من تجربة الحشد الشعبي في العراق وتجربة تشكيل الجيش الوطني الليبي، مؤكدين أن المستفيد الرئيسي من تشكيل الفيلق الخامس في حال نجاح ذلك روسيا وليس إيران، وبالتالي فإن الجانب الروسي هو الذي يمكن أن يصبح المهندس الرئيس للنظام الأمني في سورية على المدى المتوسط.[8]

يعتقد بعض الخبراء العسكريين أن إنشاء الفيلق الخامس هو الخطوة الأولى لروسيا لتطوير الجيش السوري وإنشاء هيكل قيادة موحد ليشمل التدريب والمراقبة، وتوحيد الجماعات الدينية العرقية المتناثرة الموالية للحكومة، وهذا بدوره يساعد في تقريب العلاقات بين الحكومة والفصائل الموالية من أجل دمجها في الجيش السوري وجهاز أمن الدولة.(9) كما سعت موسكو من تشكيل الفيلق الخامس إلى تحقيق ما يلي:

---

[6] سورية: الفيلق الخامس للمتطوعين في "محاربة الإرهاب" قناة العالم الإخبارية، 2016/11/22، الرابط: https://bit.ly/2WB8lMd

[7] إبراهيم حميدي، الفيلق الخامس... «جيش الشرق» الروسي لقمع رفاق السلاح وتثبيت السلم، جريدة الحياة اللندنية، 2017/1/9، الرابط: https://bit.ly/2BzERqa

[8] رسلان محمدوف، الدور الخاص للفيلق الخامس، المجلس الروسي للشؤون الدولية، تاريخ: 13\4\2017، الرابط: https://goo.gl/cMTsWx

[9] ألكسندر روستوفتسيف"فيلق الاقتحام الخامس" بليت نافيكاتور، تاريخ: 22\12\2017 https://goo.gl/WdiV9K

- استمالة من تبقى من الميليشيات المحلية الموالية لإيران وضمها للفيلق الخامس، ومحاولة إبعاد إيران عن المؤسسة العسكرية بشكل عام.

- ضم فصائل المعارضة التي قامت بتسويات مصالحة مع النظام إلى الفيلق الخامس، وتقديم ضمانات لتلك الفصائل بأن الفيلق تحت رعايتها، وسيحمي الفيلق عناصر تلك التسويات من الملاحقة من قبل أجهزة النظام الأمنية.

- استخدام الفيلق الخامس كقوة فصل ما بين مناطق النظام ومناطق المعارضة لضمان تنفيذ اتفاقات دولية أبرمتها روسيا مع تركيا أو قد تبرمها مع غيرها لاحقاً. ومن الأمثلة على استخدام روسيا الفيلق الخامس كقوة "محايدة" تتبع لها بهدف الفصل بين المناطق اشتباكها مع الفرقة الرابعة المدعومة إيرانياً نتيجة طلب روسيا من قوات الفرقة الرابعة الانسحاب من خطوط التماس مع قوات المعارضة.

- محاولة روسيا على المدى البعيد الاستفادة من تجربة الفيلق الخامس، وسحب هذه التجربة على باقي فيالق الجيش الأربعة.

وفيما يتعلق بالأسلحة المتاحة في الفيلق الخامس فكان معظمها من الجيش الروسي. ولعل أكثر الأسلحة الحديثة المتاحة لمقاتلي الفيلق الخامس هي:[10]

- دبابات T-72B3، مجهزة بنظام حماية ديناميكي وأجهزة تصوير حراري.

- دبابات T-62m بأعداد كبيرة في الفيلق مع حماية دروع محسنة ضد التاو.

- عدد كبير من BMP-1، BMP-2، وناقلات الجنود المدرعة المزودة بعجلات غاز، والمجهزة برشاشات من عيار 14.5 ملم، وتستخدم أيضاً كحاملات جنود مصفحة صحية.

- العديد من العربات الأخرى، مجهزة ببنادق آلية من عيار 12.7 و30 ملم وقاذفات قنابل يدوية.

[10] الفيلق الخامس، التشكيل، محاربة الإرهاب، الدور الروسي" فويني ابوزربنيا، 17\7\2017، الرابط: https://goo.gl/VLUdmG
"الفيلق الروسي" الفيلق الخامس القوام والتجهيز" وكالة الأنباء الروسية نوفوستي، تاريخ: 25\4\2017، الرابط: https://goo.gl/crk9i1

أهم الوحدات المكونة للفيلق الخامس: شكلت قوات النمر نواة الفيلق الخامس وهي لا تتعدى كتيبة مشاة بقوام 1000 شخص، ذاع صيتها مع اختراقها نهر الفرات للضفة الأخرى، وانضم للفيلق عدد من تشكيلات الجيش الأخرى:[11]

- **عناصر من صقور الصحراء وفوج مغاوير البحر التابع للصقور**. وأدت التطورات العسكرية والاقتصادية التي طرأت على هذه الميليشيا لوضعها تحت دائرة اهتمام القوّات الروسية التي عملت إلى جانبها عام 2016 في معركة تدمر في محاربة تنظيم الدولة وفي محاربة المعارضة المسلّحة في مدينة حلب، ومن خلال هاتين المعركتين أصبح قائد صقور الصحراء أيمن جابر، الشريك الأكبر للجنرالات الروس في سورية من خلال استثمار كافّة العمليات العسكرية والتسويات المدنية والمناطقية والتي تدخل جميعها ضمن الصفقات المنسّقة، ممّا جعل أيمن جابر وقيادات صقور الصحراء في موقع الاستهداف من قبل قادة الميليشيات المقرّبة من آل الأسد وضباط جيش النظام المميّزين في الحرب السورية.
- **لواء القدس الفلسطيني**: ميليشيا مسلحة فلسطينية تم تشكيلها في شهر تشرين الأول من عام 2013 في محافظة حلب من فلسطيني مخيمي النيرب وحندرات بقيادة المهندس محمد سعيد، وتلقى اللواء دعماً إيرانياً قبل أن يتحول للدعم الروسي، ويحمل لواء القدس شعار: (فدائية الجيش العربي السوري)، ويشارك في جبهات القتال إلى جانب قوات النظام، ويرتبط قادة لواء القدس بعلاقات قوية مع الجنرال الإيراني قاسم سليماني وضابط الارتباط الروسي في مدينة حلب. يبلغ عدد مقاتليه حوالي 2000 مقاتل، براتب 100 $ أمريكي شهرياً، ويتألف اللواء من ثلاث كتائب رئيسة هي: كتيبة أسود القدس، كتيبة أسود الشهباء، كتيبة الردع.
- **كتائب البعث**: بناء على توجيهات النظام بحكم الضغوط الروسية التي عملت على تجميع الميليشيات المحلية في إطار عسكري مؤسساتي، انضمت كتائب البعث إلى الفيلق في الوقت ذاته الذي أصدرت فيه حكومة النظام السوري تعاميم إلى المحافظين والمدراء العامين لتوجيه موظّفيهم للالتحاق بالفيلق الخامس–اقتحام، كما عُمّمت تلك الأوامر والتعليمات على الجامعات والمعاهد التعليمية بوجوب التحاق الطلبة بالفيلق الخامس.
- **صيادو الدواعش**: مجموعة من القوات الخاصة تتكون من متطوعين توفي أقاربهم وأصدقاؤهم على يد تنظيم الدولة. عاش العديد من هؤلاء المقاتلين في ضواحي حمص وتدمر، وهي قوات مسلحة بالكامل ومدربة من قبل روسيا. وقد قامت بعدة عمليات على مواقع داعش

[11] وفقاً لتقارير الرصد الداخلية التي تنتجها وحدة المعلومات في مركز عمران والتي اعتمدت على منهجية الرصد المكثف لمواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر ويوتيوب) وتحليل هذه البيانات والمعلومات ومقاطعتها مع السياق العسكري.

في جميع المناطق المحيطة بتدمر. ويعتقد أنه بسبب هذه العمليات تم الاستيلاء على المدينة في وقت قصير جداً.

- **قوات العشائر**: بقيادة تركي البوحمد، وهو عضو في الحركة الاشتراكية العربية، والتي تعدُّ جزءاً من الجبهة الوطنية التقدمية. وتعود أصول تركي البوحمد إلى عشيرة البوحمد في محافظة الرقة، ويبلغ عدد مقاتلي قوات العشائر حوالي 1700 مقاتل من أبناء عشيرة البوحمد، ولهم دور فاعل في ريف حلب الشرقي وقبلها في حماية طريق (أثريا – خناصر).
- **كتيبة قمة النبي يونس**: ميليشيا علوية تتمركز في قمة النبي يونس في ريف اللاذقية الشمالي على ارتفاع 1350 متراً، يقودهم المدعو قصي ابراهيم الملقب بـ"أبو جعفر".
- **قوات شباب السنة وقائده: أحمد العودة:** وهو أحد أكبر فصائل الجيش الحر سابقاً في درعا، وكان له الدور الأكبر في تسليم مناطق سيطرته للنظام السوري وروسيا في شهر تموز من عام 2018، ولاحقاً انضم هذا الفصيل للفيلق الخامس وتم تعيين قائده أحمد العودة قائداً للفيلق في مناطق درعا، حيث تولى العودة تجنيد الشباب لصالح الفيلق الخامس.
- **جيش التوحيد**: وهو أحد فصائل المعارضة سابقاً والذي تم تشكيله في ريف حمص الشمالي، وانضم للفيلق الخامس بعد فرض النظام السوري وروسيا تسوية على ريفي حمص الشمالي وحماه الجنوبي في منتصف عام 2018.
- **قوات محردة**: وهي ميليشيا مسيحية من قوات الدفاع الوطني الموجودة في مدينة محردة بريف حماه الشمالي الغربي.
- **درع الوطن**: يقودها محمد جعفر، وهو شيعي لبناني، وهي مشكَّلة ـ بالإضافة إلى عناصر من حزب الله ـ من الشيعة الذين يعيشون في المناطق الحدودية السورية اللبنانية، بما في ذلك المواطنون اللبنانيون .
- **قوات المردة** من مسيحي معلولا.
- كما يضم الفيلق الخامس عدداً كبيراً من عناصر الميليشيات التي أمرت روسيا بحلها، كميليشيا لواء درع القلمون التي كان يقودها المقدم فراس جزعة.

وينقسم الفيلق الخامس إدارياً إلى عدة ألوية هي:

1. <u>اللواء الأول</u>: وينتشر في ريف حمص الشرقي، وبالأخص في مدينة تدمر وما حولها.
2. <u>اللواء الثاني</u>: وينتشر في ريف حماه الشمالي الغربي، في مدينتي محردة والسقيلبية المسيحيتين، كان يقوده العميد مراد خير بيك قبل ترفيعه لرتبة لواء وتعيينه رئيساً لأركان الفيلق الخامس.

3. اللواء الثالث: وينتشر في المنطقة الجنوبية من سورية وسبق له أن كان متواجداً في ريف حلب الجنوبي وريف حماه الشرقي على محور أثريا – خناصر.
4. اللواء الرابع: ويعتقد أنه مشكل من لواء البعث بالكامل.
5. اللواء الخامس: وينتشر في المناطق القريبة من محافظة إدلب ويقوده العميد خيرات كحلة.
6. اللواء السادس: وينتشر في المناطق القريبة من إدلب وحماه.
7. اللواء السابع: وينتشر في محافظة دير الزور بالقرب من نهر الفرات ويقوده العميد غسان بدر.

أما قائد الفيلق الخامس فهو اللواء زيد صالح، وهو أحد الضباط المحسوبين على الروس في سورية، ويبلغ عدد مقاتلي الفيلق حوالي 15000 عسكري وهو في تزايد مستمر، علماً أن هذا العدد هو قوام فرقة عسكرية وليس قوام فيلق، ويقع مقر قيادته في مدينة اللاذقية، وهو على ارتباط مباشر بمركز قيادة القوات الروسية في مطار حميميم. **أما تمويل الفيلق الخامس فهو روسي بالكامل**، وتبلغ رواتب عسكرييه حوالي 200 دولار، في حين قد يرتفع المبلغ للضابط إلى 250 – 300 دولار.

تشكيل "سني" قيد التشكل

شكل "نجاح" الفيلق الخامس مع نهاية 2018 عاملاً دافعاً باتجاه التحضير لإنشاء موسكو للفيلق السادس **في جنوب البلاد**. إذ تريد روسيا أن تحتضن فصائل المعارضة التي وقَّعت هدنة مع النظام. والهدف منه منع توسُّع نفوذ إيران في جنوب سورية، وحماية الحدود السورية الأردنية. إلا أن مصادر لوحدة المعلومات في مركز عمران في الجنوب السوري نفت تشكيل هذا الفيلق، وأوضحت بأن الأمر تم بناء على طلب عدد من تشكيلات المعارضة المنضوية تحت مسمى "الجيش الثوري" بإنشاء تشكيل "لواء" في المنطقة الجنوبية يدخل في قوام الفيلق الخامس، وقد وافقت روسيا ودعت هذه الفصائل للانضمام لهذا اللواء برئاسة أحمد العودة القائد السابق لجماعة شباب السنة المعارضة، الذي أصبح قائد اللواء الثامن الجديد من الفيلق الخامس في جنوب سورية (مقره في بصرى الشام)، بعد أن أبرم اتفاقاً مع النظام أواخر حزيران 2018، تم بموجبه نقل السيطرة على هذه المنطقة إلى النظام بإشراف روسيا. كما تسعى موسكو لتشكيل اللواء التاسع ضمن قوام الفيلق الخامس للفصائل التي لم تنضم للواء الثامن ورفضت الذهاب إلى الشمال السوري، وجميعها ستكون بقيادة العودة الرجل السبَّاق للتوقيع مع النظام، واستجاب لمطالب روسيا بإرسال مجموعاتهم إلى شمال سورية والبادية. كما تشير المصادر ذاتها المصدر أن الأردن يلعب دوراً فاعلاً في تشكيل هذه الوحدات، ويعطيها ميزات كبيرة لقاء عدم انضمام المقاتلين لمجموعات إيرانية في

المنطقة وخاصة حزب الله، وتكون روسيا بذلك بدأت العمل على الحد من التواجد الإيراني في الجنوب كما وعدت.[12]

هذا التشكيل لا يزال قيد التخطيط ولم تتضح ملامحه بعد، ولموسكو فيه عدة أهداف تتمثل في:

- وقف تمدد مليشيات إيران فضلاً عن "حزب الله" في الجنوب السوري، إذ تواصل إيران ومليشياتها التغلغل في المنطقة على الرغم من تعهّدات سابقة بالابتعاد مسافة 40 كيلومتراً عن الحدود.
- مواجهة حالة الرفض في بعض مناطق المحافظة للالتحاق بالخدمة العسكرية في قوات النظام، واستقطاب الرافضين إلى تشكيل عسكري محلي يكون خاضعاً للنظام.
- مواجهة "المقاومة الشعبية" في حوران التي ظهرت أخيراً ونفذت عمليات عدة ضد قوات النظام في أرجاء المحافظة.

وتؤكد المعطيات أن هذا التشكيل سوف يتمركز في القطاعين الأوسط والشمالي من محافظة درعا، بينما ينتشر الفيلق الخامس بقيادة أحمد العودة في اللجاة وريف درعا الشرقي. وفي هذا الإطار، عاد القيادي السابق في الجيش السوري الحر إياد قدور إلى محافظة درعا آتياً من الأردن بعدما عقد اتفاق "تسوية" مع النظام. وكان في استقبال قدور عند الحدود مع الأردن عماد أبو زريق، المرشح لتولي رئاسة التشكيل العسكري الجديد، ما يؤكد أن قدور سيكون له دور في التشكيل الجديد المتوقع.[13]

وبخلاصة عامة، يمكن عد هذه الخطوة استمراراً لمحاولات الروس ترتيب البنية البشرية وإعادة دمجها وفق توازنات ترتجي أن تتحكم بها وحدها، إلا أنّ هذه الفيالق ـ وإن شُكِّلت لغايات منها ما هو أمني ومنها ما هو ميداني وما هو مرتبط بإعادة الهيكلة وعملية الدمج ـ تجعل الجيش بمثابة ميليشيا كبرى تضم عقائد عسكرياتية هجينة تشرعن رسمياً تحول الجيش إلى شبكات تتحكم فيها عدة أطراف محلية ودولية.

[12] اينو سي، روسيا تحتضن الشباب والمعارضة في جنوب سورية، روسيا اليوم، تاريخ: 20\2\2019، الرابط: https://goo.gl/AyUpEb

[13] عدنان محمد، الفيلق السادس: احتواء روسي لأهالي درعا أم لإيران ومليشياتها؟، العربي الجديد، 2019/3/1، الرابط: https://bit.ly/2H5AzeC

ورقة تحليلية

اختبار قدرة النظام على إعادة الهيكلة والدمج

معن طلاع*

*معن طلاع: باحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تتركز اهتماماته البحثية على دراسة الفواعل الإقليمية والدولية في الشأن السوري بالإضافة إلى قضايا الأمن والدفاع في سورية.

اختبار قدرة النظام على إعادة الهيكلة والدمج

مدخل

تتزايد التحليلات التي تبحث بأسئلة ما بات يسمى "بعد الحرب" في سورية، وعلى رأسها سؤال إعادة التشكيل والبناء الخاصة بالنظام لا سيما وحداته العسكرية والأمنية، خاصة بعد تزايد المساحات التي بات يسيطر عليها النظام وتثبيت الصراع في تلك المناطق التي ترتبط ديناميكاتها بمعادلات إقليمية ودولية متداخلة ومعقدة.

يتصف المنهج المتبع في الإجابة عن تلك الأسئلة بالضبابية "غير البريئة" تارة، كتلك التحليلات التي استندت إلى مخرجات المشهد العسكري الراهن وباتت تعامل على أنها عنصر استقرار سياسي شجعت على تنفيذ استراتيجيات إصلاح القطاع الأمني SSR ونزع السلاح والتفكيك وإعادة الدمج DDRمغيبة عناصر مهمة لم تتوفر لنجاح هاتين الاستراتيجيتين، وبالطوباوية تارة أخرى، بادعاء امتلاك النظام القدرة على النهوض، متكئة على افتراض قدرته على الصمود، ومتجاوزة السياق السياسي والعسكري والأمني الذي رافق المشهد السوري، إذ تؤكد سنوات الصراع ابتداءً أن التحولات التي عصفت بالمؤسسة العسكرية هي تحولات عميقة وذات آثار ممتدة وتمتلك عوامل الديمومة، خاصة بعد الاستنزاف الكبير الذي حصل على مستويي القدرة البشرية والنوعية والذي تطلب تدخلات إيرانية وأخرى روسية لوقف هذا الاستنزاف وتصحيح الخلل الحاصل.

وعليه تحاول هذه الورقة اختبار قدرة النظام على إعادة النهوض وتشكيل قواته العسكرية في ظل شبكة معقدة من المصالح المتضاربة داخل بنيته الداخلية، سواء مصالح حلفائه المحليين أم الروس أم الإيرانيين، وهذا يستوجب البحث في أربعة محاور رئيسية تفيد استنتاجاتها في تشكيل مؤشرات قياس لاختبار تلك القدرة، أول هذه المحاور: تحرير للسؤال الرئيسي وبيان توصيفه، وثانيها: ما السياسة المتبعة من قبل النظام وما موجهاتها وما أهدافها؟، وثالثها: ما معوقات سياسات أو استراتيجيات النظام نحو إعادة الهيكلة، وبيان إن كانت معوقات مستعصية أم مؤقتة، أما رابع تلك المحاور: فوفقاً لشكل القدرة الراهنة ما السيناريو الأوضح في تلك الاستراتيجيات؟.

سؤال القدرة وفق مخيال النظام

في مراحل بعد النزاع ووفقاً للعديد من التجارب، ينبغي أن تمثل عمليتي SSR وDDR أمراً حاسماً في الحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي والحد من مولدات العنف المحلي، فالأسئلة الأولى التي تفرض نفسها هي أسئلة سياسية وأمنية بالدرجة الأولى (كوثيقة حل سياسي، شروط البيئة الآمنة المشجعة على الاستقرار)، وبهذا السياق تشكّل عمليات DDR الخطوة الأولى التي يمكننا من خلالها فهم حركية إعادة الهيكلة في مرحلة ما بعد النزاع.[1] وانطلاقاً من النموذج السوري الذي لم ينجز استحقاقات الاستقرار، فإن العملية هنا تفقد موجباتها ودوافعها، خاصة أن طرفاً (النظام) صبت معادلات المشهد العسكري الأخيرة في صالحه، لن يكون مضطراً إلى إجراءات وتغييرات هيكلية كبرى في بنية الجيش،[2] بقدر ما ستنصب جهوده في عمليتين رئيسيتين: الأولى: "إعادة ترميم وتصليح"، والثانية: "إعادة تشكيل مراكز قوة".

بهذا المعنى، وفي ظل تعثر العملية السياسية التي ينبغي لها الدفع باتجاه حل سياسي ينهي مسببات الصراع وفقاً للمستندات الدولية المعنية، فإنه ينبغي التوضيح ابتداءً أن جهود إعادة الترميم والتصليح تلك طالما أن رؤية المجتمع لجيشه غائبة عنها فإنها لن تشمل مكامن الخلل الرئيسية في المؤسسة العسكرية التي تتطلب إصلاحاً وتغييراً، كالعقيدة العسكرية، وقوننة ودسترة أدوار الجيش، وتحجيم تدخلاته في الحياة السياسية، وتعزيز مبادئ الحياد الوطني، كما أن تلك العملية لن تكون معنية بقوننة العلاقات المدنية العسكرية،[3] وبالتالي فحتى عمليات التسريح وإعادة الدمج والتأهيل ستكون خاضعة لمصلحة النظام بالدرجة الأولى، ومتكيفة مع جهود حلفائه بالدرجة الثانية، ومستوعبة للمتغيرات التي طرأت على بنية الجيش بالدرجة الثالثة، وللعديد من الأمور والتحديات التي فرضتها سنوات الصراع على الجيش كالقدرة على التعبئة وإعادة الضبط العسكري والتنظيمي وتحسين القوة النوعية.

---

[1] United Nations Peacekeeping, Disarmament, Demobilization and Reintegration, https://bit.ly/2rnf8i2

[2] خضر خضور، القوة في الضعف: قدرة الجيش السوري العرَضية على الصمود، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2016/3/14، الرابط: https://bit.ly/2GkMODH

[3] مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تحولات المؤسسة العسكرية السورية: تحدي التغيير وإعادة التشكيل، 2018/12/31، الرابط: https://bit.ly/2YUyckt

وهنا يبرز سؤال القدرة (قيد البحث والاختبار في هذه الورقة)، ليس بكونه مستنبطاً من متطلبات عمليتي SSR وDDR بقدر ما هو متعلق بمخيال النظام وآلياته حول إعادة الضبط والتحكم في الجيش، وهو ما يجعل عناصر تلك القدرة مرتبطة بعدة عوامل لعل أهمها:

1. مركزية قرار إعادة التشكل، أي عدم وجود شروط أو ضغوط أو فواعل أخرى تتحكم في ديناميات تلك العملية.
2. امتلاك البدائل والخيارات المناسبة للعناصر "غير النظامية"، والتي من شأنها تسهيل عملية DDR بالنسبة له.
3. تعزيز أدوار شبكاته الأمنية والعسكرية، الأمر الذي يتطلب بقاء مراكز القوة في قطاعي الأمن والدفاع متأثرة ومتحكمة ببوصلة عمل تلك الشبكات.
4. ارتباط ديناميات إعادة التشكل تلك في عملية إعادة تأهيل النظام إقليمياً ودولياً.
5. وضوح السيناريو الذي يطمح له النظام فيما يخص الشكل البنيوي والوظيفي للجيش، والقدرة على تنفيذه.

وينبغي أيضاً التركيز على أنه لن يكون هنالك دور للمنظمات الدولية المانحة في تمويل عملية إعادة التشكل، خاصة أن بعض المنظمات والدول المانحة ما تزال تشترط إتمام العملية السياسية كي تنخرط بعملية التمويل، وهو ما يجعل سؤال القدرة المالية سؤالاً مركزياً ضمن العناصر المشكِّلة لمعادلة القدرة تلك.

قرارات وترتيبات حذرة

بدأ النظام في عام 2016 بعملية دمج الجماعات المسلحة غير النظامية في جيشه الحكومي، مستغلاً مكاسبه العسكرية وبدعم وتشجيع روسي، وقد تضمنت هذه العملية تشديد السيطرة على الميليشيات الموالية، ودمج الجماعات المسلحة والمقاتلين الذين كانوا في صف المعارضة سابقاً، وتوزيعهم على المناطق التي أعاد النظام السيطرة عليها، والتحضير لإدراج محتمل للقوات التي ما

تزال تسيطر على مساحات جغرافية مهمة، ويُعنى بهذا قوات سوريا الديمقراطية وقوات المعارضة في الشمال السوري.[4]

وفي سبيل فهم محددات وموجهات عمليتي "إعادة ترميم وتصليح"، و"إعادة تشكيل مراكز قوة"، سيتم سبر وتحليل أبرز القرارات والسياسات المتعلقة بذلك، والتي يمكن بيانها بالنظر إلى عدة مستويات ومحاور منها ما يلي:[5]

أولاً: مستوى مرتبط بالخدمة العسكرية، وهو مستوى يطمح النظام من خلاله لإصدار مؤشرات إنهاء استنزافه البشري جراء فائض القوة الذي تم تحصيله من اتفاقيات "المصالحة" مع مناطق المعارضة أو من مراسيم العفو. ففي 9 تشرين الأول صدر المرسوم رقم 18 للعام 2018 القاضي بمنح عفو عام عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي والخارجي المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 1950 وتعديلاته، والمرتكبة قبل تاريخ 2018/10/9، دون أن يشمل المتوارين عن الأنظار والفارين إلا إذا سلموا أنفسهم خلال 4 أشهر بالنسبة للفرار الداخلي، و6 أشهر بالنسبة للفرار الخارجي.[6]

كما أصدرت القيادة العامة في هذا الصدد عدة أوامر، أهمها في تشرين الثاني من عام 2018 والتي تقضي بإنهاء الاحتفاظ بصف الضباط المجندين، والدورة 103، الذين تم سوقهم في 21-11-2010، كما يشمل الأمر الإداري مجندين آخرين التحقوا بالخدمة في العام ذاته. كما ينهي الأمر الإداري "الاستدعاء لصف الضباط والأفراد الاحتياطيين الملتحقين قبل الأول من يوليو 2012". بالإضافة إلى تسريح ضباط الدورة 247 وما قبلها، وتسريح الضباط الاحتياطيين الملتحقين خلال عام 2013 وأتموا أكثر من خمس سنوات في الخدمة الاحتياطية حتى تاريخ 2018/7/1. واستبعد الأمر الإداري كل من لديه فرار أو خدمة مفقودة تجاوزت الثلاثين يوماً.[7]

---

[4] حايد حايد، إعادة دمج الجماعات المسلحة السورية: الآليات، الجهات الفاعلة، وأوجه الفشل، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2018/12/16، https://bit.ly/2UX8GrY

[5] تقرير غير منشور من إعداد وحدة المعلومات في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، والذي تتبع به كافة قرارات النظام المتعلقة بالتسريح والنقل والتعيين أو ما يعرف بالنشرة العسكرية، وذلك عبر منهجية رصد ركزت على التغييرات المتعلقة بقادة الفرق والوحدات النوعية في الجيش. وذلك من خلال تتبعها للعديد من الحسابات المهتمة ضمن وسائل التواصل الاجتماعي لا سيما الفيسبوك، كما تم مقاطعة تحليل نتائج هذه البيانات مع مجموعة تركيز عقدها مركز عمران مع ضباط منشقين في غازي عينتاب بتاريخ 2019/1/17.

[6] المرسوم التشريعي /18/ لعام 2018 القاضي بمنح عفو عام عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي والخارجي المرتكبة قبل تاريخ 2018-10-9: موقع رئاسة مجلس الوزراء، 2019/10/9،الرابط: http://cutt.us/D5jhZ

[7] القيادة العامة للجيش، انهاء الاحتفاظ لصف الضباط المجندين (الدورة 103)، وكالة سانا، 2018/12/31، الرابط: https://www.sana.sy/?p=871032

وفي مطلع عام 2019 أصدرت القيادة العامة أيضاً أمرين مهمين في هذا الصدد، الأول: أنهى بموجبه الاحتفاظ والاستدعاء للضباط وصف الضباط والأفراد المحتفظ بهم، والاحتياط المدني المستدعى (ملتحق) ممن بلغ عمرهم /42/ سنة فأكثر عدا الأطباء البشريين. أي إنه أنهى الاحتفاظ بالضباط الاحتياطيين عناصر الدورات /253،251،250/ عدا الأطباء البشريين ويستبعد من الأمر من لديه فرار أو خدمة مفقودة تتجاوز 30 يوماً.[8]

والثاني: إصدار القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة أمراً إدارياً يستبعد الاحتياطيين المدعوين /غير الملتحقين/ من مواليد عام 1981 وما قبل، وينهي الاحتفاظ والاستدعاء لصف الضباط والأفراد من المواليد ذاتها. وأوضحت القيادة العامة للجيش في بيان لها "أن الأمر الإداري ينهي الاحتفاظ والاستدعاء لصف الضباط والأفراد المحتفظ بهم والاحتياط المدني المدعو /ملتحق/ من مواليد عام 1981 وما قبل وينهي الاحتفاظ والاستدعاء للضباط المحتفظ بهم والاحتياطيين من حملة شهادة الدكتوراه".[9] وبينت القيادة العامة للجيش أن الأمر الإداري ينفذ اعتباراً من تاريخ 15-2-2019.[10]

<u>ثانياً: مستوى متعلق بالتعيينات والإيفاد</u>، ويرتبط بهذا المستوى عدة أهداف، منها ما هو متعلق برغبة روسيا بإعادة تنظيم الجيش وتحسين أدائه، ومنها ما هو مرتبط برغبة إعادة تكوين خارطة مراكز القوة عبر استبدال بعض الشخصيات بغيرها بأخرى أكثر ولاء، حيث قامت موسكو بإيفاد عدد من ضباط النظام إلى موسكو لإجراء دورات أركان في اختصاصات الدفاع الجوّي والآليات والمشاة، كما دفعت بإجراء سلسلة من التعيينات في وزارتي الدفاع والداخلية طالت أكثر من 100 ضابط بمناصب حساسة منذ مطلع عام 2019، وتمت تنحية عدد من الضباط بذريعة بلوغهم السن القانوني للتقاعد، في حين تمّ تهميش المحسوبين على إيران تحت ذريعة انتهاء أدوارهم العسكرية، وخاصة في الثُكنات المُحيطة بدمشق.[11]

---

[8] أمر إداري ينهي الاحتفاظ والاستدعاء للضباط وصف الضباط والأفراد والاحتياط المدني (ملتحق) ممن بلغ عمرهم 42 سنة، موقع رئاسة مجلس الوزراء، 2019/1/31؛ الرابط: http://cutt.us/Gg95Y

[9] القيادة العامة للجيش تستبعد الاحتياطيين المدعوين (غير الملتحقين) من مواليد 1981 وما قبل من دعوات الاحتياط، وكالة سانا، الرابط: https://www.sana.sy/?p=890508

[10] المصدر نفسه.

[11] للمزيد انظر:

- تغييرات تطال قادة فرق عسكرية في الجيش، وكالة أوقات الشام الإخبارية، 2018/12/29: https://shaamtimes.net/160592/تغييرات-تطال-قادة-فرق-عسكرية-في-الجيش-ا/.

- موسكو تعزز سيطرتها على المؤسسات العسكرية والأمنية بسوريا، تقرير صادر عن المرصد الاستراتيجي: https://strategy-watch.com/news/moscow-strengthens-control-military-security-institutions-syria/.

وشملت عمليات التعيين والعزل، تعيين قائد الحرس الجمهوري اللواء "طلال مخلوف" قائداً للفيلق الثاني، وتعيين العميد "مالك عليا" الذي كان يرأس منصب رئيس لجنة حلب الأمنية بدلاً عنه، وهو أحد أبرز الموالين للروس، وكذلك اللواء "مراد خير بيك" الذي تم تعيينه رئيساً لأركان الفيلق الخامس، كما تم إبعاد مدير مكتب ماهر الأسد العميد غسان بلال في الفرقة الرابعة وذلك من خلال تسليمه قيادة أركان المنطقة الجنوبية. وطالت عملية التصفية كذلك: غرفة العمليات العسكرية بهيئة الأركان، والفيلق الأول، وكلية الحرب الإلكترونية، وبعض أفواج الدفاع الجوي، والمحاكم العسكرية، والخدمات الطبية.[12]

ثالثاً: مستوى مرتبط بإعادة هيكلة عنوانها الأبرز إعادة تدوير ما تبقى من قوة وإعادة توزيعها:

إن أهم ما تم تنفيذه منذ بداية العام 2018 هو دمج شعبة التنظيم والإدارة مع إدارة شؤون الضباط تحت مسمى "إدارة القوى البشرية"، ويرأسها حالياً مدير إدارة شؤون الضباط السابق اللواء بسام وردة، بينما تم تعيين اللواء عدنان محرز عبدو الذي كان رئيساً لشعبة التنظيم قائداً للمنطقة الجنوبية. كما بدأ النظام بإعادة هيكلية الفرقة الأولى مدرعة التي أُستنزفت بشكل واضح خلال الصراع، وقد تم رفدها بعربات مدرعة ميكانيكية من روسيا وتم تسميتها الفرقة الأولى ميكانيكية. والتي يترتب وفقاً لذلك إعادة ترتيب القوة المدرعة والميكانيكية داخل الفرقة الأولى والتي يرأسها حاليا اللواء زهير الأسد".[13] والجدير بالإشارة إلى أن إعادة الهيكلة تلك ستشمل الفرقة الثالثة وباقي الفرق المدرعة الأخرى.[14]

- رائد الصالحاني – الكسندر حدّاد، روسيا تُعيد هيكلة قوات النظام: حان وقت التقاعد، موقع المدن: 2019/1/12، الرابط: https://www.almodon.com/arabworld/2019/1/12/روسيا-تعيد-هيكلة-قوات-النظام-حان-وقت-التقاعد

[12] المرجع نفسه.

[13] تحوي الفرقة الأولى المدرعة سابقاً على الألوية التالية: اللواء 57 دبابات، اللواء 76 دبابات، اللواء 91 دبابات، اللواء 58 ميكانيكي، الفوج 141 مدفعية ميدان... وكل لواء من ألوية الدبابات الثلاثة (57+76+91) يحوي في الأساس على: (ثلاث كتائب دبابات كل كتيبة 33 دبابة، و-كتيبة مشاة ميكانيكية31 عربة ب م ب، وكتيبة مدفعية محمولة، 18 مدفع محمول، وكتيبة دفاع جوي "شيلكا"). وقد بلغت نسبة خسائر الألوية من العتاد المدرع ما بين (40% إلى 65%) وتجدر الإشارة إلى أن أحد الألوية المدرعة (اللواء 91) سوف يبقى مدرعاً، وسوف يتم استكمال عتاده المدرع (دباباته) من كتائب دبابات اللوائين الآخرين الذين سيتم تحويلهما إلى ألوية ميكانيكية. كما أن اللوائين (57 + 76) دبابات سوف يتم تحويلهما إلى ألوية ميكانيكية، وهذا بدوره يتطلب الإبقاء على كتيبة دبابات واحدة عضوية من ملاك كل لواء ميكانيكي جديد (بعد استكمال ملاكها من الدبابات 41 دبابة)، ثم يتم نقل الدبابات الفائضة من الكتائب الأخرى (بعد استكمال الفرقة الأولى من الدبابات) إلى تشكيلات خارج الفرقة تحوي النوع نفسه من الدبابات. والجدير بالذكر أن كل لواء ميكانيكي يحوي على: 1) كتيبة دبابات (41 دبابة)، 2) ثلاث كتائب مشاة ميكانيكية كل كتيبة (31 عربة ب م ب)، 3) كتيبة مدفعية محمولة 18 مدفع محمول، 4) كتيبة دفاع جوي شيلكا.

[14] تسريبات... الأسد يبدأ إعادة هيكلة الجيش بقرارات روسية، زمان الوصل، 2018/7/11، الرابط: https://www.zamanalwsl.net/news/article/88519/

لا يمكن استنباط عناصر دالة على امتلاك النظام برنامجاً لإعادة الهيكلة وإعادة الدمج، بل هناك رغبة محدودة يحدوها الحذر في كافة القرارات والتوجيهات الصادرة بهذا الشأن، إذ إن ما صدر لا يوحي باستراتيجية شاملة ولو كان الأمر مخالفاً لكانت مشكلة وجود ميليشيات محلية قد تم حلها، ولرأينا عملية إعادة السلام والاستقرار، فقد ركز النظام بشكل انتقائي على بعض الجماعات دون الأخرى دون مبرر واضح، تاركاً بذلك علامة استفهام كبيرة حول مصير الفصائل المتبقية، بما في ذلك تلك التي تعمل في مناطق خارجة عن سيطرة النظام. بالإضافة إلى ذلك، كانت مثل هذه الجهود في بعض الأحيان مقتصرة فقط على تصنيف الجماعات شبه العسكرية كقوى تابعة للجيش العربي السوري.

لذا فإن التوصيف الأكثر موضوعية لتلك العملية هي المحاولة لإعادة تشكيل حذرة لمراكز القوة في الجيش بما يخدم فلسفة النظام الحاكم بإبقاء هذه المؤسسة أداة تأثير وقوة يتحكم بها ويضمن ضبطها وتوجيهها، وهو أمرٌ ما يزال خاضعاً لعقبات بالغة الصعوبة.

موجهات القرار المتباينة

على الرغم من أن بشار الأسد هو المتحكم "دستورياً" بالدولة ومؤسساتها وبالتالي يمتلك القدرة على تطويع القرارات لخدمة أهدافه المتعلقة بمرحلة إعادة التأهيل والتمكين بعد الحرب، إلا أن فقدان المركزية الفعلية (مركزية القرار والبنية والوظيفة) باتت واضحة المعالم والمعطيات. فتلك المركزية يتحكم بها وظيفياً إلى جانب النظام كلٌ من طهران وموسكو اللتين بدأت تتضح معالم التباين بينهما فيما يتعلق بموضوع إعادة الهيكلة، فموسكو (وفقاً للعديد من الأوراق البحثية الصادرة عن مراكز قريبة من دوائر صنع القرار الروسي) تدرك أن **القوات المسلحة السورية تفتقر إلى الانضباط والمركزية والتحديث التقني والتنظيمي والسلطة، ولا يمكن أن يطلق عليها [وصف] جيش حقيقي**. وهو ما يتطلب من روسيا بدء تأهيل القوات المسلحة، وهذا يعترضه صعوبات تجدها موسكو في أربعة أمور:[15]

1. عدم سيطرة الجيش على كامل الأراضي السورية، وتعدد مصادر القرار العسكري داخل مناطق سيطرته.

[15] الكسي خلوبنيكوف، تطور القوات المسلحة السورية الاتجاهات والمشاكل الرئيسية، المجلس الروسي للشؤون الدولية، تاريخ2018/12/7، الرابط: https://bit.ly/2I4oNPA

2. عدم القدرة على احتكار السلاح وهذا غير متوفر حالياً، ولا حتى في المستقبل القريب.
3. الميليشيات التي أنشأتها إيران والتي يصعب ضمّها إلى هياكل الجيش ويصعب حلّها ومغادرتها سورية.
4. بناء جيش خال من الهيمنة الإيرانية، ليكون لديه فرصاً أكبر في جذب تمويل أجنبي لعمليات إعادة الهيكلة والدمج.

وبمقابل هذا الإدراك الروسي تبرز قدرة طهران على استثمار نظام الأسد في تسخير التناقضات داخل المكونات السياسية والطائفية والمذهبية السورية والتلاعب بها وتوظيفها بما يخدم أجنداتها، حتى أنها تسهم في تقويض وحدات النمر التي تدعمها موسكو وأن تبقى مهامها داخل قاعدة حميميم العسكرية.[16]

ما تزال طهران القوة العسكرية الأولى المهيمنة على المناطق الواقعة تحت نفوذ نظام الأسد، فالإيرانيون هم المسيطرون على مفاصل العاصمة دمشق، وتنتشر قواعدهم العسكرية بمحيطها، وعلى التلال المشرفة على الجولان السوري المحتل، كما تمكنوا من ترسيخ نفوذهم عبر شبكة من المصالح المشتركة، استأثرت المذهبية الشيعية على الجانب الكبير منها.

كما شكلت روسيا بشكل تدريجي قوات كبيرة في سورية عمادها الفيلق الخامس اقتحام، وصدَّرت شخصيات عسكرية كـ"سهيل الحسن" لتعبئة طاقات العلويين المنهكة. في العام 2015م عام التدخل الروسي كانت إيران تلعب الدور الأساسي في الهيمنة على قرار الأسد، لهذا تدلل حركية موسكو في هذا الصدد على عدة أمور أهمها:

- تشكيل قوات لتحقيق أهداف تدخلها في سورية. ويتمثل الإطار العام لهذه الاستراتيجية في إضعاف الميليشيات الإيرانية في المناطق الخاضعة لنفوذ النظام.
- إزاحة النفوذ الإيراني في المنطقة الوسطى كالتحكم بالمعابر الرابطة بين مناطق نفوذ المعارضة وتلك الواقعة تحت نفوذ نظام الأسد.
- السيطرة على الشريط الساحلي السوري بما يحوي من موانئ ومطارات، وإقامة قاعدتين عسكريتين الأولى: جوية في مطار حميميم شرق مدينة اللاذقية، والقاعدة الأخرى: بحرية قبالة مدينة طرطوس.

[16] تركي المصطفى، الأسد من الرقص على رؤوس الثعابين إلى جحر الثعبان الإيراني، بلدي نيوز، 2019/2/28، https://bit.ly/2FXSTmJ

- دفع موسكو باتجاه زيادة فعالية جهاز الأمن العسكري وفروعه في المحافظات السورية، وبناء قدراته وتعزيز تدريبه.
- تحجيم دور الميليشيات الإيرانية في ريف حماة حيث عملت موسكو على بناء عدة نقاط مراقبة عسكرية في قرى الطليسية، والكتيبة الواقعة بالقرب من معردس، وفي مزرعة الترابيع جنوب حلفايا، وفي تل صلبا جنوب شرق السقيلبية، وفي مبنى حوض العاصي في سهل الغاب، وكذلك في تل خنزير بريف إدلب الشرقي.

لا يعني ما ورد أعلاه أنّ التضارب الاستراتيجي الروسي الإيراني يلغي أهمية المصالح الظرفية القائمة في المشهد السوري المعقد، إلا أن التضارب هذا انعكس على طبيعة القرار العسكري "الرسمي" للجيش، فهو ما يزال خاضعاً لطموحات وتفسيرات متباينة بين الروس والايرانيين، وحوّل الجيش إلى ساحة تنافس استثماري يسعى كلٌ من الطرفين لتحقيق شروطه، فالروس يريدون بناء جيش يخفف من كلفة التورط الروسي وتدحرجه المستمر في المشهد السوري، والإيرانيون يريدون ضمانة ألا يخرج الجيش من دوائر تأثيرهم في ظل مشهد سياسي دولي وإقليمي يستهدف وجودهم في المنطقة، وهو ما انعكس على القرار العسكري وموجهاته والتي جعلت قرارات إعادة التأهيل خاضعة لثلاثة موجهات متباينة مما يسهم حتى الآن في إفراز أشكال هجينة وغير واضحة المعالم.

العودة للأصول أم تجمع ميليشاوي كبير؟

ما تزال محدودية القدرة تفرض نفسها على منهجية إعادة التشكيل، وتجعلها أسيرة أوامر النقل والتعيين والتسريح، وهذا ما يوحي بأن التنافس على ملء مراكز القوة في الجيش (كالفرق المدرعة والاستخبارات الجوية والعسكرية والحرس الجمهوري وهيئة الأركان) هو المؤشر الأبرز لفهم مآلات ومخرجات تلك المنهجية.[17]

فنظرياً، ومن زاوية مصالح النظام، يتطلب الانهاك والاستنزاف الحاصل العديد من البرامج والسياسات المكلفة من حيث المال اللازم لإنجازها، والمكلفة من حيث الجهود الإحصائية والمسحية التي ما تزال غائبة بحكم إدراك النظام لحجم الخسائر التي لا يمكن تصديرها من جهة، وبحكم عدم تفرده بمنهجية التشكل من جهة ثانية. وبهذا المعنى، فإن الهدف الأوضح للنظام هو زيادة

[17] هذا ما تم نقاشه بمجموعة التركيز التي عقدها مركز عمران للدراسات الاستراتيجية مع مجموعة ضباط منشقين في الريحانية 2019/2/15.

الاهتمام ببيروقراطية الجيش، فهي المدخل الرئيسي لفاعليته وتحكمه في تلك الاتجاهات الروسية أو الإيرانية المتنامية داخل الجيش، فتارة يستثمر ذلك في زيادة هوامش حركته، وتارة يجعل الجيش ورقة استثمار يطرحها ما بين الروس والإيرانيين، وتارة ثالثة تتيح له تدعيم شبكاته الأمنية والعسكرية المتحكمة بمسار مؤسستي الدفاع والأمن.

إلا أنه وبحكم تفاعلات المشهد ومحركات التباين داخل المؤسسة العسكرية، يتوجب على النظام (وفق منظوره) إيجاد نمط هجين ما بين الدفوعات الروسية والديناميات الإيرانية، فسنوات الصراع مهدت لحلفاء النظام تكريس عناصر قوة وتحكم داخل هاتين المؤسستين، وذلك لضمان تحقيق الانسجام ما بين المعارك والأهداف الاستراتيجية. **وبكل الأحوال يمكن في هذا الصدد تثبيت المعطيات التالية:**

1. صعوبة العودة إلى جيش ما قبل 2011، فالتغييرات التي طرأت على بنية الجيش وتكوينه البشري والاجتماعي هي تغيرات بالغة الأثر، بالإضافة إلى تقلص تأثير مراكز القوة في الجيش التي باتت تخضع لعدة بوصلات، ناهيك عن أن التكلفة المالية لتلك العودة باهظة لن يستطيع النظام تأمينها.

2. مقاومة سياسات التغيير الموضوعية وبالشروط الوطنية لأنها ستفقد هذا النظام إحكام سيطرته على الجيش وتطويعه في صراعاته المحلية.

3. التكييف المتنامي مع مفهوم اللامركزية في إدارة وتوجيه مؤسستي الدفاع والأمن، فمن جهة ما تزال هناك أنماط مغايرة لتلك المؤسسات، متحكمة بجزء مهم وحيوي من الجغرافية السورية، ومن جهة ثانية تفرض متطلبات إدارة التباين الداخلي والميليشيات المتعددة سيراً إجبارياً باتجاهات أنماط اللامركزية.

4. عدم إنجاز سياسة DDR متكاملة، بل يتم الاقتصار على بعض التسريحات وبعض التسهيلات التنموية المحدودة وبالتالي المساهمة في خلق "تجمع عصابات" داخل المجتمع.

وفقاً لمحدودية القدرة تلك، وبقياس وتحليل حركية التنقلات والترفعات والتسريحات التي تتم، يمكن استنتاج العناصر الآخذة بالتبلور ضمن منهجية التشكل وفق الآتي:

أولاً: تغييرات في مراكز القيادة: كتلك التي تم التطرق لها أعلاه، وأهم تلك التغييرات في الفيلق الثاني، والذي يُعد من أهم وحدات الجيش، إذ يجري توكيل مهمة قيادته لقادات من أهم عائلات العلويين -عائلة مخلوف- ومما يثير الاهتمام أيضاً أن اللواء "أوس أصلان"، الشخصية العسكرية

البارزة تم إعفاؤه من منصبه في القيادة وتعيينه كنائب للعمليات. وما زال لديه منصب عالٍ في سلسلة القيادة ولكن لا وجود لوحدة مقاتلة تحت تصرفه مباشرة.

ثانياً: تأجيل تحدي مصير الميليشيات: وتتمثل المشكلة في الوقت الحالي بالتشكيلات "غير النظامية" التي تسيطر عليها شبكات تحكم ايرانية أو روسية، وهؤلاء يفوق عددهم بكثير الوحدات الخاضعة لسلطة وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية في دمشق.

ثالثاً: تدعيم مراكز القوة بقوة نوعية وفق نموذج "حزب الله" اللبناني في سورية: وهو دفع تسعى لتحقيقه طهران عبر دمج ميليشياتها ضمن الجيش كوحدات الدفاع المحلي واللواء 313.

رابعاً: تغييرات روسية لبنية الجيش التنظيمية: إذ تسعى موسكو لضمان وحدة ومركزية الجيش عبر تحويل الفيالق إلى قيادات إقليمية (مشابهة للقطاعات العسكرية الروسية) لتغطية كافة الجماعات المسلحة النظامية وغير النظامية في مناطق نفوذها.

خامساً: ترتيبات "حذرة" في الحرس الجمهوري: باعتباره شبكة عسكرية–أمنية، ودعامة رئيسية في تثبيت الحكم، ومؤخراً تم استبدال اللواء "طلال مخلوف"، ابن خال بشار، باللواء "مالك عليا". (واللواء مخلوف كان قد قاد وحدة الحرس منذ عام 2016، وتم تعيينه في منصب قائد الفيلق الثاني). وحتى فترة قريبة، شكل اللواء "طلال مخلوف"، واللواء "زيد صالح"، واللواء "مالك عليا"، الثلاثي الذي قاد الحرس الجمهوري، وبالوقت ذاته باتت ميليشيا (لواء أبو الفضل العباس) الشيعي جزءاً رئيساً من الحرس.

سادساً: إرجاء تغيير قادة عسكريين مدعومين إيرانياً أو روسياً؛ مثل العميد "سهيل الحسن" الملقب بـ"النمر"،[18] الشخصية العسكرية المفضلة لدى روسيا، واللواء "جميل الحسن"، رئيس المخابرات الجوية. الذي تسلّم منصبه عام 2009 وتجاوز الحد العمري للتقاعد بكثير، كذلك بقي موقع "ماهر الأسد" كقائد للفرقة الرابعة لم يتغير.

أما فيما يتعلق بالتساؤل حول إدارة مجاميع القوة البشرية الرسمية وغير الرسمية فإنه ما يزال غير واضحٍ: إذ يستخدم النظام مجموعة من الحوافز قصيرة الأجل لتسريح أو استقطاب أكبر عدد من المقاتلين الثوار، ولكن هذا الاستخدام هو تكتيك آني فرضته "موجبات" عودة السيطرة من

[18] من ناحية أخرى فإن العميد سهيل الحسن ينتمي إلى الجيل الجديد، وتلقى العديد من الميداليات الروسية وقلده رئيس الأركان الروسي فاليري غيراسيموف سيفاً رمزياً، وأكثر من هذا، فعندما زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قاعدة حميميم في كانون الأول من عام 2017، التقى بالحسن شخصياً قبل بشار الأسد. وما كان أحد ليتخيل حدوث هذا المشهد ذي الدلالة الكبيرة خلال فترة حكم حافظ الأسد.

بوابة المصالحات. وأدوات هذا التكتيك هي أدوات قسرية (وهي الحصار والهجمات العشوائية المكثفة) للضغط على المناطق التي يسيطر عليها الثوار من أجل إرغامهم على الاستسلام. ومن ثمَّ يتم التفاوض على تفاصيل اتفاقات التسليم من قِبل لجان تتألف إلى حد كبير من وسطاء محليين لهم صلات بالنظام السوري.

كما يُعدُّ التجنيد الإجباري أكثر أساليب النظام شيوعاً في دمج مقاتلي المعارضة السابقين في القوات المسلحة الرسمية. وعندما تُستكمل ترتيبات الاستسلام، يتعين على المقاتلين الثوار السابقين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و42 سنة، والذين لم يؤدّوا خدمتهم الإلزامية حسبما ـ ينص القانون ـ الالتحاق بالجيش. وعادة يتم منحهم مهلةً رسمية مؤقتة لمدة ستة أشهر لتسوية أوضاعهم (وهي العملية المعروفة باسم تسوية الوضع)، والتسجيل في فرع التجنيد المحلي الذي يُعرَف باسم (شعبة التجنيد) في منطقتهم لترتيب التحاقهم. أما الذين دخلوا في المصالحات والذين لا يبادرون بالالتحاق طوعاً خلال تلك الفترة من الزمن فيتمّ إلقاء القبض عليهم وتجنيدهم قسراً. وفي كثير من الحالات أُلقي القبض على المقاتلين المتهرّبين من التجنيد من قِبَل النظام حتى قبل أن تنتهي فترات سماحهم المؤقتة. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية مقاتلي المعارضة الرسميين تم احتواؤهم على أساس فردي بعد حل مجموعاتهم. ومع ذلك، وفي حالات نادرة، تواصل الجماعات الثورية السابقة العمل في المنطقة نفسها وتحت إمرة القائد نفسه. وتكون التغييرات الوحيدة التي يتعين عليهم قبولها هي إعادة تسمية المجموعة وتحويل ولائها.[19]

---

[19] على سبيل المثال، في أعقاب صفقة الاستسلام في بلدة بيت جن جنوب غرب دمشق، شَكَّلَ الزعيم السابق لجماعة ثورية محلية تسمى لواء عمر بن الخطاب مجموعة جديدة تابعة لقوات الدفاع الوطني تسمى كتيبة بيت جن، التابعة لفوج الحرمون. وبالإضافة إلى مقاتلي لواء عمر بن الخطاب السابقين، فإن كتيبة بيت جن ضمَّت إلى صفوفها المدنيين وغيرهم من الثوار السابقين.

وخلافاً للانضمام إلى القوات الرديفة، التي تسمح فقط لأعضائها بتأجيل التجنيد، يُسمح لبعض المقاتلين الثوار السابقين بالانضمام إلى قوات الشرطة المحلية من أجل تلبية متطلبات التجنيد. وبُغيةَ تحقيق ذلك، عادة يتصل المتهربون من التجنيد إمَّا بمركز الشرطة في منطقتهم أو بشخصية محلية مؤثرة معروفة بتسهيل مثل هذه العملية.

وحالما يتم قبول الأفراد في قوات الشرطة المحلية، يكون على المجندين الجدد توقيع عقود لمدة خمس سنوات، وعادة يتم تحديد رتبهم ورواتبهم بناءً على قوانين وأنظمة الشرطة. وتكون مراكز الشرطة الخاصة بهم هي المسؤولة عن المتابعة مع السلطات لتعليق خدمتهم العسكرية (تسوية الوضع).

ويَسمح الانضمام إلى قوات الشرطة المحلية للمقاتلين السابقين بتجنُّب التجنيد والبقاء في مجتمعاتهم المحلية. كما يتيح لهم تجنُّب مواجهة مقاتلين آخرين من الثوار. ومع ذلك، يُعدُّ هذا الخيار الأقل جاذبيةً، إذْ يجب على منسوبي الشرطة الخدمة لفترة أطول (بحدٍّ أدنى يصل إلى خمس سنوات)، كما أن راتبهم هو أيضاً أقل من متوسط الأجور التي تدفعها القوات الأخرى الموالية للنظام. ومن بين مئات من مقاتلي المعارضة المسلحة السابقين الذين وردَ أنهم انضموا إلى قوات النظام، هناك بيانات متاحة للعموم حول 80 شخصاً فقط ممن انضموا إلى الشرطة المحلية في معضَّمية الشام.

للمزيد انظر: حايد حايد، الانضمام إلى العدو: كيف يعيد النظام السوري إعادة دمج المقاتلين من الثوار السابقين، يوليو 2018، https://bit.ly/2UKP6Cw

وقد سمحت الآليات المذكورة آنفاً للنظام، إلى الآن على الأقل، بإعادة دمج المقاتلين المعارضين السابقين الذين بقوا في مناطق سيطرته أو تسريحهم. ومع ذلك، تعتمد هذه الجهود على آليات قسرية قصيرة الأجل لتغيير وصفِ القوات المعارضة السابقة، بدلاً من أن تكون جزءاً من خطوات ملموسة لإدخالها في استراتيجية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبدون إصلاح سياسي ومؤسسي يُحدِثُ تحوّلاً، ستواصل هذه الجهود تقويض استقرار سورية بدلاً من تعزيزه.

عموماً، وفقاً لما ورد أعلاه فإن السيناريو المتوقع لشكل الجيش المستقبلي يمضي باتجاهات تجعله شكلاً جامعاً لنمط سوفياتي تم تأسيسه من قبل حافظ الأسد يصعب تجاوزه (الإشراف الاستخباراتي على القوات المسلحة وربط وظيفة الوحدات الخاصة ربطاً وثيقاً بمصالح النظام) من جهة، ومن جهة ثانية شبكات نفوذ ووكلاء تابعون لإيران لتشكيل نموذج لـ"حزب الله" السوري.

خاتمة

تحد القدرة المنقوصة التي يمتلكها النظام من إمكانية إجراء ترتيبات عسكرية وأمنية وفق طموحاته تخدم مصالحه التي يريد من خلالها إعادة تعويم وامتلاك قوة تجعله عنصر تأثير في كافة المفاوضات الجارية حول المستقبل السوري، وتجعله يسير بترتيبات حذرة يطمح من خلالها لإدارة محركات التباين التي تم استعراضها.

وبحكم هذه القدرة المنقوصة، يسير النظام بخطوات غير مبرمجة وغير استراتيجية في عملية الدمج التي أراد من خلالها الاستفادة من فائض القوة لضبط تفاعلات الميليشات المحلية والشبكات الأمنية والعسكرية المرتبطة بموسكو وطهران، مغيباً قسراً كل أسئلة التغيير الوطنية التي تجعل من هذه الخطوات أكثر جدية وأكثر دفعاً باتجاه استقرار مستدام، مما يجعلها أقرب لتشكيل مجمع ميليشياوي بزي عسكري "رسمي" من جهة، وبنية "سوفيتية" مترسخة تجعل من وحداته العسكرية وحدات إقليمية تتعاظم أدوارها لتخفف بشكل موضوعي درجات المركزية، سواء على مستوى القرار العسكري أو إدارة تلك الوحدات. وهذا يدفعنا باتجاه استنتاج أن الديناميات الآخذة بالتشكل تعزز من سيناريو أن تبقى المؤسسة العسكرية أسيرة التشكل الهجين الذي حوَّلها لميدان استثمار للحلفاء.

ورقة تحليلية

تحديات إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية غير التقنية والفنية

معن طلاع*

* معن طلاع: باحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تتركز اهتماماته البحثية على دراسة الفواعل الإقليمية والدولية في الشأن السوري بالإضافة إلى قضايا الأمن والدفاع في سورية.

تحديات إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية غير التقنية والفنية

تمهيد

عند الحديث عن عملية "إعادة الهيكلة" فإنه يُنظر لها باعتبارها سلسلة خطوات يُراد من خلالها إجراء عملية تضمن حماية حقوق الإنسان والمساواة وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية في دول ما بعد الصراع، من خلال ضمان تنفيذ سلسلة من البرامج كبرامج العدالة الانتقالية، وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DDR)، إعادة بناء المؤسسات الأمنية للدولة: (الجيش – الشرطة – المخابرات – حرس الحدود)، وإعادة بناء النظام القضائي ونظام العقوبات.[1]

إلا أن هناك تحديات عابرة للأطر التقنية وتراكم الخبرة الفنية العسكرية تفرض نفسها وبقوة، فهي مقياسٌ لمدى نجاعة إعادة الهيكلة ونجاحها من جهة، واختبارٌ لتوفر رؤية شاملة لكل سورية ومنبثقة عن إدراك المصلحة الوطنية للسوريين والشروط السورية وتموضعها في عملية إعادة الهيكلة، من جهة أخرى. كما أن هناك تحديات خاصة بالظرف السوري كالأدوار التي يمارسها حزب البعث في الجيش، ومساهمته في تشكيل عقيدة الجيش السياسية، وانعدام الأطر المقونِنة للعلاقات المدنية العسكرية وما تفرضه من ضرورة إعادة تعريف أدوار المؤسسة العسكرية السورية، بالإضافة إلى تحدي إعادة هيكلة جيشٍ يحظى بقبولٍ وشرعيةٍ من كل السوريين. ستحاول الورقة توضيح هذه التحديات والوقوف على أبرز عناصرها والتي ستساهم في تكوين مناخ سياسي وأمني يشجع كافة السوريين على الانخراط بعملية البناء الوطنية.

جيشٌ مؤدلج!

عرف القرن العشرون جيوشاً مسيّسة للغاية، بل مؤدلجة، في دول غير ديمقراطية، من دون أن تكون تلك الجيوش حاكمةً، بل كانت منقادة لخدمة حزب حاكم تعتنق عقيدته تحديداً، كما كان الحال في الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي. والهدف من أدلجة الجيوش ليس الحكم، بل الإقناع بدوره في خدمة نظام حزب واحدٍ يحملُ عقيدتَه. وكان المفوضون الحزبيون وسيلةَ أدلجتِه بدءاً من وحداته الدنيا وحتى قياداته العليا، وذلك بموجب نظام القوميسار الحزبي السوفييتي في مؤسسات الجيش ووحداته من الأعلى إلى الأسفل. ويفترضُ أن يضمنَ هؤلاء تثقيفَه، و"نقاءَه"

[1] مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، التغيير الأمني في سورية، 2017/10/23، صفحة 22، https://bit.ly/2hyyigv

الأيديولوجي والتزامه العقيدي. وقامت محاولات في تقليد هذا النموذج في كوبا وغيرها من الدول غير النامية.[2]

والحالة السورية هي من الحالات التي نجح فيها النظام في العقود الأخيرة بأدلجة الجيش، فبالإضافة إلى الدور الجلي الذي يقوم به ضابط التوجيه السياسي (الذي يتبع الإدارة السياسية في الجيش) في أدلجة أفراد الجيش وتعزيز سرديات البعث ومقولاته،[3] نُظِّمَ الجيش بكافة فرقه التابعة للفيالق أو فرقه المستقلة بفروع حزبية (تشبه تنظيمياً فروع المحافظات) ناهيك عن اعتبار فروع المخابرات شُعباً حزبية. وبالعموم يوجد في الجيش 27 فرعاً لحزب البعث و212 شعبة حزبية و1656 حلقة حزبية،[4] وللتوضيح انظر الجدول أدناه الذي يظهر التسلسل الحزبي في القوات المسلحة:[5]

التسلسل العسكري	المسمى الحزبي	ملاحظات
القائد العام للجيش والقوات المسلحة	الأمين القطري	هو رئيس الجمهورية
وزير الدفاع	عضو قيادة قطرية	عضو لجنة مركزية
الفيلق	فرع حزب	قائد الفيلق: الأمين العام لفرع الحزب
الفرقة	فرع حزب	يتألف الفرع من ثلاث شعب وأكثر
الفرق المستقلة	شعبة حزبية	ويتولى رئيس أركان الفرقة أمانة الشعبة
اللواء	شعبة حزبية	تتألف الشعبة من ثلاث فرق حزبية وأكثر
إدارات + قيادة منطقة عسكرية	شعبة حزبية	
كتائب	فرقة حزبية	تتألف الفرقة من ثلاث حلقات حزبية وأكثر
سرايا	حلقة حزبية	

كما أن هناك العديد من الإجراءات التي يُضمن فيها دورٌ لحزب البعث ضمن تفاعلات المؤسسة العسكرية والأمنية السورية، نذكر منها:

[2] للمزيد راجع محاضرة عزمي بشارة رئيس المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في مستهل مؤتمر "الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، المدن، 2016/10/2، https://bit.ly/2G6jaiP

[3] مقابلة هاتفية أجراها الباحث مع ضابط توجيه سياسي منشق، تاريخ المقابلة: 2019/3/13؛ حيث أكد الضابط المنشق أنه في كل فيلق أو فرقة يوجد فرع توجيه سياسي مرتبط بالإدارة السياسية؛ وفي كل لواء قسم توجيه سياسي، يكون قائد اللواء هو أمين شعبة الحزب، ويكون رئيس فرع أو قسم التوجيه السياسي أحد أعضاء فرع الحزب أو شعبة الحزب.

[4] إيال زيسر، باسم الأب، بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم، مكتبة مدبولي، 2005، ص 124.

[5] تم استنباط معلومات هذا الجدول خلال جلسة تركيز قام بها مركز عمران للدراسات الاستراتيجية مع مجموعة من الضباط المنشقين في الريحانية بتاريخ: 2019/3/7

1. أفضلية المنتسب البعثي في قبول المتقدمين للكليات العسكرية، إذ يشكل الضباط وصف الضباط البعثيون ما نسبته 98% من النسبة العامة للضباط وصف الضباط.[6]

2. اعتبار فرع الإعداد العقائدي هو الجهة التنظيمية للحزب في القوات المسلحة.

3. تسمية رئيس فرع الحزب في المحافظة رئيساً للجنة الأمنية في المحافظات، وأضحى بعد اندلاع الثورة السورية نائباً لرئيس اللجنة، فيما أضحى وزير الدفاع هو من يسمي رئيساً للجنة من القادة العسكريين.[7]

ما يهمنا في هذا الصدد ليس إثبات تحكم الحزب بالجيش، لأن هذا الأمر تتداخل فيه أمورٌ تتعلق باستخدام الحزب وغيره كأداة لضمان ولاء الجيش للنظام، إنما المهم هنا بيان المساحات التي يلعب فيها الحزب أدواراً مهمةً في تفاعلات الجيش وبالتالي امتلاكه القدرة على أدلجته والتأثير على الهوية السياسية للمقاتلين والتي ساهمت (مع عوامل أخرى) في اصطفافهم السياسي، وتبنيهم سردية النظام وتعريفاته للأحداث الجارية.

وعلى الرغم من إنهاء العمل بالمادة الثامنة من الدستور، المتعلقة بأن حزب البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع في تعديل 2012، إلا أن مفاعيل هذه المادة ما تزال سارية، لا سيما في الجيش الذي يخضع سياسياً لسيطرة البعث، وما تزال حلقاته تقيم اجتماعاتها الأسبوعية بتواصلٍ مستمرٍ دون انقطاع، وما تزال الدراسات الأمنية التي تعدها المخابرات للطلاب الضباط المرشحين تعلي شرط الانتساب البعثي والموالي على حساب الشروط المهنية والوطنية الأخرى.[8]

تتكون الهوية العقائدية للجيش من بُعدٍ أيديولوجي يعتمد البعث عقيدة ومنهجاً في الوعي الظاهر لهذه المؤسسة، وبُعدٍ طائفي/ أسري يعتمد القرابة ودرجة الولاء للفرد الحاكم معياراً للانتساب والترقية أو للتصفية بشكل سري. وتغيير هذا التشكل الهوياتي هو التحدي الأبرز لمشروع إعادة التشكيل للمؤسسة العسكرية، فطالما أن البوصلة السياسية المتحكمة في حركية الجيش هي عقائدية بالمفهوم المتجلي فيه، فإن الشرط الوطني غير المتحزب سيبقى غائباً، وبالتالي سيستمر الاستهلاك السياسي من قبل النظام.

---

[6] وهذا ما أكده الضباط الذين تم لقاؤهم في مجموعات التركيز كافة؛ وفي اتصال أجراه الباحث مع ضابط أمن منشق أيضاً بتاريخ 2019/4/1، أكد أنه خلال فترة خدمته التقى فقط بضابطيْن غير بعثيين ونوه إلى أنهما ذوا وضع خاص لارتباطهما بأحد العشائر العلوية القوية.

[7] اتصال هاتفي أجراه الباحث مع ضابط أمن منشق بتاريخ 2019/4/1.

[8] ميشيل شماس، سورية ما تزال تُحكم بالمادة 8 من دستور 1973، جيرون، 2017/4/20، https://bit.ly/2S78bKp

ما تم ترسيخه في وجدان المجتمع السوري خلال سني حكم البعث أنَّ الجيش لا وطني، فمنذ السبعينيات نابت الهوية الطائفية المغلفة بالحزبية العقائدية بشكل تام مكان الهوية الوطنية (الآخذة بالتشكل) لمؤسسة الجيش ممارسةً وسلوكاً، وبعد الثمانينيات (مرحلة ما بعد الصراع المسلح مع الإخوان المسلمين أو الصراع بين حافظ الأسد ورفعت الأسد) اكتست الهوية حلة إضافية قائمة على شعار "سورية الأسد"، وبات الجيش والدولة يتبنيان شعار: "قائدنا إلى الأبد الرفيق حافظ الأسد".[9]

أمام هذا التموضعات والتشوهات الهوياتية المتراكمة يصعب فهم أية عملية هيكلة جديدة لا تراعي الشرط الوطني ومركزيته في التكون الهوياتي الجديد. ولتحقيق هذا الشرط الوطني ينبغي الدفع باتجاه إنهاء كافة الهياكل الحزبية ضمن الجيش والقوات والمسلحة، عبر تشكيل لجان قانونية لإنهاء مفاعيل المادة الثامنة من دستور 2012، والتي تطال كل المنظومة القانونية المتعلقة بعمل مؤسسات الدولة، وعلى رأسها مؤسسة الجيش وأفرادها العاملون، بالإضافة إلى إعادة تقييم عمليات قبول الضباط وتعليمهم في الكليات العسكرية، خاصة فيما يرتبط بالمعايير الاجتماعية والتي أخضعها النظام لديناميكيات طائفية-عشائرية.

نحو علاقات مدنية عسكرية مقوننة

من نافل القول أن معالجة إشكالية العلاقات المدنية – العسكرية تتطلب وقتاً قد يمتد سنوات، ولكن تأسيس هذا المسار بحد ذاته غاية مجتمعية بالغة الأهمية، ففي إسبانيا استغرق الأمر نحو سبع سنوات (من نهاية السبعينيات وانتهى مع انتخاب الحزب الاشتراكي الإسباني Spanish Socialist Party في عام 1982)،[10] وفي حالات أخرى احتاجت البلاد أكثر من عقد من الزمان كما في حالة البرتغال، إذ لم يترسخ المسار الديموقراطي الذي دشنته ثورة القرنفل 1974حتى نهاية التسعينيات حيث أبعد النفوذ العسكري تمامًا عن الحياة السياسية.[11]

[9] خلود الزغير، مؤسسة الجيش السوري: مسيرة التصفيات وسؤال الهوية، الجمهورية، 2012/12/14، https://bit.ly/2IsdGSi

[10] علاء الدين عرفات، النماذج والدروس: العلاقات المدنية العسكرية، مساهمة في وضع نموذج مصري (4)، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016/4/6، http://www.acrseg.org/40083

[11] محمد صلاح قاسم، ثورة القرنفل: قصة التحول الديمقراطي في البرتغال، إضاءات/ 2018/4/25، https://bit.ly/2JrPTiL

أما في الحالة السورية والتي لم تتوافر فيها الشروط الدافعة لإنجاز اتفاق سياسي دافع للتغيير والتحول الديمقراطي التي هي في الغالب شرط يسبق عملية إعادة الهيكلة، فإن هذه العملية ستشهد عوامل وتحديات بالغة الصعوبة، وبتصور أولي لتلك التحديات نذكر الملفات التالية:

1. **تقليص دور الجيش في مرحلة التحول وضبطه**: خاصة أنه يعدُّ أحد أهم "الفواعل"، وهنا يكمن التحدي بإعادة تعريف العلاقة بين المؤسسة الرئاسية والجيش من جهة، وعدم تنازل القوى السياسية المطالبة بالتغيير عن مطالب ضبط العلاقة العسكرية المدنية قبل الاتفاق السياسي من جهة أخرى.

2. **الارتباط العضوي ما بين شرعية وقوة الحكومة المدنية المنتخبة ومسار العلاقات المدنية العسكرية**: إذ سيسهم ذلك بتأسيس شروط موضوعية لحركية مثلى في هذا المسار، كإنجاز شراكة سياسية بين القوى السياسية لمعالجة المسألة، والتفاوض مع الجيش حول مستقبل العلاقات المدنية العسكرية. وهذا كله يرتبط بوجود متخصصين وخبراء مدنيين في الشؤون العسكرية والأمنية.

3. **غرس ثقافة الديمقراطية داخل بنى الجيش وضمان تأسيس تحول ديمقراطي داخله:** والقيام بعملية إصلاح مؤسسي شاملة داخله، وهذا بدوره سيسهم في صد أية [محاولات] ترمي لتعزيز سياسات التقاسم والاستثمار، أو التشكل الشبكي المصلحي الذي تشهده بنية الجيش في المرحلة الراهنة، وذلك عبر فتح قنوات للحوار والتفاوض بين المدنيين والعسكريين وبناء جسور من الثقة بينهما، تلك الجسور التي لم تكن موجودة على الإطلاق أثناء حكم النظام.

4. **إدراك قضايا العلاقات المدنية – العسكرية الخاصة بالظرف السوري**: إذ تختلف هذه القضايا باختلاف الأوضاع الخاصة بكل دولة، ومنها: من له الكلمة النهائية في تحديد الأولويات والمصلحة القومية، ميزانية الجيش، ولاية المحاكم العسكرية على العسكريين، شفافية الحصول على المعلومات مع ترتيبات للحفاظ على أسرار الجيش، وضع النشاطات الأخرى للمؤسسة العسكرية والتي لا تحمل طابع عسكرياتي تحت سيطرة المدنيين، عدم تسييس القادة العسكريين، الرقابة المدنية عبر البرلمان على المؤسسة العسكرية، التوازن بين الأمن الداخلي والخارجي ووضع ضوابط لتدخل الجيش في التأمين الداخلي، قرار الحرب، تصديق

البرلمان على تعيين كبار قادة الجيش، شؤون الترقية والتعيين والعلاقات الخارجية للجيش في شؤون التدريب والتسليح.[12]

5. **صعوبة بدء مسار العلاقات المدنية العسكرية: ما لم يكن هناك إنتاج اتفاق سياسي يتيح لمؤسسات شرعية وذات مصداقية شعبية البدء بعملها وفق قواعد التغيير والانتقال الديمقراطي المعروفة**، فكلما ارتفعت شرعية الحكومات المنتخبة كلما تضاءلت حاجتها وحاجة البلاد إلى استدعاء الجيوش للحفاظ على الشرعية. ومن هنا فتقوية المؤسسات والثقافة الديمقراطية كانت وما تزال في غاية الأهمية، ولم يتم بشكل عام منح الجيش مكانة مميزة في دساتير الدول التي شهدت انتقالاً ناجحاً نحو الديمقراطية.[13]

ويتطلب مواجهة تلك الملفات مقاربة دستورية وقانونية، فالتغيير الدستوري له دور مهم في إرساء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، من خلال تقييد الجيش ومهمته دستورياً وتفصيل مساحة عمله في الشأن العام بحيث لا تترك للاجتهاد السياسي ولا لاستغلال المشرع أياً كان. لكن النصوص لا تتحول بالضرورة إلى واقع، لذا يحتاج هذا الإصلاح الدستوري أن يُتبع بسياسات وإجراءات أخرى: كسن التشريعات والقوانين الناظمة لتلك العلاقة. وعلى سبيل المثال فالدولة السورية محكومة بمنظومة قوانين استثنائية ومنظومة قوانين أخرى فسرت الحق الدستوري وفق مخيال السلطة وساعدها في ذلك عمومية النص الدستوري وعدم تضمينه تفاصيل وقوة إلزامية ورقابة دستورية.

تلك المقاربة ينبغي أن تدفع باتجاه إعادة تعريف مهمة المؤسسة العسكرية الأساسية وأخلاقيات مهنتها، وأن تتطور ثقافة مؤسسية تستند إلى قيود ذاتية وتحترم القانون والسلطة المدنية، وأن تبلور محددات قانونية ودستورية لغايات وأدوار برلمانية، كدقة الإطار القانوني والدستوري الناظم وعلانية ولاية القطاع العسكري، وصلاحياته القانونية، وتنظيمه، وطريقة عمله، وطريقة المساءلة من خلال الرقابة المدنية الديمقراطية ضمن إطار عمل يحمي سرية المعلومات العسكرية. بالإضافة

[12] مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تحولات المؤسسة العسكرية السورية: تحدي التغيير وإعادة التشكيل، كانون الأول 2018، https://bit.ly/2TfOzb0

[13] عبد الفتاح ماضي، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي، موقع عبد الفتاح ماضي، 24 / 4/ 2014، https://bit.ly/2iVL9rT

إلى مشاركة صانع القرار في تقدير الموقف العسكري وقرارات الحرب والسلم. وقضايا الميزانية العامة للجيش.[14]

جيشٌ ليس لكل السوريين؟

لا تنذر عمليات الدمج وإعادة التأهيل الراهنة في الجيش إلا ببناء شبكي يحوّله لميليشا كبرى تتداخل فيها مصالح الحلفاء (النظام وإيران وروسيا) وتتباين، وبالتالي انتفاء فرصة بناء جيش وطني لكل السوريين. فالانقسام المجتمعي أساساً شديد الوضوح حول طبيعة هذه المؤسسة وأدوارها وأدواتها، وازداد عمقاً بعد ممارسات الجيش خلال سني الصراع وما رافقه من تحولات عززت من تحوله لميليشيا، حيث ترسخ في الوجدان المجتمعي أن الجيش هو عبارة عن مظلة الأمان لنظام الحكم، وهو مؤسسة تمارس فيها الطائفية تحت أغطية ومداخل متعددة، والمنتسبين لهذه المؤسسة سواء كمتطوعين أو مجندين ليسوا على درجة واحدة، فهم فئات: فهم المتسلط، والمنتفع، وفئة مسحوقة خاضعة للابتزاز المستمر.[15]

لم تكن الثورة السورية هي المحطة الوحيدة (وإن كانت الأعنف) التي انخرط فيها "الجيش البعثي" بالمواجهة المباشرة مع المدنيين في الشوارع، حيث سبق للبعث أن فعلها باحتجاجات حماه 1964، وفعلها نظام الأسد في أحداث الثمانينيات في حماه وحلب وإدلب، كما استخدم النظام الجيش في قمع احتجاجات متفرقة في عام 2000 في مدينة السويداء. وفي عام 2004 ضد انتفاضة الكورد. ولكن الدرس الأبلغ في التشكل الهوياتي للجيش كان خلال تعاطيه مع الثورة السورية إذ تمظهر "عقائدياً" بتموضعات لا يمكن لها أن تكون عنصر بناء في دولة حديثة، ومن هذه التموضعات نذكر: 1) التموضع الميليشياوي بناء على التوافق العقائدي؛ 2) الكسب غير المشروع عبر العديد من شبكات الفساد التي انتشرت مع تنامي اقتصاد العنف؛ 3) التناقض الإيديولوجي، فقد أضحى الجيش منصة مصالح لقوى حزبية ودينية متعددة، ومديراً للتنسيق بين شبكات المصالح هذه التي

---

[14] مع العلم أن الصلاحية التي يملكها البرلمان تختلف من نظام لآخر فهي: صلاحيات غير محدودة كما في السويد التي يمتلك برلمانها الحق في تعديل بنود الموازنة بما فيها البنود المتصلة بقطاعي الأمن والدفاع، وتستطيع البرلمانات تعديل البنود حتى لو تمخض هذا التعديل عن زيادة مبلغ النفقات أو إدخال بنود جديدة على الموازنة، كما يوجد صلاحيات مقيدة كما في سويسرا وإسبانيا التي تستطيع برلماناتها إدخال التعديلات على الموازنة ولكنها لا تملك تعديل المبلغ الكلي المرصود للنفقات فيها، بالإضافة إلى الصلاحيات المحدودة كما في بريطانيا وكندا إذ لا تستطيع البرلمانات إلا تقليص النفقات المرصودة في الموازنة.

للمزيد انظر: كتاب التغيير الأمني في سورية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2017، ص 48- 54.

[15] ياسر نديم السعيد، ماذا تبقّى من صورة الجيش العربي السوري عند الشعب السوري؟، الجمهورية، 2012/5/12، https://bit.ly/2Z5Iyhb

خلطت بين المصلحة البعثية والشيعية الإيرانية والطموح العلوي العشائري والنفعية الاقتصادية.[16]

مما لا شك فيه أن القبول المجتمعي هو الدعامة الرئيسية لإعادة بناء هوية المؤسسة العسكرية وتكوين انطباع اجتماعي إيجابي لدى المواطنين تكون رافعة ودافعة لحمايته وصيانته ومساندته، إلا أن الممارسات والسياسات العنفية التي انتهجها الجيش ضد قسم كبير من السوريين جعلت الكثير من الخبراء والناشطين السوريين يتساءلوا عن ضرورة وجود جيش بحد ذاته، طالما (وفق اعتقاد هذا القسم) أنه أداة تستهدف وجودهم بالدرجة الأولى، لأنه تبنى بشكل مطلق سردية النظام حول الفئات الثائرة عليه واعتبارها فئات "إرهابية".

ومما يزيد صعوبة تكوين جيش ينتمي له كل السوريين، مجموعة من المعطيات والانطباعات، تشكل بمجموعها عائقاً رئيساً في تكوين القبول والانتماء الوطني له، نذكر منها:

1. انتفاء القدرة والرغبة عند النظام لإجراء أي اصلاح وطني، فقدراته محصورة بإعادة بناء أدوات تحكمه في هذا الجيش.
2. الانتفاء "المقصود" لملف العدالة؛ هذا الملف الذي ينبغي له أن يطال كافة الرموز المتورطة بقتل السوريين، وهذا الانتفاء سيخدم بشكل حثيث مقاربة الخطف المستمر للجيش مؤسسة وعقيدة وموارد بشرية.
3. سياسات التمييز التي باتت سمة تعاطي القيادة العسكرية مع منتسبي المؤسسة، تمييز متعدد الأوجه: طائفي وقومي وطبقي.
4. الارتباطات المصلحية للفواعل العسكرية خارج مناطق سيطرة النظام؛ والتي تصب في صالح استمرار ظاهرة التشظي في الهوية السورية.
5. إرث الاستخبارات العسكرية والجوية وما أفرزته من انطباع عام بأنهم أداة لسحق السوريين وتحجيم أدوارهم السياسية والتنموية والاقتصادية لصالح شبكات فساد متأصلة في المشهد العام.
6. إدراك أن الخلل في التركيب الاجتماعي للجيش متأصل، والعقيدة السياسية المتحكمة هي عقيدة تُرسم في أروقة القصر الجمهوري.

[16] مجموعة تركيز عقدها مركز عمران للدراسات الاستراتيجية مع ضباط منشقين في مدينة كركخان التركية بتاريخ 2019/3/2.

7. انتقال مقولة وشعار "جيش الأسد إلى الأبد" لديناميات مترسخة في ثقافة الجيش مؤسسة وقيادة، وهذا الانتقال رافقه بالضفة المقابلة وصف: "جيش القتل والدمار"

8. أضحت البزة العسكرية الإطار العام التي تخفت به الميليشيات المدعومة من طهران، فتضخمت الإيديولوجية العابرة للسورية وبدا الجيش انعكاساً لنماذج إيرانية أو سوفيتية أو كلاهما.

9. باتت القيم العسكرية (شرف، وتضحية، وإخلاص، التي اختارتها المؤسسة كشعار لها) حالة شعاراتية غير قادرة على إخفاء صور الإخفاق الوظيفي للجيش.

مرة أخرى نجد أهمية وجود لحظة سياسية فارقة تعيشها البلاد، لحظة دافعة باتجاه البناء الوطني، لحظة جاذبة للسوريين وضامنة لانخراطهم في دعم الاستقرار ومسبباته وما يستلزمه من سياسات وطنية (غير صفرية) لإعادة ضبط بوصلة عمل مؤسسات الأمن والدفاع؛ ورغم إدراك صعوبة تغيير الصورة النمطية المترسخة عن الجيش، إلا أن غياب هذه اللحظة سيزيد من تطرف المؤسسة العسكرية وغربتها عن المجتمع.

خاتمة

سيبقى التساؤل حول دور الجيوش وأثرها في التفاعلات والتحولات المحلية وعلى حركية التحول الديمقراطي سؤالاً مركزياً يواجه عملية إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية السورية، حيث إن الخلل البنائي والوظيفي والتشوه الهوياتي الذي اعترى هذه المؤسسة دفعها باستمرار للتدخل في الحياة الاجتماعية والسياسية وفق منطوقٍ يخدُم ويُغذّي فلسفة الفئة الحاكمة. فالعبث العقائدي والتنظيمي والوظيفي بمؤسسات الأمن والدفاع، حوَّلها لمؤسسة شديدة الاغتراب عن المجتمع السوري وفاقدة لمفهوم الحياد السياسي، وقوة مصطفة سياسياً لصالح النظام. فالتحدي الأبرز أمام هذه العملية ليس فقط ما هو مرتبط تقنياً ببرامج SSR, DDR وإنما ما هو أيضاً متسق مع الظرف السوري كحزبوية الجيش وعقيدته، وانعدام الأطر المقوننة للعلاقات المدنية العسكرية وما تفرضه من ضرورة إعادة تعريف أدوار المؤسسة العسكرية السورية، وتكوين جيش يحظى بقبول وشرعية من كل السوريين. وكل هذه التحديات مرتبطة بشكل عضوي بمرحلة سياسية جديدة تتبنى منهجية التغيير والتحول الديمقراطي؛ وإلا ستغدو العمليات التقنية تلك تحديات حكومية تسهم في شرعنة طرف سياسي يراه الكثير من السوريين مصدر اللااستقرار والفوضى على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

تقرير

القضاء العسكري في سورية
خلال الفترة 1950–2019

أنور مجني*

* أنور مجني: باحث ومستشار قانوني وقاضي سابق في سورية.

القضاء العسكري في سورية خلال الفترة 1950-2019

مقدمة

عانت سورية خلال العقود السبعة الماضية من نظام شمولي حوَّل كل سلطات الدولة ومؤسساتها إلى أدوات لتكريس حكم الحزب الواحد والشخص الواحد، وحيث إنه لا يمكن تصور وجود قضاء مستقل في ظل نظام شمولي، لذلك كان من البديهي أن تكون هناك جملة إجراءات تطال السلطة القضائية سواء من حيث استقلالها أم تعيين قضاتها أم التدخل في أعمالها، ورغم تطويع القضاء العادي وهيمنة السلطة التنفيذية ممثلة بأجهزة الأمن عليه، ظل هناك قضاة مستقلون وبعض التقاليد والقيم الموروثة في السلطة القضائية، فأدى ذلك، إضافة لإرادة السلطة القائمة بوجود أداة قاسية ومباشرة تسهم في ترسيخ النظام الشمولي، إلى التوسع في إنشاء المحاكم الاستثنائية وتوسع دور القضاء العسكري.

عند بدء مرحلة الانقلابات العسكرية في سورية ووصول العسكر إلى الحكم صدر المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 1950 والمسمى بقانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية حيث تأسس القضاء العسكري بمفهومه الحالي.[1]

وهو قضاء يختص بالنظر في الجرائم التي ترتكب من العسكريين أو عليهم أو في المواقع العسكرية أو عليها، وقد حددت المادة 47 من المرسوم التشريعي 61 لعام 1950 هذا الاختصاص وأضافت إليه (الجرائم التي منحت المحاكم العسكرية حق البت فيها بموجب الأنظمة والقوانين الخاصة)، وكانت هذه الفقرة أحد أبواب التوسع في اختصاص القضاء العسكري.

ولكن التوسع الكبير في اختصاص القضاء العسكري كان نتيجة تطبيق حالة الطوارئ في 8 آذار 1963، حيث شمل اختصاصه كل ما يحال له من اختصاص بموجب قرارات الحاكم العرفي.

وحيث إن القضاء العسكري له أصولٌ تنظمه، وبغية التحرر من أية قيود قانونية، كان اللجوء إلى إنشاء محاكم الميدان العسكرية التي لا تخضع للأصول والتي تحولت لاحقاً لأداة لتصفية المعارضين بعيداً عن حكم القانون. وكذلك المحاكم الحربية.

[1] قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 1950. الصادر في 1950/3/13، موقع مجلس الشعب، الرابط: https://bit.ly/2HzJOkJ

وقد رافق القضاء العسكري إنشاء العديد من المحاكم الاستثنائية لعل أبرزها: محكمة أمن الدولة والتي استبدلت بعد اندلاع النزاع بمحكمة الإرهاب، كأداة مساعدة لترسيخ الحكم الشمولي وترهيب المدنيين، وصورة مكررة عن انتهاك سيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي سبيل الوقوف على طبيعة القضاء العسكري ودوره وتحولاته لابد من استعراض القوانين الناظمة للقضاء العسكري وتأثره بها.

أولاً: تنظيم القضاء العسكري واختصاصه

خلافاً للقضاء المدني، لا يوجد قانون خاص ينظم القضاء العسكري وإنما وردت أحكامه في قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 1950، وهي أحكام عامة غير تفصيلية وموجزة تاركة لوزارة الدفاع تنظيم شؤون القضاء العسكري. حيث نص القانون في المادة 35: "يؤخذ قضاة القضاء العسكري من: (أ) الضباط الحقوقيين الذين دخلوا الجيش بمسابقة عامة؛ (ب) الضباط خريجي الكلية العسكرية والحائزين على شهادة الحقوق". وبالتالي فإن القضاة العسكريين هم ضباط في الجيش، حتى أن من ينجح في مسابقات القضاء العسكري التي كانت تجري، يصدر بحقه بدايةً مرسوم بتعيينه ضابطاً في الجيش ومن ثم مرسومٌ بتعيينه قاضياً عسكرياً.

أما بخصوص تنظيم القضاء العسكري كمؤسسة فقد أوكل لإدارة القضاء العسكري، وهي إحدى الإدارات التابعة للقيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، وهي ذات طبيعة عسكرية من النواحي التنظيمية إلا أن مهمتها قضائية، وتتألف الإدارة من عدة فروع، هي: الفرع المالي، والفرع الفني، وفرع الحاسوب، وفرع التفتيش القضائي. ووفق هذا التنظيم وكيفية تعيين القضاة نجد أن القضاء العسكري ليس كياناً مستقلاً بحد ذاته، وإنما هو أحد إدارات وزارة الدفاع يأتمر بأمرها ويدور في فلكها.

أما اختصاص القضاء العسكري فقد بينته أحكام المادة 47 من قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية والتي حددت اختصاص القضاء العسكري في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، والجرائم المرتكبة في المعسكرات والمؤسسات العسكرية، والجرائم التي تُرتكب ضد مصالح الجيش، والجرائم التي تُرتكب من قبل جيوش حليفة تقيم في الأراضي السورية، وجرائم النشر وإفشاء الأخبار العسكرية، وكذلك تحقير العلم أو الجيش أو المس بكرامته أو سمعته، وكذلك يختص القضاء العسكري في الجرائم التي مُنحت المحاكم العسكرية حق البت فيها بموجب الأنظمة

والقوانين الخاصة. وبذلك فإن القضاء العسكري ينظر في الجرائم التي ترتكب من العسكري أو عليه أو على القطع العسكرية أو التي تمس مصالح الجيش، وهذا الاختصاص يشمل العسكريين والمدنيين، إضافة لاختصاصه في بعض أنواع الجرائم التي تقرر القوانين أنها من اختصاص القضاء العسكري.

وعليه؛ فإن القضاء العسكري له اختصاص أساسي وهو النظر في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكرية، والجرائم التي ترتكب من العسكري أو عليه أو على مصالح الجيش، إضافة لاختصاص فرعي وهو النظر في الجرائم التي نصت القوانين على إحالتها إلى القضاء العسكري. والمثال على هذا الاختصاص صدر بنهاية عام 2011 القانون رقم 26 وهو قانون تجريم تهريب الأسلحة،[2] وهو قانون تصل فيه العقوبات إلى الإعدام، وتنفيذ هذا القانون منوط بالقضاء العادي كونه لا يدخل في اختصاص القضاء العسكري، ولكن بعد أربعة أشهر من صدور هذا القانون صدر مرسوم تشريعي برقم 31 لعام 2012[3] ينص على إضافة فقرة للمادة 47 من قانون العقوبات العسكرية (وهي المادة التي تتحدث عن اختصاص القضاء العسكري) وتنص هذه الفقرة على اختصاص القضاء العسكري بالنظر في الجرائم المنصوص عليها في القانون 26 لعام 2011 وأن تحال الدعاوى المنظورة أمام القضاء العادي المتعلقة بالجرائم المذكورة إلى القضاء العسكري.

بقي أن نقول في موضوع الاختصاص: إن القضاء العسكري هو الجهة التي تحدد المرجع، فقد نصت المادة 51 من قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية على: "السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقدر ما إذا كانت القضية من صلاحياتها أم لا، وكل خلاف يثار لدى مرجع قضائي آخر في شأن الصلاحية يحال إليها لتفصل فيه قبل النظر في أساس الدعوى. فإذا قررت هذه السلطة أن القضية ليست من صلاحيتها أعادتها، وإلا نظرت فيها بشرط أن تبلغ قرارها إلى المحكمة التي رفعت إليها القضية قبلاً". وبالتالي فإن القضاء العسكري هو من يقول إن القضية من اختصاصه أو من اختصاص القضاء العادي، والقضاء العادي لا يملك النظر في الدعوى إذا ما قرر القضاء العسكري أنه المختص بها.

[2] قانون تجريم تهريب الأسلحة الصادر بالقانون رقم 26 لعام 2011، الصادر بتاريخ 2011/12/20، موقع مجلس الشعب، الرابط: https://bit.ly/2w6zqfg

[3] المرسوم التشريعي رقم 31 لعام 2012، الصادر بتاريخ 2012/5/2، موقع مجلس الشعب، الرابط:https://bit.ly/2HunnNY

ثانياً: القضاء العسكري وأحكام الطوارئ

إن ما تم ذكره عن اختصاص القضاء العسكري هو في الأحوال العادية، لكن هذا الاختصاص يتوسع بشكل كبير في ظل تطبيق أحكام الطوارئ. وتطبيق أحكام الطوارئ ليس حالة عابرة في التاريخ السوري المعاصر وإنما هو الحالة الدائمة وغير ذلك هو الاستثناء. فقد صدر قانون الطوارئ بموجب المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 1962 وأعلنت حالة الطوارئ في يوم انقلاب حزب البعث واستيلائه على السلطة بتاريخ 1963/3/6، وبقيت حالة الطوارئ طيلة العقود الماضية إلى أن تم رفعها بعد اندلاع الثورة بموجب المرسوم التشريعي رقم 161 تاريخ 2011/4/21.[4]

تنص أحكام قانون الطوارئ على صلاحيات واختصاصات الحاكم العرفي ومنها المادة الرابعة التي تقول: "للحاكم العرفي أو نائبه أن يصدر أوامر كتابية باتخاذ جميع القيود أو التدابير الآتية أو بعضها، وأن يحيل مخالفيها إلى المحاكم العسكرية". وبالتالي فإن أية مخالفة لأوامر الحاكم العرفي يتم إحالة مرتكبها إلى القضاء العسكري. كما نصت المادة السادسة من قانون الطوارئ على أنه: "في المناطق التي أعلنت فيها حالة الطوارئ، تحال إلى القضاء العسكري – مهما كانت صفة الفاعلين أو المحرضين أو المتدخلين – الجرائم الآتية: أ. مخالفة الأوامر الصادرة عن الحاكم العرفي؛ ب. الجرائم الواقعة على أمن الدولة والسلامة العامة (من المادة 260 حتى المادة 339 من قانون العقوبات)؛ ج. الجرائم الواقعة على السلطة العامة (من المادة 369 حتى المادة 387)؛ د. الجرائم المخلة بالثقة العامة (من المادة 427 حتى المادة 459)؛ هـ. الجرائم التي تشكل خطراً شاملاً من المادة 573 حتى المادة 586". وأخيراً نصت المادة الثامنة من هذا القانون أنه "يفصل الحاكم العرفي بقرار مبرم في تنازع الاختصاص بين القضاء المدني والقضاء العسكري".

وبموجب هذه الأحكام توسع اختصاص القضاء العسكري بشكل كبير وأصبح ينظر إضافة لاختصاصه في القضايا العسكرية بعدد كبير من الجرائم التي أحيلت إليه بموجب أحكام الطوارئ بغض النظر عن الفاعلين أكانوا مدنيين أم عسكريين. وبالتالي أصبحت أحكام الطوارئ أداة بيد السلطة التنفيذية لتحيل إلى القضاء العسكري من تريد وتترك للقضاء العادي ما تريد.

---

[4] انظر:

- نص قانون الطوارئ الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 51 لعام 1962، الجزيرة، الرابط: https://bit.ly/2WcjrL9

- المرسوم التشريعي رقم 161 لعام 2011. الصادر بتاريخ 2011/4/21، موقع مجلس الشعب، الرابط:https://bit.ly/2JoN6Lh

ثالثاً: محاكم الميدان العسكرية وزمن الحرب والاضطرابات الداخلية

إضافة للمحاكم العسكرية التي تم الحديث عنها، أُنشئت في سورية محاكم استثنائية سميت محاكم الميدان العسكرية، وهي محاكم أنشئت هزيمة حزيران (1967) بحجة محاكمة الفارين من الخدمة، وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 109 لعام 1968 والذي ينص على أن تتولى هذه المحكمة النظر في الجرائم الداخلة في اختصاص المحاكم العسكرية والمرتكبة زمن الحرب، أو خلال العمليات الحربية التي يقرر وزير الدفاع إحالتها إليها.[5]

هذا الاختصاص تم توسعته خلال الأحداث التي شهدتها سورية عام 1980، فصدر المرسوم التشريعي رقم 32 تاريخ 1980/7/1 والذي نص على إضافة الفقرة التالية على المرسوم 109: "أو عند حدوث اضطرابات داخلية" على الحالات التي تتولى فيها محاكم الميدان العسكرية النظر في الجرائم الداخلة في اختصاص القضاء العسكري.[6]

وهذه الاختصاصات بقيت مفتوحة، لأنه لم يتم توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل وبالتالي فإن زمن الحرب مازال مستمراً من تاريخ صدور هذا المرسوم (109) حتى يومنا هذا، كما يُفترض أن يصدر مرسوم بإعلان حدوث اضطرابات داخلية ومرسوم بانتهائها، ولكن هذا لم يحدث وبقي اختصاص هذه المحاكم مفتوحاً منذ إعلان إنشائها حتى يومنا هذا.

ورغم هذا الاختصاص الواسع، إلا أن التطبيق العملي تجاوز هذا الاختصاص وبشكل لا يستند إلى القانون، فيُفترض أن تختص هذه المحاكم في القضايا الداخلة في اختصاص القضاء العسكري، وبالتالي لا يمكن أن تمتد لمحاكمة المدنيين وخاصة بعد إنهاء حالة الطوارئ، حيث تم تحجيم اختصاص القضاء العسكري وتحديده وفق القانون، ولكن استمرت محاكم الميدان العسكرية بمحاكمة المدنيين وكانت الأداة الفعالة لتصفية المعارضين السياسيين والثوار السلميين خلال سنوات النزاع الحالي.

ولفهم طبيعة محاكم الميدان العسكرية نقف على أهم محدداتها وفق مرسوم إحداثها المتضمن:

- تؤلف المحكمة بقرار من وزير الدفاع من رئيس وعضوين، ولا تقل رتبة الرئيس عن رائد، وجميع أعضائها عسكريون ولا يُشترط أن يكونوا من حملة الإجازة في الحقوق.

[5] قانون إنشاء محاكم الميدان العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 109 لعام 1968.

[6] تعديل قانون إنشاء محاكم الميدان العسكرية بموجب المرسوم التشريعي رقم 32 لعام 1980. موقع مجلس الشعب، https://bit.ly/2Vyk5hA

- يجوز للمحكمة ألا تتقيد بالأصول والإجراءات المنصوص عليها في التشريعات.
- لا تقبل أحكام هذه المحكمة أي طريق من طرق الطعن.
- لرئيس الدولة أو وزير الدفاع أن يخفف العقوبة أو يستبدل بها عقوبة أخرى أو يلغيها كلها أو يوقف تنفيذ العقوبة.

ومن استعراض هذه المحددات نفهم طبيعة محاكم الميدان العسكرية كمحكمة استثنائية لا تتوفر فيها أية معايير للمحاكمة العادلة، لا من حق التقاضي على درجات، ولا استقلال المحكمة والقاضي، ولا حق الدفاع ولا علنية الأحكام، فهي محكمة غير معنية بتطبيق الأصول والإجراءات وذلك واضح في مرسوم إحداثها. ويضاف إلى ذلك أن مرسوم إحداث هذه المحكمة لم يفرق بين الأحداث والبالغين، ليتم استغلال ذلك وتطال هذه المحكمة حتى الأحداث.

وأخيراً نص مرسوم إحداث المحاكم الميدانية على حق رئيس الدولة أو وزير الدفاع بأن يأمر بإعادة المحاكمة أمام محكمة ميدان عسكرية أخرى، وذلك في مخالفة واضحة وصريحة لحجية القرار القضائية، وعدم جواز المحاكمة عن الفعل ذاته أكثر من مرة. لذلك كانت هذه المحكمة هي الأداة الفعالة للتخلص من المعارضين، وبلغت أحكام الإعدام التي أصدرتها بالآلاف وفق ما أشارت إليه الكثير من التقارير.[7]

وهناك نوع آخر من المحاكم العسكرية تعرف باسم "المحاكم الحربية" وتتبع للجيش، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التشريعي 87 لعام 1972. ينص هذا المرسوم على أنه يمكن لنائب القائد العام للجيش والقوات المسلحة، وقادة القوى والفرق والألوية، وكذلك قادة الأفواج والكتائب المحاصرة والتي فقدت اتصالها مع قيادتها، صلاحية تشكيل محاكم حربية تختص بالنظر في بعض الجرائم التي ترتكب من العسكريين أثناء قتال العدو، أو عند الشك في القتال داخل البلاد أو خارجها.

تتألف هذه المحكمة من ثلاثة ضباط، ولا يوجد في هذه المحكمة نيابة عامة أو قضاء تحقيق أو جهة دفاع، ويتم تشكيلها من قبل قيادة التشكيل المسلح، ويتم إحالة العسكريين إليها من قبل الجهة ذاتها التي شكلتها، وهي محكمة لا تتقيد بالعقوبات الواردة في قانون العقوبات العسكرية ولا قانون العقوبات العام، ولا بالأصول والإجراءات المنصوص عليها في القوانين. تصدر أحكاماً مبرمة، وتنفذ الأحكام بعد تصديقها من الجهة التي شكلتها.

[7] محاكم الميدان العسكرية، محاكم أم جرائم، تقرير صادر عن المنتدى القانوني السوري، 2018/2/12، الرابط: http://cutt.us/E9Yc2

ورغم عدم المعرفة فيما إذا كانت هذه المحاكم قد شُكلت بالفعل وأصدرت أحكاماً، بسبب عدم نشر أحكامها، لا يوجد معلومات عنها. لكن هذه المحاكم لها الإطار القانوني بموجب المرسوم التشريعي الذي أنشأها، **ورغم أن هذه المحاكم لا تحاكم إلا العسكريين وفي أوقات محددة، إلا أنها تشكل انتهاكاً واضحاً لحقوق التقاضي، وذلك لجهة تشكيلها وتعيين قضاتها وعدم التزامها بقوانين الأصول وحتى قوانين العقوبات.**

رابعاً: تحليل بنية القضاء العسكري

بعيداً عن محاكم الميدان العسكرية التي بينا أنها محاكم استثنائية وبعيدة كل البعد عن شروط ومعايير المحاكمة العادلة، نعود للقضاء العسكري لفهم طبيعته وهل هو قضاء عادي أم استثنائي، ومدى مطابقته لمعايير القضاء المستقل.

من القواعد العامة المسلم بها والمعتمدة لاستقلال القضاء هو عدم تدخل باقي السلطات في أعماله، ومن العودة إلى القضاء العسكري في سورية نجد أنه إحدى مؤسسات وزارة الدفاع، أي إن السلطة التنفيذية لا تتدخل في أعماله فقط، وإنما تعدُّه جزءاً من أعمالها، أي إن هذا القضاء برمته يخضع وبالمطلق للسلطة التنفيذية ممثلة بوزارة الدفاع، وبالتالي فإن أي حديث عن القضاء العسكري كجزء من السلطة القضائية يتعارض مع القانون والواقع.

وبخصوص تعيين القضاة العسكريين: فإن من أهم المعايير في البحث عن مدى استقلال القضاء ونزاهة المحاكمة وبُعدها عن الضغط والتأثر بباقي السلطات هي طريقة تعيين القاضي وحصانته. ومن خلال العودة لأحكام القضاء العسكري نجد أن القاضي العسكري هو ضابط في القوات المسلحة ويتبع لها إدارياً ومهنياً ومالياً، فالوصول إلى القضاء العسكري يتم عبر إحدى طريقتين: الأولى التعيين المباشر من ضباط الجيش ممن يحملون إجازة في الحقوق؛ والثانية بالإعلان عن مسابقة تعيين ضباط في الجيش لوظيفة القضاة، وعند انتهاء المسابقة التي تجريها إدارة القضاء العسكري، وهي إحدى إدارات وزارة الدفاع، يصدر مرسوم بتعيين من تم قبولهم كضباط في الجيش، ومن ثم يصدر مرسوم آخر بتعيينهم قضاة عسكريين برتبة ملازم أول. **ومن طريقة التعيين والجهة المسؤولة عنها نجد أن القضاة العسكريين هم ضباط يتم فرزهم للعمل في إحدى إدارات وزارة الدفاع وهي إدارة القضاء العسكري.**

أما بخصوص الحصانة، فقد نصت المادة 39 من قانون العقوبات العسكرية المبنية في المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 1950؛ على: "إن القضاة العسكريين الدائمين يكونون أثناء تولهم القضاء

تابعين لوزارة الدفاع مباشرة ويبقون مع ذلك خاضعين للأنظمة العسكرية العامة، ولكن لا يجوز أثناء توليهم القضاء أن يحالوا أمام محكمة عسكرية أو هيئة تحقيق أو أن ينزل بهم عقوبة انضباطية إلا بأمر من القائد العام للجيش والقوات المسلحة أو بمرسوم جمهوري حسب درجاتهم". أي إنهم يتمتعون بالحصانة من حيث المبدأ، لكن هذه الحصانة يمكن رفعها بأي وقت ولأي سبب بموجب أمر من القائد العام للجيش. وفي الممارسة العملية كان القضاة العسكريون مثلهم مثل باقي الضباط ينتظرون جداول التنقلات نصف السنوية، وكان من الوارد جداً أن يتم نقل القاضي العسكري إلى أي قطعة من قطع الجيش وبالتالي إنهاء دوره في القضاء.

وحول مسألة "استقلال القضاء العسكري"، يمكن القول: إن كل الدول تعتبر أن قضاءها هو قضاء مستقل، وأنه مشكل وفق القانون، لكن هذا لا يعني حقيقة أنه قضاء مستقل، لذلك تم اعتماد مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1985، وتتضمن محددات عامة لاستقلال القضاء ومنها: أن تكفل الدولة استقلال السلطة القضائية، وأن تفصل السلطة القضائية في المسائل المعروضة عليها دون تحيز ودون تأثيرات أو ضغوط أو تدخلات مباشرة أو غير مباشرة، وأنه لا يجوز أن تحدث أي تدخلات غير لائقة في الإجراءات القضائية، وأن لكل فرد الحق في أن يحاكم أمام المحاكم العادية أو الهيئات القضائية التي تطبق الإجراءات القانونية المقررة، ولا يجوز إنشاء هيئات قضائية لا تطبق الإجراءات القانونية المقررة حسب الأصول لتنتزع الولاية القضائية التي تتمتع بها المحاكم العادية أو الهيئات القضائية.[8]

إن هذه المبادئ تم اختراقها جميعاً من خلال القضاء العسكري الذي كما بينا ليس فقط يخضع للتأثير وإنما يتبع تماماً لوزارة الدفاع، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري فيحرمون من حقهم في التقاضي أمام المحاكم العادية.

كما تتضمن هذه المبادئ ما يخص القضاة، وتنص على أن يضمن القانون للقضاة بشكل مناسب تمضية المدة المقررة لتوليهم وظائفهم واستقلالهم، وأن القضاة يتمتعون بضمان بقائهم في منصبهم إلى حين بلوغهم سن التقاعد الإلزامية أو انتهاء الفترة المقررة لتوليهم المنصب. ولكن هذه الضمانات غير موجودة في نظام القضاء العسكري، لذلك **يمكننا القول: إن القضاء العسكري سواء من**

[8] المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية المعتمدة بموجب قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 40/32 و 40/146 لعام 1985.

حيث تشكيله أم تبعيته أم إجراءات تعيين القاضي أو عزله أو محاسبته، وكل ما يتعلق بالعمل ضمن القضاء العسكري هو بعيد كل البعد عن مفهوم استقلال القضاء.

أما فيما يرتبط بسؤال: هل القضاء العسكري قضاء استثنائي؟ فمن حيث المبدأ لا يمكن اعتبار القضاء المتخصص قضاءً استثنائياً، حيث عرفت جميع الدول وقوانينها محاكم مختصة بنوعية معينة من الجرائم أو مع فئة معينة من الأشخاص، هذه المحاكم التخصصية تبقى محاكم عادية غير استثنائية طالما أنها تعمل ضمن السلطة القضائية، وتطبق الإجراءات القانونية ذاتها، وتمنح المتقاضين كامل حقوق التقاضي وضمانات المحاكمة، وقضاتها مؤهلون ومعينون بشكل مستقل عن السلطة التنفيذية. أما القضاء الذي لا يراعي هذه المعايير، مثل تبعيته للسلطة التنفيذية وليس القضائية، أو يعاني خللاً في إجراءات تعيين القاضي، أو له إجراءات وأصول خاصة لا تضمن العدالة فيمكن وضعه في خانة القضاء الاستثنائي.

لقد عرفت العديد من الدول القضاء العسكري كقضاء تخصصي يتبع للسلطة القضائية، وهناك حصانة لقضاته وإجراءات واضحة لتعيينهم من قبل السلطة القضائية، وهذا النوع من القضاء لا يمكن وصفه بالقضاء الاستثنائي. كما أن بعض الدول لديها آليات محاسبة ضمن الجيش لكن لا يرقى ذلك للقول بأنه يشكل قضاءً، ويحق للمتضرر من هذه الآليات اللجوء إلى القضاء طلباً للإنصاف. لذلك فلتحديد فيما إذا كان القضاء العسكري في سورية قضاءً استثنائياً أم لا، علينا الوقوف على تبعية هذا القضاء وآليات تشكيل محاكمه وتعيين قضاته وضمانات التقاضي وحق الدفاع.

من خلال حديثنا عن محاكم الميدان العسكرية أو المحاكم الحربية فهي محاكم تتوفر فيها جميع الأركان للقول بأنها محاكم استثنائية، فقضاتها ليسوا قضاة، ولا يشترط أن يكونوا من حملة الإجازة في الحقوق، ويتم تشكيل هذه المحاكم من قبل السلطة التنفيذية، وهي غير ملزمة بتطبيق أصول المحاكمات، ولا تتوفر فيها ضمانات التقاضي وحق الدفاع، وكذلك التقاضي على درجات.

أما فيما يتعلق بمحاكم القضاء العسكري، فبداية يمكننا التفريق فيما إذا كان من يحاكم أمامها مدنيٌ أم عسكريٌ. فبالنسبة للمدني فهي محكمة استثنائية لأنها تحرمه من حقه الطبيعي في أن يحاكم أمام المحاكم العادية وأمام قاضيه المدني. أما بخصوص العسكري، فمحاكمته أمام القضاء العسكري من حيث المبدأ لا يعدُّ قضاءً استثنائياً إلا إذا كان هناك خلل في تشكيل المحكمة أو إجراءاتها أو تعيين قضاتها أو تبعيتها، عند ذلك يمكننا القول إن هذا القضاء هو قضاء استثنائي.

فإذا كانت المحكمة العسكرية التي تحاكم العسكري تتوفر فيها شروط وضمانات التقاضي واستقلال المحكمة فتعتبر قضاءً تخصصياً وليس استثنائياً، أما عند عدم توفر هذه الشروط فعندها يكون استثنائياً.

ومن العودة لطبيعة القضاء العسكري في سورية فهو قضاء لا يتصل بأي صلة بالسلطة القضائية، ولا يخضع لقانون السلطة القضائية، ولا يتبع لمجلس القضاء الأعلى، وإنما يتبع وبشكل كامل لوزارة الدفاع. لذلك فهو جسم خارج السلطة القضائية وهو جزء وإدارة من السلطة التنفيذية. ويضاف إلى ذلك أن قضاته ليسوا من السلطة القضائية ولا يتبعون لها، وإنما هم ضباط من الجيش يتبعون لوزارة الدفاع ويأتمرون بأمرها، وينقلون إلى قطعات الجيش العاملة وقتما تشاء ذلك قيادة الجيش. إن هذين المحددين الرئيسيين: تبعية القضاء، وتعيين القضاة، يجعلنا نقول: بأن القضاء العسكري بوضعه الحالي هو قضاء استثنائي.

خامساً: القضاء العسكري وتأثيراته على المجتمع السوري

مر القضاء العسكري منذ نشأته بعدة مراحل، فكان يتضخم دوره كلما ازدادت القبضة الأمنية والعسكرية على حياة السوريين. فكانت نشأة هذا القضاء مرتبطة بمرحلة الانقلابات العسكرية، وكان الهدف من إنشائه الطبيعة الخاصة للجيش، ولتنظيم عمل الجيش من حيث أهمية طاعة المرؤوسين لرؤسائهم، إضافة لضرورات تتعلق بسرعة الإجراءات. وكان ينظر في القضايا ذات الطابع العسكري أو عندما يكون أحد أطرافها عسكرياً، دون أن يمتد اختصاصه لأنواع أخرى من الجرائم التي لا تحمل الصفة العسكرية.

لكن بعد وصول حزب البعث للسلطة وسيطرته على كل مؤسسات الدولة وسلطاتها تغيرت طبيعة عمل الكثير من الأجهزة والمؤسسات وكان منها القضاء العسكري، إذ تضخم دوره خاصة بترافق وصول البعث للسلطة مع إعلان حالة الطوارئ، فتوسع دوره وأصبح بالإمكان إحالة أي نوع من القضايا للقضاء العسكري بغض النظر عن أطرافها فيما إذا كانوا مدنيين أم عسكريين، وبغض النظر عن نوعية الجرائم.

وكان هذا القضاء يستخدم كسلاح لترهيب السوريين أو لمعالجة قضايا معينة، فالكثير من السوريين يذكرون كيف أن قضايا التموين كانت تحال للقضاء العسكري بموجب إعلان حالة الطوارئ في سبيل الحد من المخالفات، وكأن السلطة تقول إن القضاء العادي غير فعال، وعند وجود إرادة لضبط حالة معينة يجب اللجوء بها إلى القضاء العسكري.

وبموجب أحكام قانون الطوارئ فإن الجرائم الواقعة على أمن الدولة ينظر بها القضاء العسكري، لذلك وجدنا وعلى مدى عقود الكثير من المعارضين السياسيين يحاكمون أمام القضاء العسكري، وكان يتناوب على الفصل في الادعاءات الموجهة ضدهم المحاكم العسكرية ومحكمة أمن الدولة. هذا الدور الذي لعبه القضاء العسكري كأداة بيد السلطة تعاقب بها من تريد، إضافة لطبيعة إجراءاته وماهيتها وقساوة إجراءات وتوقيف المدنيين في دور التوقيف العسكرية، وغيرها. جعل نظرة السوريين للقضاء العسكري كأنه أحد الفروع الأمنية، وليس حالة قضائية.

هذه الوظيفة قام بها القضاء العسكري منذ وصول الحزب للسلطة (عام 1963) وحتى قيام الثورة (عام 2011)، وكانت البلاد طيلة هذه الفترة تحت حكم قانون الطوارئ. وبعد اندلاع الثورة ورفع حالة الطوارئ (نيسان 2011) استمرت محاكم الميدان العسكرية في دورها، بل ازداد وتضخم بينما تراجع دور القضاء العسكري الذي أصبح الكثير من أنواع الدعاوى التي ينظر بها من اختصاص القضاء العادي، بينما القسم الخاص بالجرائم التي تهم السلطة والمتعلقة بالمعارضة أصبحت من اختصاص محكمة مكافحة الإرهاب التي (أُنشئت) عام 2012.

كما أن القضاء العسكري بشكله الحالي لا يراعي ما نصت عليه العهود والاتفاقيات وبشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، فقد وضعت الاتفاقيات والعهود الدولية معايير واضحة ومحددة لضمان حقوق الإنسان ومنها: حق التقاضي، وأن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة ومحايدة، وأن يمنح كافة حقوق وضمانات التقاضي. كما نصت المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: "لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحقُّ في أن تَنظر قضيتَه محكمةٌ مستقلَّةٌ ومحايدةٌ، نظرًا مُنصفًا وعلنيًّا، للفصل في حقوقه والتزاماته وفى أيَّة تهمة جزائية تُوجَّه إليه".[9]

كما تنص المادة /14/ من العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية على أن "الناس جميعاً سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون". [10]

[9] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1945، موقع الأمم المتحدة، الرابط: https://bit.ly/2PuoNf0

[10] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، موقع (World Coalition Against The Death Penalty)، الرابط: https://bit.ly/2WgbV24

سادساً: توصيات ختامية

لا يمكن تصور وجود قضاء مستقل في ظل نظام شمولي، هذا بالنسبة للقضاء بشكل عام، وبشكل أخص القضاء الاستثنائي الذي يقع خارج منظومة السلطة القضائية. وحيث أن سورية عانت خلال العقود الماضية من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وغياب مفاهيم العدالة، لذلك فإن أي نظرة مستقبلية يجب أن تبحث وبعمق إشكاليات الماضي والوقوف عندها والاستفادة من دروسها.

وفي ذلك يقول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن الدولي في 26 كانون الثاني لعام 2004 حول (سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع):

"قد أظهرت تجربتنا في العقد الماضي بشكل واضح أن توطيد أركان السلام في فترة ما بعد الصراع مباشرة، فضلاً عن صون السلام في الأجل الطويل، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان السكان على ثقة من إمكان كشف المظالم عن طريق الهياكل الشرعية لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية وإقامة العدل بشكل منصف. وفي الوقت ذاته، فإن حالة الضعف الشديد للأقليات والنساء والأطفال والسجناء والمحتجزين والمشردين واللاجئين وغيرهم، والتي تتجلى في جميع حالات الصراع وما بعد الصراع، تضفي عنصر استعجال على حتمية استعادة سيادة القانون".[11]

وبعد استعراض واقع القضاء العسكري في سورية، والإشارة إلى بنيته وتبعيته وعمله، وفي سبيل معالجة هذا الإرث من انتهاكات سيادة القانون وحقوق الإنسان. تبرز التوصيات التالية:

1. **النص دستورياً على عدم جواز إنشاء المحاكم الاستثنائية:** وهذا النص ورد في دستور عام 1950، فقد نصت المادة العاشرة على عدم جواز إنشاء المحاكم الجزائية الاستثنائية، بينما غاب هذا النص في الدساتير اللاحقة التي شهدت إنشاء العديد من المحاكم الاستثنائية.[12]

2. **النص في الدستور على استقلال السلطة القضائية وتشكيل مجلس القضاء الأعلى:** وإن كانت الدساتير السورية بشكل عام تنص على استقلال السلطة القضائية، فإن هذا النص جاء عاماً بدون حوامل ومؤسسات تحميه، ذلك أن الدستور السوري أحال تشكيل السلطة

---

[11] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع رقم s/2004/616 لعام 2004، متاح على الرابط: https://www.un.org/ruleoflaw/blog/document/the-rule-of-law-and-transitional-justice-in-conflict-and-post-conflict-societies-report-of-the-secretary-general/

[12] دستور سورية عام 1950، متاح على الرابط: http://dustour.org/media-library/publications_syria/syrian_constitution_-1950-arabic.pdf

القضائية إلى قانون (قانون السلطة القضائية)، وبذلك فإن الدستور أحال إلى باقي السلطات تشكيل السلطة الثالثة وهذا مخالف لمبدأ استقلال السلطات. وبالتالي يجب أن يتضمن الدستور ليس فقط عبارة استقلال السلطة القضائية، وإنما أن ينص الدستور على كيفية تشكيلها واختصاصها وعملها وتعيين قضاتها وحصانتهم.

3. **النص في الدستور على تبعية كل الأجسام القضائية لمجلس القضاء الأعلى**: فلا يجوز أن تكون هناك محاكم لا تتبع لمجلس القضاء الأعلى، وألا يتم تعيين القضاة إلا من خلاله، فحتى مع إبقاء المحاكم العسكرية يجب أن تكون هذه المحاكم جزءاً من السلطة القضائية، يفتش على أعمالها ويعين قضاتها ويدير عملها مجلس القضاء الأعلى. وألا يبقى للوزارات دور مؤثر في عمل المحاكم وينحصر دورها في تخديم عمل المحاكم وحمايتها وفق القانون.

4. **النص في الدستور على ضبط حالة الطوارئ: من حيث الجهة المخولة بفرضها ومدتها ومداها ورقابة القضاء عليها**. فكما تبين معنا أن حالة الطوارئ في سورية امتدت عقوداً كانت خلالها أداة فعالة في انتهاك حقوق الإنسان وخرق القانون، دون أن يكون للسلطة القضائية أي دور في الحد من سطوتها، مما ينبغي معه أن يتضمن الدستور الجديد قيوداً وحالات محددة لفرض حالة الطوارئ مكانياً وزمانياً، وأن تلغى حالة الطوارئ عند انتهاء أسبابها، والأهم أن لا يتم التعسف في استخدامها، وبالتالي أن يكون للسلطة القضائية الدور في منع السلطة التنفيذية من إساءة استخدام حالة الطوارئ.

5. **الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية:** وخاصة التي وقعت عليها الدولة السورية، وأن يتضمن الدستور الجديد عدم جواز التعارض بين القوانين وهذه الاتفاقيات، وأن **يكون** لها الأولوية في التطبيق في حال تعارض القوانين معها.

6. **إلغاء وتعديل جميع القوانين التي تتعارض مع استقلال القضاء**: فيجب أن ينص الدستور الجديد على إلغاء وتعديل جميع القوانين التي تتعارض معه، لأن الدستور منفرداً لا يمكنه ضمان سيادة القانون ما لم يتم بناء حوامل لهذا الدستور من سلطات ومؤسسات وأهمها السلطة القضائية، مما ينبغي معه إصدار قانون جديد للسلطة القضائية، وإلغاء كافة القوانين التي تتحدث عن إنشاء المحاكم الاستثنائية وإعادة دور النظر في قضاياها للقضاء العادي، إضافة لإلغاء كافة القوانين الأخرى التي تمس سيادة القانون واستقلال القضاء مثل القوانين والمراسيم التي تعطي حصانة من الطعن بها أمام القضاء، أو القوانين التي تعطي

حصانة لمؤسسات أو أفراد بحيث يُمنع القضاء من تحريك الدعوى العامة إلا بناء على موافقة هذه المؤسسات.

7. **إصلاح السلطة القضائية، وإعادة بناء الثقة بينها وبين السوريين**: فقد فقدت السلطة القضائية استقلالها، وفقدت معه الكثير من هيبتها والثقة بها، ورغم التباين بين القضاء العادي والقضاء الاستثنائي، لكن معالجة واقع السلطة القضائية يتطلب إصلاحاً جذرياً لها بعد ضمانات استقلالها، ويجب أن يشمل هذا الإصلاح إعادة فحص قضاتها حيث تورط قسم منهم بانتهاكات لحقوق الإنسان خاصة خلال فترة النزاع، كما يتطلب الأمر إصلاحاً بنيوياً لها، ورفدها بالكوادر والإمكانيات والتجهيزات، لتستطيع النهوض بالدور المنوط بها في مرحلة ما بعد النزاع.

8. **السير في إجراءات العدالة الانتقالية:** فلا يمكن أن يكون الإصلاح بحد ذاته كافياً للمستقبل، ولا بد من الوقوف على المظالم التي تمت خلال المرحلة السابقة، ومعالجتها ورد الحقوق لأصحابها، وجزء من ذلك هو تمكين من تم الحكم عليهم من خلال المحاكم الاستثنائية أو بسبب مواقفهم السياسية من إعادة محاكمتهم ورد الاعتبار لهم، وكذلك محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات مما يساعد على بناء الثقة في سلطات الدولة ومؤسساتها.